الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة – الجزائر–

مذكرة التخرج
مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية
تخصص: محاسبة، مراجعة وتدقيق

الموضوع

تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض جودة المعلومات المالية: دراسة ميدانية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

من إعداد الطالب
لمين تغليسية

تحت إشراف
الدكتورة مليكة تومي

السنة الجامعية 2012-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة – الجزائر–

مذكرة التخرج
مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية
تخصص: محاسبة، مراجعة وتدقيق

الموضوع

تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض جودة المعلومات المالية: دراسة ميدانية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

من إعداد الطالب
لمين تغليسية

تحت إشراف
الدكتورة مليكة تومي

السنة الجامعية 2012-2013

كلمـــة شكـــر

نحمد الله عز وجل ونثني عليه كما ينبغي لجلال وجهه

وعظيم سلطانه، أن أنعم علينا بنعمة العلم،

وأن وفقني في عملي هذا.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب

أو من بعيد على إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر:

الأستاذة المشرفة "تومي مليكة" على قبولها الاشراف على هذا العمل وعلى توجيهاتها ونصائحها القيمة.

الأستاذ "بوحديدة محمد" الذي أفادني بمعلومات قيمة.

الأستاذة زيرق سوسن على مساعدتها.

كما لا أنسى مسئولي المؤسسات موضوع الدراسة.

فلكم جزيل الشكر.

الإهداء

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة و ازكى التسليم

مصداقا لقوله تعالى :" وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي (حفظهما الله) اللذين يعجز لساني عن التعبير عن حبي وامتناني لهما.

والى إخوتي الأعزاء وليـــد وخالـــد و أخواتي العزيزات و جمال الدين

إلى أعز زميل لي في مشواري الجامعي إسماعـــيل

إلى كل زملائي في المدرســـة العليا للتجارة وبالأخص مولود، أيوب، نصيرة

وكل أساتذتي وأستاذاتي

أميـــــن

الفهرس العام

الفهرس العام

الفهرس العام..... I

قائمة الجداول..... IV

قائمة الأشكال..... V

قائمة المختصرات..... VI

قائمة الملاحق..... VII

الملخص باللغة العربية..... VIII

الملخص باللغة الأجنبية..... VIII

المقدمة العامة..... أ-ه

الفصل الأول: حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي..... 1

المبحث الأول: التأصيل النظري لحوكمة الشركات..... 2

المطلب الأول: مدخل لدراسة حوكمة الشركات..... 2

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للحوكمة..... 7

المطلب الثالث: خصائص الحوكمة وركائزها..... 11

المبحث الثاني: دراسة الجوانب العملية لحوكمة الشركات..... 14

المطلب الأول: آليات ومحددات الحوكمة..... 14

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات..... 18

المطلب الثالث: أنظمة ومقومات حوكمة الشركات..... 21

المبحث الثالث: الإفصاح وعلاقته بالحوكمة..... 23

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي والشفافية..... 23

المطلب الثاني: أهداف وأنواع الإفصاح..... 25

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالإفصاح المحاسبي..... 28

خلاصة الفصل الأول..... 31

الفصل الثاني: جودة المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات..... 32

المبحث الأول: القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي..... 33

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي..... 33

المطلب الثاني: الكشوف المالية..... 37

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من القوائم المالية..... 44

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية..... 47

المطلب الأول: المعلومات المالية 47

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المالية..... 48

المطلب الثالث: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية..... 52

المبحث الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية 56

المطلب الأول: علاقة الحوكمة بالنظام المحاسبي المالي..... 56

المطلب الثاني: العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية..... 58

المطلب الثالث: العلاقة التبادلية بين كل من الحوكمة والإفصاح والمعلومات المالية..... 59

خلاصة الفصل الثاني..... 62

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر..... 63

المبحث الأول: منهجية الدراسة وتحليل المعلومات العامة..... 64

المطلب الأول: طبيعة الدراسة..... 64

المطلب الثاني: مجتمع وأداة الدراسة..... 66

المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية..... 68

المبحث الثاني: اختبار الاستبيان وتحليل نتائج العينة..... 74

المطلب الأول: اختبار الاستبيان..... 74

المطلب الثاني: اختبار الصدق البنائي، الثبات واعتدالية التوزيع..... 78

المطلب الثالث: تحليل نتائج العينة..... 80
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة والفروق بين المتوسطات..... 83
المطلب الأول: تحليل فقرات محاور الدراسة..... 83
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة..... 88
المطلب الثالث: اختبار الفروق بين المتوسطات..... 91
خلاصة الفصل الثالث..... 99
الخاتمة العامة..... 100
المراجع..... 104
الملاحق..... I

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	الشركات موضوع الدراسة	66
2.3	عينة الدراسة	67
3.3	مستويات مقياس ليكارت	68
4.3	توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر	68
5.3	توزيع العينة المدروسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	69
6.3	توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة	71
7.3	توزيع العينة المدروسة حسب متغير الدرجة العلمية	72
8.3	توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي	73
9.3	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	75
10.3	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	76
11.3	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	76
12.3	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع	77
13.3	صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان	78
14.3	ثبات الاستبيان	79
15.3	اختبار اعتدالية التوزيع Kolmogorov-Smirnov	80
16.3	إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول	80
17.3	إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني	81
18.3	إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث	81
19.3	إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع	82
20.3	تحليل فقرات المحور الأول	83
21.3	تحليل فقرات المحور الثاني	85
22.3	تحليل فقرات المحور الثالث	86
23.3	تحليل فقرات المحور الرابع	87
24.3	معامل الارتباط بين مبدأ الإنصاف والإفصاح وجودة المعلومات المالية	89
25.3	معامل الارتباط بين مبدأ الشفافية والإفصاح وجودة المعلومات المالية	89
26.3	معامل الارتباط بين مبدأ المسئولية والإفصاح وجودة المعلومات المالية	90
27.3	معامل الارتباط بين مبدأ التبعية والإفصاح وجودة المعلومات المالية	90
28.3	نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب العمر	91
29.3	نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب سنوات الخبرة المهنية	93
30.3	نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب الوظيفة	94
31.3	نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب الدرجة العلمية	95
32.3	نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب التخصص	97

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	خصائص التطبيق الجيد لحوكمة الشركات	12
2.1	ركائز حوكمة الشركات	13
3.1	محددات الحوكمة	17
4.1	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	17
1.3	متغيرات الدراسة	65
2.3	تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر	69
3.3	تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	70
4.3	تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة	71
5.3	تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر	72
6.3	تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر	73

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الاسم الكامل
1	**SPSS**	Statistical package for social sciences
2	**SEC**	Securities and exchange comission
3	**AICPA**	American institute of certified public accountants
4	**COSO**	The committe of sponsoring organisations of the treadway commission
5	**OECD**	Organisation for economic cooperation and development
6	**FASB**	Financial accounting standards board
7	**IAS**	International accounting standard
8	**GOAL**	Gouvernance Algérie

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحـــق
1	الاستبيان باللغة العربية
2	الاستبيان باللغة الفرنسية
3	نتائج التحليل الاحصائي وفق برنامج SPSS

الملخص باللغة العربية

الهدف من القيام بهذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية المتمثلة في تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح وجودة المعلومات المالية، وذلك من خلال إتباع منهج وصفي تحليلي والتعرض لمفهوم الحوكمة، أهدافها، مزاياها والجوانب المتعلقة بها والتعرف على المعلومات المالية وذلك بالتطرق إلى مفهومها في ظل النظام المحاسبي المالي، خصائص جودتها والمعايير التي تقيس جودتها، والتعرف على القوائم المالية المفروضة من قبل النظام المحاسبي المالي والمعلومات الواجب أن تتوفر في كل منها، ثم القيام بدراسة ميدانية تمثلت في استبيان موزع على مجتمع الدراسة المتمثل في الشركات المدرجة في البورصة وعددها ستة وذلك قصد الإجابة عليه من طرف مسئولي الشركات ومديريها التنفيذيين ومعالجة الاستبيانات المستردة احصائيا باستخدام برنامج التحليل الاحصائي **SPSS** والذي مكننا من الوصول إلى عدة نتائج تتمثل أساسا في التأثير القوي والعلاقة الايجابية التي تربط تطبيق مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وزيادة درجة الإفصاح وتحسين جودة المعلومات المالية وذلك من خلال وجود قوانين وتشريعات تحدد مهام ومسئوليات كل طرف داخل الشركات ومساءلته بناء عليها والالتزام بتوفير المعلومات المالية الجيدة والكافية للمستخدمين في الوقت المناسب وبطريقة شفافة.

الكلمات المفتاحيـــة: حوكمة الشركات، المعلومات المالية، الإفصاح.

الملخص باللغة الأجنبية

L’objectif de cette étude est de répondre à la problématique de l'impact de l'application des principes de la gouvernance d'entreprise sur la divulgation et la qualité de l'information financière, grâce à l'approche descriptive analytique et l'exposition de la notion de gouvernance, ses objectifs, ses avantages et ses aspects connexes et d'identifier l'information financière selon le Système comptable financier, ses caractéristiques de la qualité et les normes qui mesurent sa qualité, et d'identifier les états financiers imposées par le système comptable financier et les informations qui devraient être disponibles dans chacune d'elles, puis faire une étude sur le terrain consistait en un questionnaire distribué à l’échantillon de l'étude représentés dans les sociétés cotées en bourse en nombre de six entreprises, qui est répondu par les dirigeants et des directeurs exécutifs et le traitement des questionnaires récupérés statistiquement en utilisant le programme statistique SPSS, qui nous a permis d'atteindre plusieurs résultats se représentent principalement par la forte influence et la relation positive entre l'application des principes de bonne gouvernance de l’entreprise en Algérie et l’augmentation du degré de divulgation et l'amélioration de la qualité de l'information financière par l'existence des lois et des législations qui définissent les fonctions et les responsabilités de chaque partie au sein des entreprises et l’imputabilité et l'engagement de fournir des informations financières bonnes et suffisantes pour les utilisateurs au temps opportun et d'une manière et transparente.

Mots clés : Gouvernance d’entreprises, informations financières, la divulgation.

المقدمة العامة

المقدمة العامـــة

مع توالي الأزمات المالية وتزايدها والتي تعرضت لها كبريات الشركات العالمية كأزمة الدول الآسيوية سنة 1997 وفضيحة شركة إنرون سنة 2002 وخاصة مع اكتشاف الطرق غير القانونية التي كان يمارسها المسيرين داخل الشركات، جعل المساهمين يفقدون الثقة في السوق المالي والشركات بسبب عدم إفصاح المسيرين في القوائم المالية بتواطؤ مدققي الحسابات.

وأصبح لزاما على الدول البحث عن مخارج لهذه الأزمات، فطفى على الساحة الاقتصادية مفهوم حوكمة الشركات وبدأ الاهتمام به يتزايد، فصارت تطبق في الشركات العامة والخاصة على حد سواء بزيادة تدخل وإشراف المساهمين في عمل المسيرين ومجلس الادارة، من أجل حماية حقوق المساهمين والملاك ومنح الثقة لأصحاب المصالح في الشركة خاصة المستثمرون المرتقبون لتشجيعهم على الاستثمار في الشركة، وبالتالي جذب رؤوس الأموال. تتمثل حوكمة الشركات في مجموعة العلاقات التي تربط الملاك وأصحاب المصالح في الشركة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتحديد استراتيجية الشركة وتجزئة هذه الاستراتيجية إلى أهداف، ثم تحديد الوسائل والظروف اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. إن تطبيق حوكمة الشركات بشكل جيد وفعال يعتبر أساس وسر نجاح الشركات في المدى الطويل.

تعتمد حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ إلا أنها تعتمد على دعامتين أساسيتين هما: الإفصاح والشفافية، اللذان يمثلان ضرورة لا غنى عنها لنجاح الحوكمة، والاعتماد على هذين المبدأين من شأنه أن يجنّب الانحرافات والتلاعبات في المعلومات المالية المقدمة ضمن القوائم المالية، خاصة وأن هذه المعلومات تعتبر أداة رئيسية لاتخاذ القرارات من طرف العديد من الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة.

يعتبر الإفصاح المحاسبي والشفافية أمران ضروريان لأنهما يوفران فرصا متكافئة للملاك والمساهمين للحصول على معلومات موثوق فيها. يتعلق الإفصاح بالدرجة الأولى بالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، هذه الأخيرة تتمتع بأهمية بالغة كونها تعكس صورة الشركة من خلال توضيح المركز المالي وأدائها والتغير في المركز المالي، وتتضح هذه الأهمية أكثر في النظام المحاسبي المالي والذي بدأ تطبيقه في الجزائر ابتداء من جانفي 2010، والذي يحتوي على إطار مفاهيمي يعتبر أساس إعداد وعرض القوائم المالية، إضافة إلى العناية التي أولتها المعايير المحاسبية الدولية للقوائم المالية حيث أفردت لها معيار خاص بها ألا وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض البيانات المالية" وفق أسس دولية موحدة، بالإضافة إلى وجود توضيحات والإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في نهاية كل معيار للمساعدة على إعدادها.

اختارت المنظمات والهيئات الدولية أسلوب التوحيد المحاسبي لتجاوز الاختلاف في تحليل الوضعيات المالية والاقتصادية للمؤسسات، وبهدف تقديم صيغة عرض موحدة للقوائم المالية الصادرة عن الشركات عبر العالم.

إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق ذكره تتبين لنا أهمية تطبيق حوكمة الشركات على مستوى المؤسسات الاقتصادية وهذا ما يدفع إلى طرح السؤال الجوهري التالي:

ما هو تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية ضمن القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

بناء على السؤال الرئيسي يمكننا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية؟
- ما هو تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية؟
- ما هو تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية؟
- ما هو تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود للمعلومات الشخصية لهذه العينة؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: بناء على أهمية ومكانة حوكمة الشركات في التخفيف من خطورة الأزمات، فإن تطبيق مبادئها بشكل دقيق له تأثير كبير على درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ الإنصاف ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛
- توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ الشفافية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛
- توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ المسئولية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛
- توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ التبعية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة بسبب المعلومات الشخصية لهذه العينة.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية تتمثل في:

- الرغبة في التعمق أكثر في موضوع الحوكمة.

– الرغبة في معرفة تأثير الحوكمة على جوانب المحاسبة بحكم التخصص المنتمي إليه.

أما الأسباب الموضوعية ترتبط بزيادة الاهتمام بالموضوع في الآونة الأخيرة من خلال الملتقيات العلمية الوطنية والدولية وكذا إدخاله ضمن تخصصات الماستر في بعض الجامعات.

أهمية الدراسة

تكمن في أهمية موضوع حوكمة الشركات وتزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة كونه موضوع أسال الكثير من الحبر، لأن تطبيق الحوكمة ومبادئها سيضفي المزيد من الشفافية في عمل المسيرين داخل الشركة وكذا استقرار الأسواق المالية، مما يزيد من ثقة المساهمين في الشركات وتشجيعهم على الاستثمار فيها.

أهداف الدراسة

تتمثل فيما يلي:

– التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وكذا الجوانب المتعلقة بها؛
– التعرف على خصائص جودة المعلومات المالية؛
– معرفة العلاقة الموجودة بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي؛
– إبراز كيفية تأثير الحوكمة في جودة المعلومات المالية؛
– معرفة مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

المنهج المتبع

لإتمام هذا البحث والإلمام بمختلف جوانبه، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي بغرض التعرف على مفهوم الحوكمة وكذا العناصر المتعلقة بها من مبادئ، أهمية، خصائص وأهداف، كذلك التعرض إلى مفهوم كل من الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المالية وتحليل العلاقة الموجودة بين كل هذه الأطراف.

كذلك اعتماد المنهج الاستنباطي وذلك بالرجوع للدراسات السابقة في هذا الموضوع والتي تناولتها الكتابات، الأطروحات، الدوريات والملتقيات العلمية بغية الاستفادة مما توصل إليه الباحثون والاعتماد عليه لمعالجة الموضوع.

أما في الجانب التطبيقي فتم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال إعداد قائمة استبيان تعالج المحاور الأربعة المتمثلة في مبادئ حوكمة الشركات المتضمنة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وتوزيع هذه القائمة على أعضاء مجالس الإدارة ومتخذي القرار في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لاختبار صحة الفرضيات إحصائيا بالاعتماد على برنامج SPSS.

حدود الدراسة

1- تم إجراء هذه الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر في فترة إعداد هذه المذكرة أي من فيفري إلى ماي من سنة 2013 ولا تتعداها إلى شركات المساهمة الأخرى، أي أن نتائج الدراسة لا تنطبق بالضرورة على شركات المساهمة غير المدرجة في البورصة؛
2- تتمثل متغيرات الدراسة في مبادئ الحوكمة في الجزائر المعدة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر.

الدراسات السابقة

بالنظر إلى تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة فإن الدراسات في هذا المجال عديدة ومتعددة، ولكن بالنسبة للأبحاث التي تدرس علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح وجودة المعلومات المالية نجدها قليلة ومن بينها نذكر:

1- دراسة حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.

تطرق الباحث في دراسته التي شملت شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وعددها 79 شركة إلى دراسة كيفية تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، حيث تم اختبار خمسة آليات للحوكمة والمتمثلة في: نسبة الملكية العائلية، وجود لجنة المراجعة، تركز الملكية، استقلال أعضاء مجلس الادارة وحجم الشركة. حيث توصل الباحث إلى أن مستوى الإفصاح متفاوت في هذه الشركات، كذلك وجود علاقة إيجابية بين نسبة الملكية العائلية، تركز الملكية، حجم الشركة ومستوى الإفصاح، والوصول كذلك إلى العلاقة السلبية بين استقلال أعضاء مجلس الادارة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.

2- دراسة اسماعيل علوي، عبد الحليم سعدي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

تطرق الباحثان في دراستهما إلى النظام المحاسبي المالي من خلال توفره على إطار مفاهيمي الذي يشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، هذا ما يجعله أكثر إفصاحا وشفافية للمعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية، ولكنهما توصلا كذلك إلى أن تحقيق مستوى الإفصاح المطلوب لا يمكن الوصول إليه خلال السنوات الأولى من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

3- دراسة سهام موسي، فراح خالدي، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

توصلت الباحثتان في هذه الدراسة إلى فعالية قواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح ومساهمتها في محاربة الفساد المالي والاداري، حيث لا يتأتى ذلك إلا بتحديث الأطر القانونية وبذل المزيد من الجهود والعمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة لتطبيقها على كافة المساهمين.

4-دراسة عمار بلعادي، رضا جاوحدو، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة –واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010.

توصل الباحثان إلى أن تطبيق آليات حوكمة الشركات يضمن إنشاء بيئة استثمارية مستقرة مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار، ويؤدي كذلك إلى إرساء مبدأ الشفافية والافصاح، وأن عدم كفاية الإفصاح يعتبر مؤشر ودليل على وجود خلل في أنظمة الرقابة الداخلية.

5-دراسة عمار بن عيشي، سامي عمري، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة –واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010.

تطرق الباحثان إلى دراسة 13 شركة مساهمة تعمل في محيط ولاية بسكرة، من خلال التعرف على العلاقة بين قواعد الحوكمة المتمثلة في: وجود أساس محكم وفعال، دور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية. حيث توصلا إلى العلاقة الإيجابية التي تربط تلك القواعد بمستوى ودرجة الإفصاح في التقارير المالية.

خطة الدراسة

بهدف إتمام هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول.

خصصنا الفصل الأول للتعريف بالحوكمة من خلال ابراز مفهومها، أهدافها ومبادئها وكذا التطرق إلى الجوانب الأخرى المتعلقة بها، كما يدرس كذلك الفصل الأول الإفصاح المحاسبي ومعرفة العلاقة التي تربط بينه وبين حوكمة الشركات.

أما الفصل الثاني، فيهتم بدراسة المعلومات المالية في إطار النظام المحاسبي المالي والتعرض إلى الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المالية حتى تتسم بالجودة، كذلك التعرف على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي. ثم التطرق إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين كل من حوكمة الشركات والإفصاح وجودة المعلومات المالية.

والفصل الثالث سوف يخصص لدراسة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بحكم أن حوكمة الشركات موجهة للشركات المسجلة، وذلك عن طريق إعداد قائمة استبيان موجهة لمسئولي الشركات السابقة الذكر لمحاولة إيجاد العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المنصوص عليها في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ودرجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية عن طريق الطرق والأساليب الإحصائية باستخدام برنامج SPSS.

الفصل الأول: حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي

الفصل الأول: حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي

أدى تعرض العديد من الشركات الكبرى العالمية إلى الافلاس من جرّاء الأزمات المالية التي حدثت نهاية القرن الماضي كأزمة النمور الآسيوية سنة 1997 إلى البحث عن سبل لحل هذه الأزمات أو على الأقل التخفيف من حدتها، ما أدى إلى ظهور مفهوم حوكمة الشركات مما جعله مفهوم مهم ورئيسي للدلالة على صحة البيئة الاقتصادية والحالة المالية للشركات. كما يعتمد هذا المفهوم على عدة عوامل ويتطلب تحقيقه تطبيق مجموعة من المبادئ من أهمها الإفصاح والشفافية وهذا ما جعلنا نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

حيث يخصص المبحث الأول لدراسة الإطار العام لحوكمة الشركات عن طريق التعرض إلى ظروف نشأتها والتعرف على نظرية الوكالة وإلقاء نظرة على الأزمات والفضائح التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات، ثم التعريف بها، بأهميتها وأهدافها ودراسة الجوانب الأخرى المتعلقة بالحوكمة من خصائص، ركائز ومزايا.

ثم يدرس المبحث الثاني آليات ومحددات حوكمة الشركات وكذلك التعرف على مبادئ حوكمة الشركات المعدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمبادئ المحددة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر GOAL، ثم معرفة المقومات الواجب توافرها لتحقيق هذه المبادئ وتطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات وكذا التعرف على الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، ومكونات نظام الحوكمة.

أما المبحث الثالث فيتطرق إلى الإفصاح المحاسبي من خلال التعريف به والتعرف على مفهوم الشفافية وأهميتهما، ثم معرفة أنواع، ومقومات الإفصاح المحاسبي، وفي الأخير دراسة العلاقة الموجودة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: التأصيل النظري لحوكمة الشركات

يتم في هذا المبحث دراسة الجانب المفاهيمي لحوكمة الشركات عن طريق إبراز كيفية ظهورها وهذا بالإشارة إلى الأزمات والفضائح المالية للشركات وظروف نشأتها تاريخيا، مفهومها والأهمية التي تتمتع بها، الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وكذا المزايا التي تتميز بها وبعض الجوانب الأخرى المتعلقة بحوكمة الشركات كالخصائص والركائز التي تعتمد عليها.

المطلب الأول: مدخل لدراسة حوكمة الشركات

مع انفجار الأزمة الآسيوية سنة 1997 وإفلاس الشركات العالمية كشركة وورلد كوم وإنرون، بدأ الاهتمام بتبني مفهوم حوكمة الشركات الذي يعتبر نتاج الظروف المضطربة وغير المستقرة.

1- نظرية الوكالة

تهدف نظرية الوكالة إلى تفسير وتحليل العلاقة التي تربط بين الأصيل والوكيل، وهذه العلاقة هي علاقة تعاقدية بين الأفراد، وقد تم توسيع تلك العقود المترابطة لتشمل كلا من أسواق رأس المال وأسواق العمل الإداري[1]، كما تتسم هذه العلاقة بتضارب المصالح بين الملاك والمديرين وعدم قدرة المالك على مراقبة المسير[2] وعدم تماثل المعلومات وهذا ما يبين لنا أن الغاية من هذه النظرية هو الفصل بين ملكية الشركة وتسييرها، للحد أو التخفيف من حدة تضارب المصالح لأن كل طرف يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة بغض النظر عن باقي الأطراف[3].

إن نظرية الوكالة توضح كيف يمكن تحفيز العقود والحوافز للأفراد على تحقيق أهدافهم داخل الشركات، فهي بذلك تحاول وصف العوامل الواجب دراستها في تصميم العقود.[4]

1-1 مفهوم نظرية الوكالة

نظرية الوكالة أو العلاقة أصيل/ وكيل هي عقد بموجبه يمنح الأصيل لشخص آخر الوكيل ويفوض له جزء من صلاحيات اتخاذ القرار من أجل تحقيق خدمة لمصلحة الأصيل.[5]

يتضح لنا من خلال هذا التعريف الهدف من نظرية الوكالة وهو فصل الملكية عن التسيير ومحاولة الحد من تعارض المصالح، لأن كل من المساهم والمسير يمتلكان دالة منفعة نوعية والتي يرغب كل منهما في تعظيمها من خلال القرارات المتخذة.[6]

---

[1] مروان محمد أبو فضة، **عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، فلسطين، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 2009، ص: 792.

[2] Kathleen M. Eisenhardt, **Agency theory : An assessment and review**, Academy of management review, United States of America, Vol. 14, No. 1, 1989, p : 58.

[3] François Larmande, **Contributions à l'analyse économique de la rémunération des dirigeants**, thèse de doctorat, Ecole polytechnique, Paris, France, 2003, p : 13.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص: 216.

[5] M. Jensen and Meckling, **theory of the firm : managerial behaviour, agency costs, and ownership structure**, journal of financial economics, United States of America, 1976, Vol. 3, P : 5.

[6] Franck Bancel, **La gouvernance des entreprises**, Economica, Paris, France, 1997, P : 13.

1-2 فرضيات نظرية الوكالة

تقوم نظرية الوكالة على الفرضيات التالية:

1-2-1 تعارض المصالح: يعود تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل إلى عدة أسباب نذكر منها:
- كفاءات المسير: أي رأسماله البشري الذي يسعى المسير إلى تعظيمه عكس ما تبحث عنه الشركة وهو تعظيم رأسمالها.
- الخوف من المخاطر: الذي يؤدي إلى تقييم مختلف للمشاريع المتاحة للشركة.
- اختلاف التفكير من حيث الزمن: حيث أن المسير عادة ما يختار الاستثمارات ذات المردودية العالية في بداية النشاط، عكس المساهم الذي يبحث عن تطور الأرباح عبر الزمن[1].

1-2-2 عدم تماثل المعلومات: حيث أن كل من الأصيل والوكيل لديهم الفائدة في تخفيض مشكل عدم تماثل المعلومات، حيث أن الملاك يثمنون استثماراتهم برقابة جيدة على الشركة وهذا بوضع نظام رقابة فعّال، والمسيرون يمكن لهم إبراز وتبيان نوعية تسييرهم والحصول على أجرهم[2].

1-2-3 الرشادة المحدودة: حيث أن أطراف الوكالة من أصيل ووكيل يتمتعّان بالرشادة النسبية، وأن تصرفاتهم تتم من أجل تعظيم منفعتهم الذاتية[3].

1-2-4 اختلاف الأفضليات لأطراف العلاقة: حيث يسعى الأصيل إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من عمل الوكيل مقابل أجر معقول، نجد الوكيل يسعى لتعظيم منفعته عن طريق الحصول على أكبر قدر من المكافآت وذلك ببذل جهد أقل.

1-2-5 الاختلاف في تحمل المخاطر: بينما يعد الاصيل محايدا للمخاطرة، فالوكيل يتميز بابتعاده أو تجنبه المخاطرة، هذا يعني أنه يتطلب من الأصيل أن يجعل الوكيل يتحمل المخاطرة أو جزء منها وهذا لتفادي الإضرار بمصالح الأصيل ومن ثم تضارب المصالح وهذا ما يعني المشاركة بالمخاطرة[4].

1-3 تكاليف الوكالة

تنشأ تكاليف الوكالة بسبب قيام المالك أو الأصيل بوضع نظام رقابة على تصرفات المسير وقراراته، وبما أن النظرية مبنية على فرضية الرشادة أي أن كل طرف يسعى لتعظيم منفعته على حساب المنفعة العامة، وأن المسير يملك معلومات أكثر من باقي الأطراف فيما يخص وضعية الشركة، يرى جنسن وماكلينغ **Jensen et Meckling** أن تقييم تصرفات المسير بناء على نظرية الوكالة يتم من خلال وضع نظام رقابة[5].

---

[1] François Larmande, Op. cit., 2003, P : 11-12.

[2] Charles Piot, **relations d'agence, opportunités de croissance et notoriété de l'auditeur externe : une étude empirique du marché français**, 21eme congrès de l'AFC, France, 2000, p : 4.

[3] عمار زرقي، **التعهيد بإدارة الصيانة كاختيار استراتيجي للمؤسسة الصناعية، مدخل لتحسين الانتاجية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 170.

[4] بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص: 17.

[5] ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 43.

تنقسم تكاليف الوكالة إلى ثلاثة أقسام متمثلة في:

1-3-1 تكاليف المراقبة: هي تكاليف يتحملها الأصيل وهذا من أجل الرقابة على سلوك الوكيل مثل تكاليف قياس وملاحظة سلوك الوكيل، تكاليف إنشاء مجلس الإدارة، مجلس الرقابة ومجلس المديرين[1].

هذه التكاليف يمكن أن تكون بطرق إيجابية (تعويضات مالية، تجديد العقد،...) وطرق سلبية (التخفيض من الموازنة، عقوبات مالية،...)[2].

1-3-2 تكاليف الالتزام أو المانعة من قبل الوكيل: وهذه التكاليف يتحملها الوكيل في سبيل ان يثق به الأصيل[3].

1-3-3 الخسائر المتبقية: وهي تكاليف متصلة بالأصيل والوكيل والتي تنتج من جراء التعارض المستمر بين مصالح المتعاقدين كالاختيار الاستراتيجي غير الأمثل[4]، وتدعى هذه التكاليف أيضا بتكاليف الفرصة البديلة. تجدر الاشارة إلى أن التكاليف التي تدخل في سبيل التخفيض من تكاليف الفرصة البديلة هي أكبر من التخفيض المتحصل عليه[5].

1-4 حدود ومشاكل نظرية الوكالة

تنشأ مجموعة من المشاكل التي تحد من نظرية الوكالة لعدم توفر عقود كاملة منها:

1-4-1 مشكلة الاختيار المعاكس (Sélection adverse) : تنشأ هذه المشكلة عندما تكون لدى الوكيل معلومات خفية وخاصة[6]، حيث أن الاصيل تكون لديه معلومات لا تتصل بالوكيل، وهذا يتضح جليا عند تقديم مضمون العقد بإخفاء عناصر معينة قبل الامضاء.

1-4-2 مشكلة المخاطرة المعنوية (Aléa moral): بعد إبرام وإمضاء العقد فإن الوكيل يمكن أن يكون تصرفه انتهازي من خلال تراجعه عن شروط العقد المبرم بينه وبين الأصيل، اي قيامه بأفعال تختلف عما تم الالتزام به في العقد[7].

---

[1] بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص: 14.

[2] Anne Laure Ser Duncan, **Le contrôle dans la relation client- fournisseur à l'international – le cas des PME française à l'égard de leurs fournisseurs chinois**, thèse de doctorat, université de Pau et des pays de l'Adour, France, 2008, P : 39.

[3] رياض زلاسي، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 172.

[4] Amine Makhfi, Ahmed Elhaj Bouroba, **Examen empirique des principaux systèmes de gouvernance dans le monde d'entreprise**, colloque nationale sur la gouvernance d'entreprise, Biskra, Algérie, 2012, p : 5.

[5] Florent Ledentu, **Système de gouvernance d'entreprise et présence d'actionnaires de contrôle : le cas suisse**, thèse de doctorat, université de Fribourg, suisse, 2008, P : 18.

[6] Joseph Heath, Wayne Norman, S**takeholder theory, corporate governance and public management what can the history of state-run entreprises teach us in the post-Enron era**, Journal of business ethics, Pays Bas, 2004, P : 8.

[7] عبد القادر بادن، ، **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007- 2008، ص ص: 15- 16.

2- الأزمات والفضائح المالية

تعرض العالم الاقتصادي إلى العديد من الازمات التي تأرجحت بين الشدة في بعض الأحيان والخفة في أحيان أخرى، حيث أكدت الأزمات والفضائح الحاصلة لكبريات الشركات العالمية نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المتقدمة على مدى وضرورة إحداث إصلاحات فورية، وهذا استجابة للرغبة في توفر حماية أفضل للمستثمرين والملاك والرفع من جودة المعلومات المالية أي دقة وتوقيت توفر هذه المعلومات وزيادة الرقابة على القرارات المتخذة من طرف المسيرين وإخضاعهم للمساءلة المحاسبية، والتأكيد على دور المراجع عند مراجعته الشركات المدرجة في البورصة خاصة ما يتعلق باستقلاليته والرقابة الداخلية على التقرير المالي[1].

2-1 أزمة النمور الآسيوية

كانت الدول الآسيوية قبل الأزمة من أنجح الأسواق من حيث النمو والأرباح[2]، حيث أصبح العالم يتحدث عن المعجزة الآسيوية[3]، فبدأ هذا النجاح في كل من تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، ماليزيا وسنغافورة، لهذا أطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية، مما جعلها تقوم بدور فعّال ورئيسي في المبادلات التجارية العالمية[4].

كانت الأزمة المالية في 1997 هي السبب المباشر لظهور عديد المشاكل المكبوتة على السطح في دول جنوب شرق آسيا[5]، حيث ظهرت الأزمة في بادئ الأمر في تايلند، عندما انهار سوق الأوراق المالية فجأة، ثم امتدت لتعصف بكوريا الجنوبية، ماليزيا وبلدان أخرى في المنطقة، ولم تنته تداعيات الأزمة عند هذا الحد فحسب بل وصلت إلى الأسواق المالية العالمية بما يهدد التوسع الاقتصادي العالمي. على المستوى الآسيوي، أدت الأزمة إلى تراجع الظروف المعيشية وزيادة معدلات البطالة، كما أدى تراجع معدلات النمو في الاقتصادات المتضررة إلى انخفاض في طلبها العالمي ما جعل البلدان الصناعية في أوربا واليابان تواجه صعوبة في تحقيق النمو بالمعدلات المطلوبة لمواجهة نسب البطالة المتزايدة[6]. حيث أدى ضعف هيكل حوكمة الشركات إلى تخفيض في قدرات اقتصادات دول شرق آسيا للوصول إلى نمو اقتصادي سليم ومتواصل، ما أدى بهذه الدول إلى فرض تشريعات أكثر صرامة خاصة في النظام المصرفي[7].

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص ص: 36- 37.

[2] Eshan Karunatilleka, **The asian economic crisis, economic policy and statistics section**, House of commons library, England, 1999, P : 7.

[3] Olivier Lacoste, **Comprendre les crises financières**, Eyrolles, Paris, France, 2009, P : 42.

[4] علي خالف، عبد الوهاب رميدي، **رابطة دول جنوب شرق آسياASEAN**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص: 82.

[5] أحمد عادل، **ماليزيا واندونيسيا تطورات ما بعد الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر، 2003، ص: 419.

[6] أنور هاقان قوناش، **أزمة شرق آسيا: عبر لبلدان منظمة المؤتمر الاسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، تركيا، 2001، ص: 77.

[7] عبد الكريم أحمد قندوز، **الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي**، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، جامعة الكويت، 15- 16 ديسمبر 2010، ص: 18.

2-2 فضيحة شركة إنرون Enron

تطور سعر سهم شركة الطاقة الامريكية إنرون مع مرور السنوات من أقل من 7 دولار إلى 90 دولار مع منتصف سنة 2000، لكنه فقد قيمته فجأة ليصبح حوالي 90 سنتا مع نهاية سنة 2001، الذي جعل منها أبرز وآخر الشركات التي انهارت نتيجة لعدد من الأسباب من أبرزها عدم تطبيق وانعدام أخلاقيات المهنة والأعمال، انهارت الشركة بأصول تقدر قيمتها ب 63,4 مليار دولار، حيث قامت الشركة بتضخيم أرباحها إلى حوالي مليار دولار سنة 2000، كما أن الرقابة الداخلية كانت فاشلة من الناحية الأخلاقية والمالية نتيجة الخداع والتضليل، كذلك تواطؤ مكتب آرثر أندرسون الذي كان يقوم بالمراجعة الداخلية وتقديمه خدمات استشارية للشركة[1]، وهذا ما يوحي بغياب معايير لأخلاقيات العمل والسلوكيات المهنية[2].

2-3 فضيحة شركة وورلد كوم World com

تعد شركة وورلد كوم من أضخم شركات الاتصالات وخدمات الانترنت في العالم، تمارس نشاطها منذ أكثر من عقد من الزمن بعد اندماجها سنة 1998 مع شركة MCI للاتصالات.

بسبب توقعات غير واقعية بشأن ربحية الشركة المستقبلية، انهارت أسعار أسهمها بعد ارتفاعها إلى مستويات قياسية، حيث استخدمت الشركة حيلا محاسبية منذ سنة 1999 حتى 2002 لإخفاء مركزها المالي والمبالغة في أرباحها الوهمية لرفع سعر السهم[3]، حيث كان مكتب آرثر أندرسون يؤكد على أن كل شيء على ما يرام، إلى أن حلّ مراجع حسابات آخر محل السابق فتم كشف مخالفات تقدر بـــ 8,3 مليار دولار، وبعد تحقيقات لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية SEC اكتشفت أن الشركة قد ضخمت أصولها بقيم فاقت 11 مليار دولار.

تقدمت الشركة في 21 جويلية 2002 بطلب الحماية طبقا لقانون الافلاس الأمريكي الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة[4].

3- نشأة حوكمة الشركات

تعود الجذور التاريخية لحوكمة الشركات إلى بيرل ومينز Berle et Means (1932)[5] اللذان يعدان من أوائل الباحثين في دراسة فصل الملكية عن الادارة، حيث تقوم آليات حوكمة الشركات بسد هذه الثغرة بين ملاك الشركة ومسيريها، والتي تحدث بسبب الممارسات والقرارات السلبية التي تضر

---

[1] إحسان بن صالح المعتاز، **أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، مجلد 22، عدد 1، 2008، ص ص: 263- 264.

[2] عبد القادر بريش، محمد حمو، **البعد السلوكي و الأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية**، الملتقى الدولي الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009، ص: 9.

[3] منير ابراهيم هندي، **حوكمة الشركات: مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص: 12.

[4] Kathleen F. Brickey, **From Enron to Worldcom and beyond: life and crime after Sarbanes –Oxley**, Washington university law quarterly, United States of America, Vol. 81, 2003, P : 369.

[5] Peter Wirtz, **Les meilleures pratiques de gouvernance d'entreprise**, la découverte, Paris, France, 2008, P : 36.

بالشركة[1]. يعود لفظ الحوكمة إلى الإغريق حيث أن هناك كلمة إغريقية قديمة تعبر عن مهارة وقدرة ربان السفينة آنذاك في قيادة الباخرة وتحديه الأعاصير والعواصف والأمواج، وكذلك امتلاكه للقيم والأخلاق النبيلة ونزاهته من أجل الحفاظ على الركاب وممتلكاتهم وهذا من أجل العودة سالمين[2].

قام كذلك كل من جنسن وماكلينغ Jensen et Meckling بإبراز أهمية حوكمة الشركات والاهتمام أكثر بهذا المفهوم وتوضيح قدرته في الحد أو التقليل من المشاكل الحاصلة جراء الفصل بين الملكية والتسيير. في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الادارية(COSO) والتي تعرف باسم ترادواي، التي قامت بإصدار تقريرها الذي يتضمن مجموعة من التوصيات المتعلقة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وكل ما يتعلق بها لمنع حدوث التجاوزات، التلاعبات وكل أنواع الغش[3].

أما مصطلح حوكمة الشركات فكانت بداية استخدامه في بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع وشاع بين الخبراء لا سيما العاملون في المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية. عند التعرض إلى التجارب الدولية في حوكمة الشركات، نجد الولايات المتحدة الأمريكية كانت السباقة في مجال الحوكمة، حيث قامت بورصة نيويورك باقتراح قواعد تلزم الشركات بتحديد مديرين مستقلين لحضور مجلس الإدارة، كما قامت الرابطة القومية لمديري الشركات بتشكيل لجنة متابعة مخاطر الشركات لتدعيم المديرين المستقلين والمراجعة الدورية للمخاطر المحتملة.

أما فيما يخص المفوضية الأوربية فقامت بتكوين فريق عمل في العاصمة البلجيكية بروكسل والذي تتمثل مهمته في تطوير وتوحيد الاطار القانوني للشركات بهدف الإفصاح وحماية المستثمرين. في الوطن العربي نجد الجمهورية المصرية هي السباقة في تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركة، حيث أنه مع سنة 2001، تم إعداد أول تقرير تقويمي لحوكمة الشركات في مصر والذي أعده البنك الدولي تعاونا مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية[4].

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للحوكمة

يتوجب علينا أولا أن نحدد مفهوما واضحا وشاملا لحوكمة الشركات قبل الخوض في دراسة باقي الجوانب المتعلقة بها، كذلك التعرف على الأهمية التي تجعل من دراستها وتطبيقها في الشركات أمرا حتميا.

1- مفهوم حوكمة الشركات

ما يجب توضيحه هو أنه لا يوجد تعريف موحد على المستوى العالمي ومتفق عليه بين جميع رجال القانون والاقتصاد وهذا يعود إلى حداثة المفهوم وصلته بجميع الأمور القانونية، الاقتصادية والمالية للشركات.

---

[1] نرمين أبو العطا، **حوكمة الشركات .. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 2003، ص: 2.

[2] رياض زلاسي، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص: 3.

[3] مراد زايد، صبرينة ترغيني، **البعد الاستراتيجي لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 3.

[4] بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص ص: 5- 6.

1-1 مفهوم الحوكمة لغويا

نظرا لاختلاف الأدبيات، لم يتفق الباحثون الاقتصاديون على إيجاد مصطلح موحد لـــ Corporate Governance باللغة العربية، فحاول الكثير من خبراء اللغة والقانون إيجاد ذلك فاقترحوا مصطلح حوكمة الشركات[1].

يعرفها قاموس اللغة الفرنسية على أنها: تطبيق السلطة[2].

كما تعني كلمة الحوكمة في قاموس اللغة العربية: الانضباط والسيطرة والحكم[3]. يتضمن مفهوم الحوكمة العديد من الجوانب تتمثل في:

- **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والارشاد؛
- **الحكم:** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود المتحكمة في السلوك؛
- **الاحتكام:** ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وخبرات تم الحصول عليها من تجارب سابقة؛
- **التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين[4].

1-2 مفهوم الحوكمة اصطلاحا

ارتبط مصطلح حوكمة الشركات بالعولمة والأزمات، حيث فرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى اصبح محل اهتمام المنظمات العالمية. حاول الباحثون والأكاديميون ايجاد تعريف محدد لحوكمة الشركات إلا أن التغيرات في الأسواق العالمية جعلت مجال الحوكمة يتسع مع مرور الزمن، مما يصعب توحيد تعريف المصطلح، إلا أنه يمكننا إعطاء بعض التعاريف لحوكمة الشركات:

- الحوكمة هي المسار الذي من خلاله تعبر الشركات، المنظمات ومجموعات المواطنين عن مصالحها من خلال ممارسة حقوقهم وواجباتهم[5].
- تمثل الحوكمة إطار القواعد، الاجراءات والتطبيقات التي تبين الحدود وتضبطها فيما يخص قيادة الأفراد، المنظمات والشركات[6].

---

[1] عبد السلام ابراهيم، **حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة / دراسة تحليلية في عدد منظمات صناعة التأمين العامة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، عدد 2، 2009، ص: 160.

[2] Mary A. Huns et Autres, **La gouvernance au cœur des politiques des organisations sportives**, De boeck, Bruxelles, Belgique, 1ere édition, 2001, P : 23.

[3] عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر، 2008- 2009، ص: 7.

[4] ممدوح محمد العزايزة، **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص: 16.

[5] **La gouvernance d'un établissement de santé et de services sociaux**, Association Québécoise d'établissements de santé et de services sociaux, Canada, 2006, P : 12.

[6] **Guide de la bonne gouvernance local**, Association de développement local méditerranéen, Maroc, 2006, p : 18.

- يعرفها شليفر وفيشني Shleifer et Vishny (1997) على أنها: مجموعة الآليات والميكنزمات التي تضمن لمختلف المستثمرين عائد على استثماراتهم، وهذا بتجنب امتلاك المسيرين والمساهمين لقيم كبيرة ومبالغ فيها في أسهم الشركة[1].
- مجموعة الآليات والاجراءات المساعدة على تهيئة الوضع لتشغيل الشركات وتحقيق أهدافها المحددة مسبقا[2].
- مجموعة الأعضاء، المعلومات، قواعد القرار والحماية التي تمكّن ذوي الحقوق والشركاء في الشركة من متابعة مصالحهم واتخاذ قراراتهم فيما يخص سير الشركة[3].

ملاءمة درجة الحوكمة المفترضة تضمن حماية المساهمين وتصبح مسألة عمومية[4].

1-3 تعاريف بعض الهيئات والمنظمات الدولية

- تعريف مؤسسة التمويل الدولية: النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها.
- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD:** الحوكمة هي نظام يتم بواسطته توجيه الشركات والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين مثل مجلس الادارة والمديرين وباقي أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة.
- تعريف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: هي مجموعة الممارسات والمسئوليات المتبعة من طرف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بغرض التوجيه الاستراتيجي وضمان تحقيق الأهداف واستغلال موارد الشركة بشكل فعّال وعلى نحو مسئول[5].
- تعريف مجمع المدققين الداخليين الأمريكي: هي عمليات تتم من خلال استخدام اجراءات بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وادارتها، ومراقبة المخاطر، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، بالشكل الذي يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وخطط الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في الشركة لتحقيق فعالية الوكالة[6].

2- أهمية حوكمة الشركات

زادت مستويات حوكمة الشركات وانتشارها على مستوى العالم مما زاد من أهميتها، حيث أن حوكمة الشركات الجيدة، في شكل الافصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس مال الشركة، كما يساعد المستثمرين في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب فيما يخص

---

[1] Peter Wirtz, **Op. cit**. 2008, P : 8.

[2] Benoit Pigé, **gouvernance contrôle et audit des organisations**, Economica, Paris, France, 2008, p : 7.

[3] David Carassus, Nathalie Gardes, **Audit légal et gouvernance d'entreprise**, conférence internationale de l'enseignement et la recherche en comptabilité, Bordeaux, France, Septembre 2005, p : 3.

[4] Stéphane Trébucq, Céline Chatelin, **stabilité et évolution du cadre conceptuel en gouvernance d'entreprise : Un essai de synthèse**, communication pour les neuvièmes journées d'histoire de la comptabilité et du management, Université de Paris –Dauphine, France, Mars 2003, p : 2.

[5] عمر شريقي، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009، ص: 3.

[6] عمر اقبال توفيق المشهداني، **تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، عدد 02، 2013، ص: 9.

الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة وهذا لدراسة قرار شراء أو بيع الأسهم[1]. إضافة إلى ما سبق يمكننا إضافة العناصر الآتية:

- تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، خاصة في ظل استحداث آليات وأدوات مالية جديدة؛
- التطبيق السليم والجيد لقواعد الحوكمة يساهم في تحسين أداء السهم، تعظيم الربحية ويولد لدى المستثمرين وحملة الأسهم نوعا من الثقة مما يزيد في تنافسية الشركات التي تتمتع بالشفافية في التعاملات المالية والمحاسبية[2]؛
- سرعة اكتشاف الغش، الفساد المالي والتلاعبات واتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب من خلال تأكيد مسئوليات الادارة، تعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المالية، المحاسبية والادارية؛
- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المدققين الخارجيين؛
- تحقيق الاستقامة وضمان النزاهة لكافة العاملين بالشركة[3]؛
- تساعد الشركات على جذب الاستثمارات لدعم الاقتصاد والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال التأكيد على الشفافية في تعاملات الشركة؛
- الحاجة إلى الفصل بين الملكية والتسيير في ظل تضارب المصالح واختلاف الأهداف بين مختلف الأطراف؛
- توفر الحماية لأصحاب المصالح، والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية منهم؛
- تدعم استقرار الأسواق حيث أصبحت عاملا أساسيا لتحقيق التنمية لارتباطها المباشر بزيادة الانتاجية ودعم النمو على المدى الطويل؛
- تساعد المديرين والمسيرين على تطوير استراتيجية الشركة بشكل سليم وذلك باتخاذ قرارات سليمة؛
- تدعم الدور الاجتماعي للشركات[4].

3- أهداف حوكمة الشركات

تسعى حوكمة الشركات لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- تحسين عملية صنع واتخاذ القرار؛
- تحسين الصورة الذهنية للشركات[5]؛
- تدعيم وتحسين الشفافية في كل معاملات الشركات والاجراءات المحاسبية والمراجعة المالية على نحو يمكن من اكتشاف وضبط عناصر الفساد في الوقت المناسب؛

---

[1] صالح بن ابراهيم الشعلان، **مدى امكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي**، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، 2008، ص: 29.

[2] فكري عبد الغني محمد جوده، **مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 19.

[3] أحمد عبد القادر القرني، **مسببات عدم افصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقا لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، السعودية، مجلد 24، عدد 2، 2010، ص: 118.

[4] موسى رحماني، سامية جودي، **حوكمة تقنية المعلومات أداة استراتيجية لحماية أمن المعلومات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 6.

[5] بن علي بلعزوز، عبد الرزاق حبار، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009، ص: 5.

- تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى بالنسبة للدول التي لا تتعامل شركاتها بسوق الأوراق المالية بشكل نشط؛
- التعزيز من مستوى المسئولية لدى المدراء؛
- حماية حقوق المساهمين، الدائنين وزبائن الشركة؛
- تحسين وتطوير ادارة الشركة ومساعدة المسيرين ومجلس الادارة على بناء استراتيجية سليمة مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء؛
- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخوصصة، كذلك ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها مما يؤدي إلى فتح مناصب شغل وزيادة التنمية الاقتصادية؛
- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الادارة التنفيذية للعمل على تجنب الغش والتدليس والتقليل منهما قدر الامكان[1].

المطلب الثالث: خصائص الحوكمة وركائزها

تتمتع حوكمة الشركات ببعض الخصائص عن باقي المفاهيم، ومن أجل التطبيق السليم والجيد لمبادئ الحوكمة بغية الاستفادة من نتائجها وتحقيق أهدافها لابد من توفر جملة من الركائز التي تقوم عليها الحوكمة.

1- خصائص حوكمة الشركات

يعبر مفهوم حوكمة الشركات على الخصائص الآتية:

- الشفافية: تقديم صورة حقيقة وواقعية لكل الأحداث؛
- الانضباط: أي الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية المناسبة والصحيحة[2]؛
- المسئولية الاجتماعية: يعني ذلك اعتبار الشركة مواطن جيد وصالح[3]؛
- توفر مجلس ادارة يتمتع بالفعالية والقوة في صياغة واتخاذ القرارات ويتولى مسئولياته بأمانة؛
- اختيار رئيس تنفيذي مؤهل من قبل مجلس الادارة يقوم بإصدار القرارات في إطار التشاور والموافقة من طرف مجلس الادارة[4]؛
- الاستقلالية: أي عدم وجود ضغوطات ومؤثرات في العمل؛
- العدالة: أي احترام حقوق جميع الأطراف من ذوي المصلحة في الشركة[5]؛
- المسئولية: تحمل المسئولية أمام جميع الأطراف أصحاب المصلحة في الشركة؛

---

[1] فيصل محمد الشواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الاردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 25، عدد 2، 2009، ص: 127.

[2] أعمر عزاوي، سايح بوزيد، **دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29- 30 نوفمبر 2011، ص: 188.

[3] نور الدين احمد قايد، **دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 4.

[4] كمال بوعظم، عبد السلام زايدي، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 18- 19 نوفمبر 2009، ص: 50.

[5] عمار بلعادي، رضا جاوحدو، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010، ص: 5.

– المساءلة: أي إمكانية تقدير وتقييم عمل مجلس الادارة والادارة التنفيذية[1]؛

كما يمكننا توضيح خصائص التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من خلال الشكل رقم (1.1) أدناه:

الشكل رقم (1.1): خصائص التطبيق الجيد لحوكمة الشركات

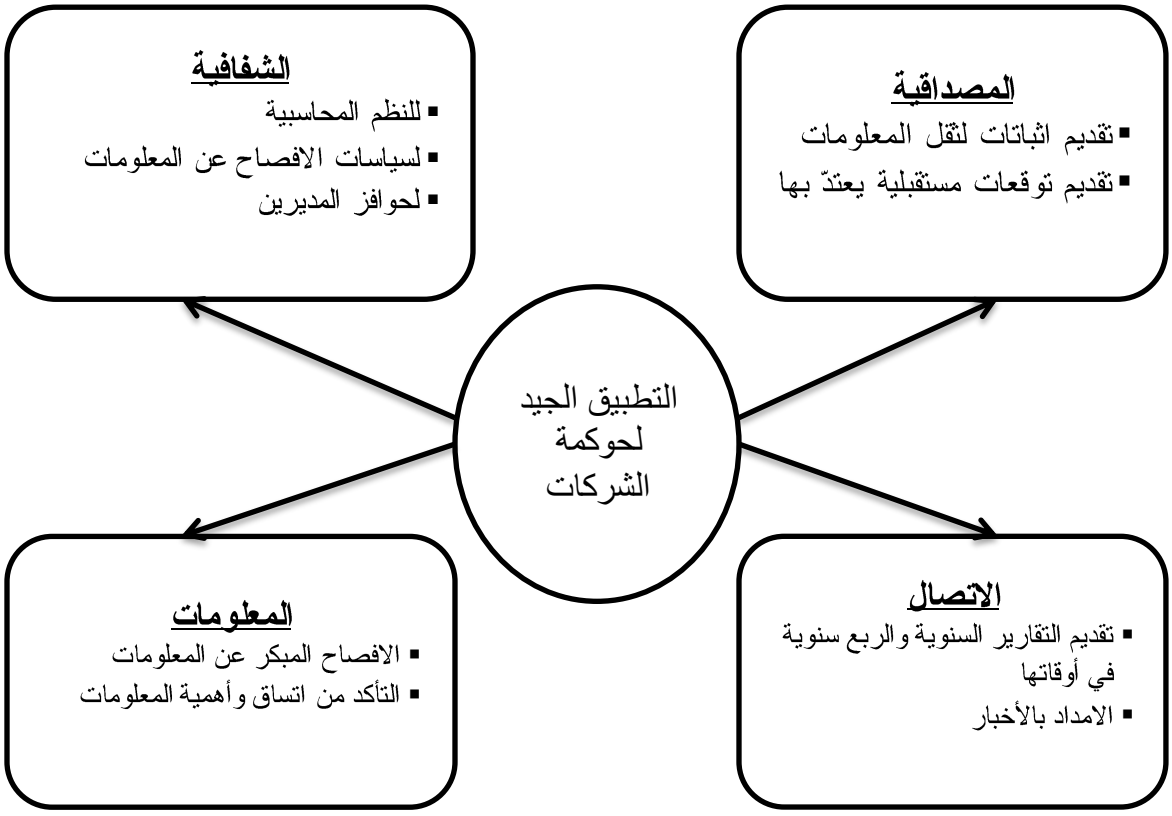

المصدر: محمد عمران، **البورصة المصرية وحوكمة الشركات**، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2007، ص: 172.

2- ركائز حوكمة الشركات

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاثة ركائز تتمثل في:

– السلوك الأخلاقي: يعني ذلك ضمان الالتزام بالسلوكيات والأخلاق الحميدة؛
– الرقابة والمساءلة: تفعيل أدوار اصحاب المصلحة كالهيئات الإشرافية العامة والرقابة[2]؛
– إدارة المخاطر: أي وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح عنها[3].

---

[1] فاتح غلاب، **تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص: 11.

[2] محمد العربي طاري، **حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 5.

[3] نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 15.

يبيّن لنا الشكل (2.1) أدناه أكثر تفاصيل لهذه الركائز

الشكل رقم (2.1): ركائز حوكمة الشركات

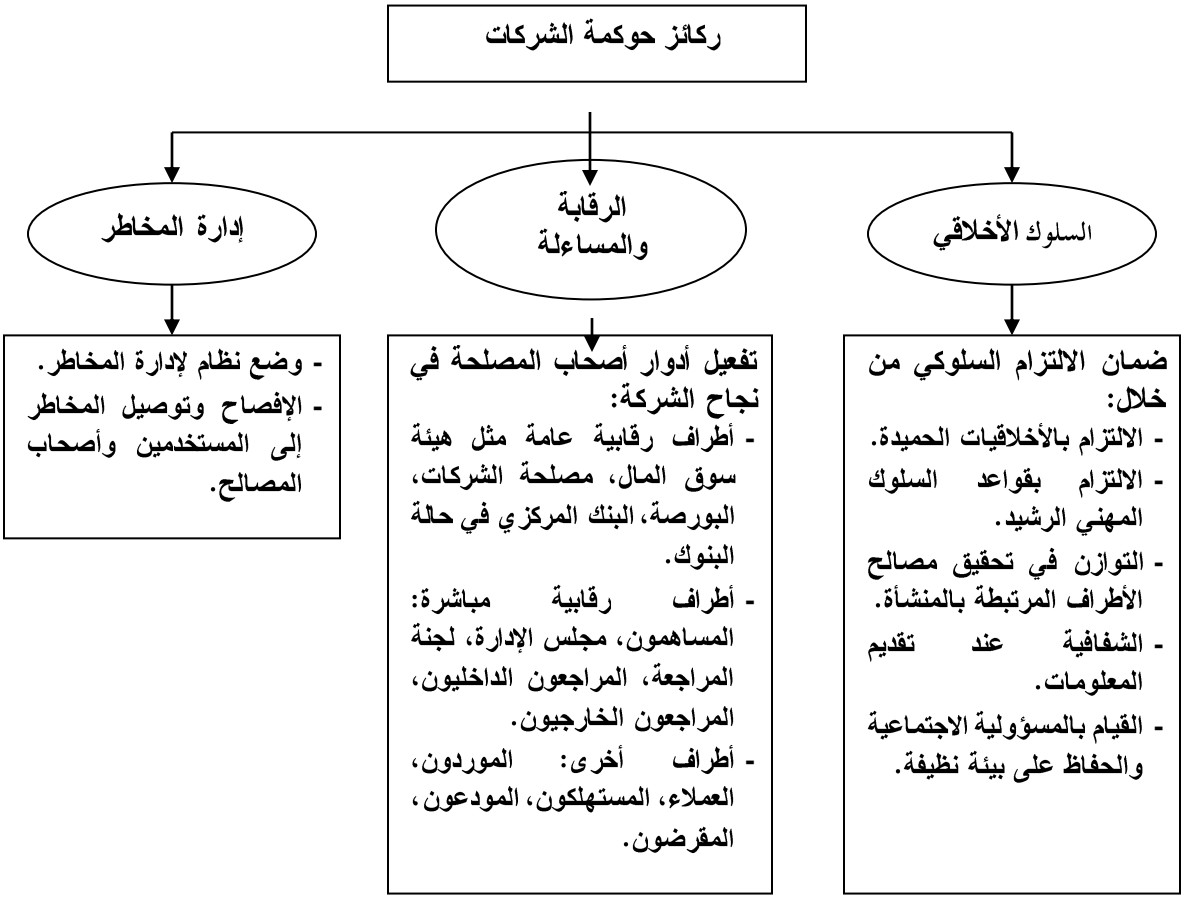

المصدر: طارق حماد عبد العال، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 47.

3- مزايا حوكمة الشركات

تحقق الحوكمة العديد من المزايا التي تبرر أهمية اللجوء إليها وتطبيقها، نذكر منها:

- إيجاد ضوابط، قواعد وهياكل ادارية تمكن من مساءلة ادارة الشركة في الجمعية العامة؛
- تمكّن من محاربة التصرفات غير المقبولة سواء فيما يخص الجانب المادي، الاداري أو الأخلاقي[1]؛
- توفير مناصب عمل جديدة،
- تحفيز العمال داخل الشركة لزيادة انتاجيتهم، وكذا زيادة ثقتهم في الشركة ومسيريها؛
- تطبيق الحوكمة يمكّن من زيادة توفر المعلومات، المهارات والخبرات[2]؛

[1] فريد عبة، مريم طبني، **دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 5.

[2] رقية حساني، مروة كرامة، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص ص: 10-11.

- تحسين نتائج المؤسسة [1]؛
- تمكّن من الحصول على مجلس ادارة قوي قادر على اختيار مديرين اكفاء في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية؛
- ضمان حسن استخدام أموال الشركة، مراجعة الأداء المالي والالتزام بالقوانين السارية؛
- تمكّن من حماية حقوق الملاك والمساهمين خاصة أصحاب الأقلية في الشركة؛
- توفير مصادر تمويل جديدة[2].

المبحث الثاني: دراسة الجوانب العملية لحوكمة الشركات

يتناول هذا المبحث آليات حوكمة الشركات ومحدداتها الداخلية والخارجية، ثم التعرف على معايير الحوكمة المحددة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** وكذا ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، ثم التطرق إلى مقومات ومكونات نظام حوكمة الشركات.

المطلب الأول: آليات ومحددات الحوكمة

تتمثل آليات حوكمة الشركات في الآليات الداخلية والآليات الخارجية، كذلك الحال بالنسبة للمحددات فهناك محددات داخلية من داخل الشركة ومنها محددات خارجية من محيط الشركة والجهات الخارجية المتعاملة مع الشركة.

1- آليات حوكمة الشركات

تعمل هذه الآليات لضمان انضباط المسيرين، وهذا للرفع من فعالية الشركة مما يؤدي إلى خلق القيمة[3]. ولا تعمل آليات حوكمة الشركات مستقلة عن بعضها البعض، إنما هناك ترابط فيما بينها، ويتم تحديد تطبيقها إلى حد كبير من قبل الإطار المؤسسي السائد في كل بلد[4].

تنقسم آليات حوكمة الشركات إلى قسمين: القسم الأول من داخل الشركة والقسم الثاني من خارج الشركة كما يلي:

1-1 الآليات الداخلية: وتتمثل في:

1-1-1 مجلس الادارة: هو مجموعة من الأعضاء المنتخبين الذين تتمثل مسئوليتهم الأساسية في العمل على اتخاذ قرارات مهمة تخص حياة الشركة وتوجيهها[5]، يعتبر الآلية المميزة لتحقيق مصالح

---

[1] Amel kaci, **Une gouvernance d'entreprise antifraude pour le secteur bancaire algérien**, mémoire de magister, Ecole supérieure de commerce, Alger, Algérie, 2008-2009, p : 5.

[2] محمد ابراهيم موسى، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010، ص: 37.

[3] Gérard Charreaux, **Corporate governance theories : from micro theories to national systems theories**, FARGO, centre de recherche en finance, architecture et gouvernance des organisations, Canada, 2004, p : 3.

[4] Iftekhar Hasan et autres, **Corporate governance, investor protection, and firm performance in MENA countries**, the economic research forum, Egypt, 2011, p : 11.

[5] Roland Pérez, **La gouvernance de l'entreprise**, La découverte, Paris, France, 2003, p : 43.

الملاك عن طريق الرقابة والسيطرة على المديرين التنفيذيين[1]، من مهامه أيضا تقسيم المسئوليات والسلطات بين المديرين والمسيرين في الشركة بشكل يضمن توازن القوة والسلطة من جهة، ومن جهة أخرى ضمان عدم المبالغة والافراط في السلطة لدى المسئولين. ومن خصائصه:

- الأمانة والنزاهة والشفافية؛
- التمتع برؤية استراتيجية وامتلاك معارف ومهارات عالية.

1-1-2 التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بدور مهم في تطبيق حوكمة الشركات، وهذا لكونها تعزز من قدرة الأشخاص والمواطنين من مساءلة الشركة وذلك بزيادة المصداقية، العدالة وتحسين سلوك الموظفين. تزداد فاعلية لجنة التدقيق الداخلي عندما تكون قادرة على الحصول وتوزيع معلومات مهمة تخص قضايا الشركة، كتقوية نظام الرقابة الداخلية وتحديد نوعية السياسات المحاسبية المستخدمة.

1-2 الآليات الخارجية

تتمثل الآليات الخارجية في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين عن الشركة، نذكر منها:

1-2-1 منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الاداري: إذا لم تقم الادارة بواجباتها بشكل صحيح فإنها ستفشل في منافسة الشركات العاملة في نفس قطاعها، وبالتالي فإنها تواجه خطر الافلاس والخروج من السوق[2]. كما يجب على الشركة أن توفر إمكانية إيجاد فريق آخر من المسيرين قادرين على تسيير أمور الشركة بفعالية[3].

1-2-2 الاندماجات والاكتسابات: وهي من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في الشركات في جميع أنحاء العالم، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الادارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء على خدمات الادارات ذات الأداء المنخفض عند حدوث عملية اكتساب أو اندماج.

1-2-3 التدقيق الخارجي: يساعد المدقق الخارجي على تحسين نوعية الكشوف والتقارير المالية، ولذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في تلك الكشوف، حيث يمكن اعتبار التدقيق الخارجي حجر الزاوية لتطبيق حوكمة شركات جيدة، لأنه يمكّن من تطبيق المساءلة والنزاهة.

1-2-4 التشريع والقوانين: تؤثر التشريعات على الفاعلين الأساسيين في حوكمة الشركات، وهذا التأثير يكمن في كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض وليس فيما يخص دورهم أو عملهم في الشركة[4].

كما أنه هناك تقسيم آخر لآليات الحوكمة يأخذ بعين الاعتبار الطابع الوظيفي لهذه الآليات يتمثل في:

---

[1] Hanane Ben Ayed Koubaa, **L'impact des mécanismes internes de gouvernement d'entreprise sur la qualité de l'information**, La place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, France, 2009, p : 4.

[2] فيروز شين، نوال شين، **دور آليات الحوكمة في تعزيز المسئولية الاجتماعية للمنظمة**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 7.

[3] Marc Hubert Depret et autres, **Gouvernement d'entreprise**, De boeck, Belgique, 2005, p : 32.

[4] نور الدين حامد، فطيمة ساسي، **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والاداري للقطاع الخاص الجزائري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 7-8.

الآليات المحاسبية: تمكّن من ايجاد نظام فعّال لإدارة التقارير المالية يتميز بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة الممكن الاعتماد عليها؛

الآليات الرقابية: تمكّن من تحديد المسؤوليات للهيئات الرقابية والاشراف بشكل دقيق؛

الآليات التنظيمية: تمكّن من تطوير الهيكل التنظيمي للشركة بما يتوافق مع تحقيق أهداف حوكمة الشركات؛

الآليات القانونية: تمكّن من تطوير وتفعيل النظام القانوني لتحقيق أهداف الحوكمة[1].

2- محددات الحوكمة

يتوقف مستوى جودة حوكمة الشركات وتطبيقها بشكل جيد على مجموعتين من المحددات نوجزهما فيما يلي:

2-1 المحددات الداخلية: تتمثل هذه المحددات في:

- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف تعارض المصالح؛
- القواعد والأسس التي تحدد كيفية وطريقة اتخاذ القرارات[2].

2-1 المحددات الخارجية: تتمثل في:

- المناخ العام للاستثمار في الدولة؛
- وجود نظام مالي جيد يمكّن من توفير التمويل للمشاريع بشكل مناسب وكاف مما يشجع الشركات على التوسع والقدرة على المنافسة[3]؛
- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية كالبورصة وأسواق المال في إحكام الرقابة على الشركات؛
- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة كمكاتب الاستشارات المالية والمحاماة[4].

يمكننا توضيح وتلخيص هذه المحددات من خلال الشكل رقم (3.1) أدناه.

---

[1] منصور بن أعمارة، محمد حولي، **دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 7.

[2] كمال بوعظم، عبد السلام زايدي، **مرجع سبق ذكره**، 18- 19 نوفمبر 2009، ص: 45.

[3] عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجه، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008، ص: 44.

[4] بوحفص رواني، مهدي شرقي، **الاصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 18- 19 نوفمبر 2009، ص: 222.

الشكل رقم (3.1): محددات الحوكمة

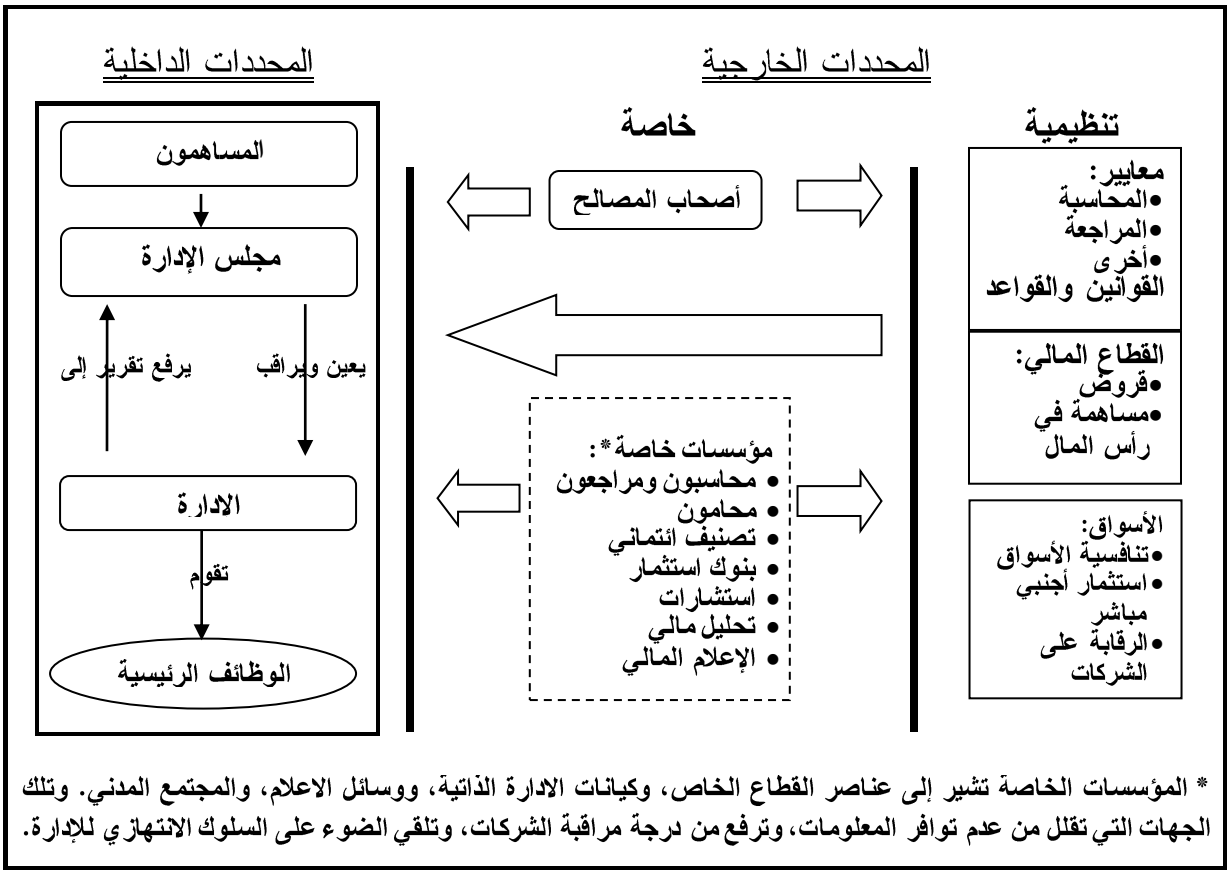

*** المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.**

المصدر: محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، بنك الاستثمار القومي، 2007، ص: 7.

3- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف تؤثر وتتأثر بالتطبيق السليم لمبادئ وقواعد حوكمة الشركات نوضحها في الشكل رقم (4.1) أدناه

الشكل رقم (4.1): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

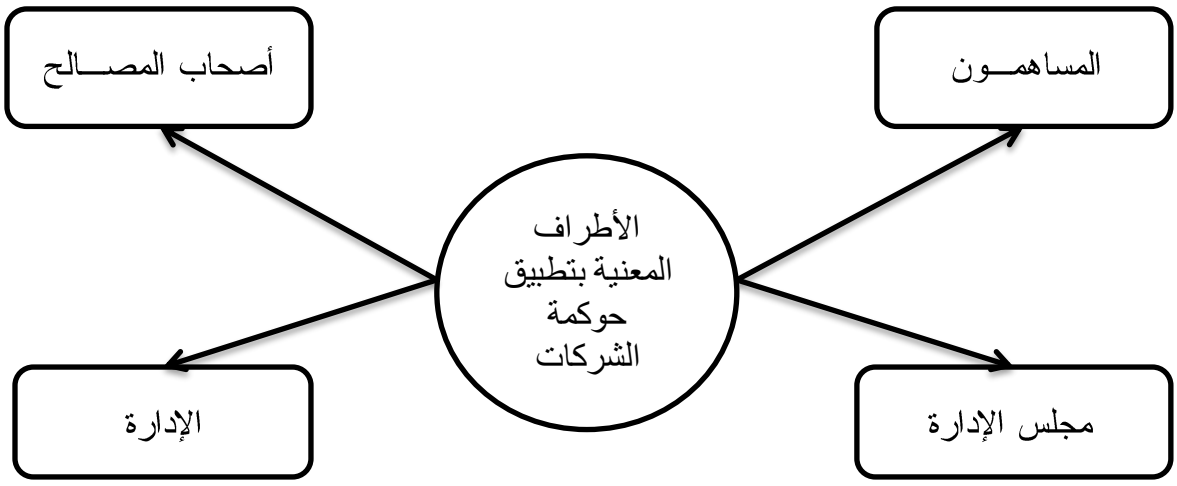

المصدر: نصر علي عبد الوهاب، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 20.

3-1 المساهمون

هم من يقومون بتكوين رأس مال الشركة وذلك بملكيتهم للأسهم، مقابل الحصول على الأرباح، أي تحقيق عائد على استثماراتهم، كذلك تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، يملكون أيضا الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين بغية حماية حقوقهم[1].

3-2 مجلس الإدارة:

مكون من المساهمين والأطراف أصحاب المصلحة، من مهامه على سبيل المثال لا الحصر اختيار المديرين التنفيذيين، رسم السياسات العامة للشركة[2].

3-3 الإدارة

تتمثل مسئوليتها في الإدارة الفعلية للشركة، تعظيم عوائدها، تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة والسهر على تحقيق الإفصاح والشفافية في المعلومات المنشورة لمختلف الأطراف[3].

3-4 أصحاب المصالح

هم الأطراف الذين لديهم مصالح داخل الشركة وخارجها، كالدائنين، الموردين، الموظفين والزبائن، تجدر الاشارة هنا إلى أن هؤلاء الأطراف قد تكون لهم مصالح متعارضة، على سبيل المثال، يهتم العمال بقدرة الشركة على الاستمرار، أما الدائنون فيهتمون بقدرة الشركة على السداد.

كما يجب الاشارة أيضا إلى أن حوكمة الشركات تتأثر بالعلاقات الموجودة بين هذه الأطراف وأصحاب الأغلبية من الأسهم يمكن لهم التأثير في سلوك الشركة[4].

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

يقصد بمبادئ الحوكمة مجموعة القواعد والاشتراطات الواجب توافرها في الشركات والأسواق المالية والتي تؤدي إلى تعزيز الثقة في هذه الأسواق والمتعاملين فيها[5].

1- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

نظرا لأهمية الحوكمة وأهمية دورها فقد بذلت الهيئات والمؤسسات الدولية جهود بالغة لصياغة مبادئ حوكمة الشركات والتي نجد من أهمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تتمثل مبادئها في:

---

[1] Jacques Igalens, Sébastien Point, **Vers une nouvelle gouvernance des entreprises**, Dunod, France, 2009, p : 49.

[2] فريد خميلي، فوزي شوق، **دور لجان المراجعة في ارساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 6.

[3] جمال خنشور، جمعة خير الدين، **دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 5.

[4] نصر علي عبد الوهاب، شحاته السيد شحاته، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص ص: 21-22.

[5] مركز عمان لحوكمة الشركات، **حوكمة الشركات**، حوكمة الشركات، مكتبة آفاق، الكويت، 2011، ص: 44.

1-1 ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

يجب أن يتضمن أساس حوكمة الشركات تعزيز شفافية الاسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع القانون ساري المفعول ويقسم بوضوح المسئوليات بين كل من السلطات التنظيمية، التنفيذية والإشرافية[1].

1-2 ضمان حقوق المساهمين

تتمثل حقوق المساهمين في الشركة أساسا في انتخاب أعضاء مجلس الادارة وفقا لما يحدده قانون الشركات واللوائح الداخلية، ومن الحقوق الأساسية للمساهمين نذكر ما يلي:

- نقل أو تحويل ملكية السهم؛
- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛
- الحصول على حصص ارباح من الشركة؛
- الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وبصفة منتظمة؛
- تأمين أساليب تسجيل الملكية؛
- مراجعة القوائم المالية[2].

1-3 المعاملة المتكافئة للمساهمين

ينبغي في إطار حوكمة الشركات ضمان معاملة متساوية ومتكافئة لكل المساهمين، خصوصا ما يتعلق بمساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب[3]، كذلك ينبغي أن تتاح الفرصة لكل المساهمين للحصول على تعويض عن انتهاك حقوقهم داخل الشركة، بالإضافة إلى حقهم في الاطلاع ومعرفة كل ما يتعلق بمعاملات الشركة[4].

1-4 دور أصحاب المصالح

يجب على إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح في الشركة وفقا لما يمليه القانون، والعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وذوي المصالح لخلق الثروة وفتح مناصب شغل، كما يجب توفر آليات تمكّن من مشاركة أصحاب المصالح لتحسين أداء الشركة، والاستفادة من خبراتهم[5]. ويقصد بأصحاب المصالح كل من العمال، البنوك، الموردون، حملة الأسهم والعملاء[6].

1-5 الإفصاح والشفافية

يشمل هذا المبدأ الإفصاح بدقة وفي الوقت المناسب عن كل من:

- المعلومات المالية؛

---

[1] عاشور مزريق، صورية معموري، **حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الاداري وامكانية التجسيد الفعلي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 9.

[2] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص: 132.

[3] Olivier Meier, Guillaume Schier, **Entreprises multinationales**, Dunod, Paris, France, 2005, P : 272.

[4] **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشان حوكمة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 2004، ص: 13.

[5] أمينة فداق، **تأثير آليات حوكمة المؤسسات الجزائرية الاقتصادية على جودة المراجعة الخارجية**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008- 2009، ص ص: 16-17.

[6] محمد عمر باطويح، **الحوكمة ... تشريع وثقافة وسلوك**، حوكمة الشركات، مكتبة آفاق، الكويت، 2011، ص: 72.

- معلومات حول الأداء؛
- معلومات حول الملكية وكيفية اتخاذ القرارات؛
- معلومات حول الأهداف والمخاطر المحتملة[1].

1-6 التأكيد على مسئوليات مجلس الإدارة

يجب على مجلس الإدارة وضع وتشغيل أنظمة الرقابة الفاعلة وكذا مسئوليته أمام المساهمين وأصحاب المصالح داخل الشركة وخارجها[2]. يجب على مجلس الإدارة تطبيق معايير أخلاقية تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المساهمين، كما يجب عليه اتخاذ قرارات صائبة لتحقيق مصلحة الشركة، كذلك وجب عليه وضع الخطط، الاستراتيجيات والموازنات التقديرية[3].

2- معايير الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر

ظهرت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد عند انعقاد أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد في الجزائر في جويلية 2007. فقامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بدعم فوج العمل وتمويل المشروع. شاركت في هذه المبادرة مجموعة من الهيئات والمنظمات الدولية كمؤسسة التمويل الدولية والمنتدى الدولي للحكم الراشد للمؤسسة[4].

تتمثل مبادئ الحكم الراشد بالنسبة لهذا الميثاق في:

2-1 الإنصاف
توزيع الحقوق، الواجبات، الامتيازات والالتزامات بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة بطريقة عادلة.

2-2 الشفافية
أي وضوح تلك الحقوق والواجبات والامتيازات لجميع الأطراف داخل وخارج المؤسسة.

2-3 المسئولية
مسئولية كل طرف في المؤسسة محددة بناء على أهداف دقيقة وليست مقسمة.

2-4 التبعية
أي أن كل طرف مسئول أمام باقي الجهات من خلال المسئوليات الممنوحة له[5].

---

[1] محمد طارق يوسف، **حوكمة الشركات**، الحوكمة والإصلاح المالي والإداري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص:237.

[2] عبد الكريم نصر، **تقييم تجربة الإدراج والإفصاح في سوق فلسطين للأوراق المالية**، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، 2007، ص: 3.

[3] Abdelmalek Hamel, **Le rôle du comité d'audit dans la gouvernance de l'entreprise**, mémoire magister, Ecole supérieure de commerce, Alger, Algérie, 2007-2008, p : 62-63.

[4] **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر GOAL**، الجزائر، 2009، ص: 13.

[5] **نفس المرجع أعلاه**، ص: 27.

المطلب الثالث: أنظمة ومقومات حوكمة الشركات

تعتبر الحوكمة نظام، أي أن لديها مدخلات تقوم بعملية معالجتها للحصول على مخرجات، هذه الأخيرة التي تعتبر نتائج تطبيق الحوكمة داخل الشركة.

1- مقومات حوكمة الشركات

تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المقومات متمثلة في:

- توفر إطار قانوني مسئول عن تحديد اختصاصات كل طرف من الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ الحوكمة وتحديد حقوق المساهمين، كذلك تحديد العقوبات الواجب اتخاذها في حالة انتهاك هذه الحقوق، كما يحدد هذا الإطار الجهة الحكومية المخول لها مراقبة تطبيق اجراءات الحوكمة داخل الشركة[1]؛
- وجود رؤيا واضحة المعالم تحدد استراتيجية الشركة مع ضمان توفر الأدوات التي تمكّن من تحقيق هذه الرؤيا عن طريق ترجمتها إلى خطط وأهداف على المدى القصير، المتوسط والطويل؛
- توفر إطار تنظيمي يتضمن كل من النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها مع توضيح أسماء واختصاصات كل من رئيس، أعضاء ولجان مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؛
- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات في الوقت المناسب[2]؛
- تنصيب لجان مهمتها متابعة وتقييم الأداء، مثل لجنة التدقيق الداخلي وتكون هذه اللجان تابعة لمجلس الإدارة[3]؛
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة في أداء الشركات[4].

2- نظام الحوكمة

تتمثل مدخلات حوكمة الشركات وطريقة معالجتها ومخرجاتها فيما يلي:

2-1 مدخلات النظام

تتمثل في كل ما تحتاجه الحوكمة من مستلزمات ومتطلبات إدارية، قانونية، تشريعية واقتصادية.

2-2 نظام التشغيل

يتمثل في الجهات المسئولة على تطبيق الحوكمة، الإشراف والرقابة على هذا التطبيق وكل طرف يساهم في تفعيل الحوكمة.

---

[1] عدنان بن حيدر بن درويش، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص: 34.

[2] أنس محمود الطرمان، **دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص: 34.

[3] فهيمة بديسي، **الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010، ص: 4.

[4] سامح محمد رضا رياض احمد، **دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، مجلد 7، عدد 1، 2011، ص: 48.

2-3 مخرجات النظام

لا تعتبر الحوكمة في حد ذاتها هدفا بل وسيلة لتحقيق أهداف أصحاب المصلحة كحماية الحقوق وتحقيق الإفصاح والشفافية[1].

3- غياب حوكمة الشركات

غياب أو عدم تطبيق حوكمة الشركات داخل الوحدات الاقتصادية يؤدي إلى:

- زيادة قوة وحدة الفساد، حيث لن يكون هناك من يقاومه؛
- زيادة الطرد الاستثماري، حيث لن يتمكّن المستثمرون من استثمار أموالهم في الدول التي تعاني من الفساد ولا تطبق فيها الحوكمة، فعدم وضوح الحقوق والواجبات تدفع المستثمرين إلى الهروب بحثا عن دول أكثر أمان؛
- زيادة الضبابية، وعدم القدرة على الرؤية في ظل ازدياد حالات الغموض وعدم اليقين[2]؛
- شيوع حالات من اللامسئولية وعدم الالتزام الذي يؤدي إلى توسع دائرة الشك؛
- زيادة الشعور بالعدمية وعدم القدرة على الفعل، في هذه الحالة يتحول العمال إلى آلات بغياب الدافع إلى العمل؛
- زيادة عدم الثقة والخوف من المستقبل، خاصة مع احتمالات التغيير؛
- زيادة حالات عدم الالتزام وعدم الشعور بالواجب وعدم الرغبة في تحقيقه، فيتم الخروج عن القواعد واللوائح والقوانين[3].

---

[1] صالح بن براهيم الشعلان، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص ص: 37-38.
[2] محسن أحمد الخضيري، **مرجع سبق ذكره**، 2005، ص: 105.
[3] عبد القادر بادن، **مرجع سبق ذكره**، 2007-2008، ص: 12.

المبحث الثالث: الإفصاح وعلاقته بالحوكمة

ظهرت أهمية الإفصاح المحاسبي مع ظهور شركات المساهمة وإلزام الشركات في معظم الدول على نشر قوائمها المالية، وقد حظي الإفصاح المحاسبي باهتمام عالمي واسع في الفترة الأخيرة. يتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى الإفصاح المحاسبي عن طريق التعريف به والتعريف بالشفافية وإبراز أهميتهما، ثم التعرف على مقومات الإفصاح وأهدافه، ودراسة أنواع الإفصاح المحاسبي، والتعرض في الأخير إلى العلاقة الموجودة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي والشفافية

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح والشفافية لاختلاف مصالح كل طرف من أصحاب المصالح، ولكن المتفق عليه هو أنهما يعتبران ركيزة أساسية يجب الاعتماد عليها عند تبني وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح على أنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر على موقف متخذ القرار، وتظهر المعلومة في القوائم المالية بصفة واضحة ومفهومة وبدون أي لبس أو تضليل[1].

كما عرفه هاندريكسون **Hendrickson** على أنه: عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف بطريقة تسمح بالتنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق الأرباح مستقبلا وكذا قدرته على سداد التزاماته، إن كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح الكامل والإفصاح الكافي والإفصاح العادي[2].

هو عملية اظهار المعلومات المالية كمية كانت أم وصفية في القوائم المالية أو الملاحق والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل هذه القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها الداخليين والخارجيين، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة[3].

يعرف أيضا بأنه ضرورة احتواء القوائم المالية السنوية على البيانات اللازمة لإعطاء المستخدم صورة واضحة لتنمية أعمال الشركة عن الفترة ومركزها المالي في نهاية الدورة[4].

يمكن تعريفه أيضا على أنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية الدورية[5].

---

[1] أميرة طلبة، **أثر الإفصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم**، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص: 81.

[2] خالد صبحي حبيب، **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص: 45.

[3] مسعود صديقي، فؤاد صديقي، **محددات الإفصاح في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 2.

[4] فضل كمال سالم، **مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 76.

[5] نادية طيبي، **الحوكمة في ظل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 102.

2- أهمية الإفصاح

- تتجلى في تحفيز اهتمام المساهم بالأوراق المالية بناء على المعلومات المنشورة في القوائم المالية المقدمة من طرف الإدارة لبناء توقعات مستقبلية واقعية واتخاذ قرار الاستثمار في الشركة بناء على أسس سليمة[1]؛
- يعتبر الإفصاح الأداة الفعالة والوسيلة الرئيسية لإيصال نتائج الأعمال للأطراف المعنية لدعم قراراتهم خاصة ما يتعلق بمجال الاستثمار والتمويل نظرا لأهمية المعلومات التي يوفرها[2]؛
- نظرا لتزايد الدور الاقتصادي للشركات وأسواق المال وتحول دور المحاسبة من حماية المالكين إلى خدمة المستخدمين، ظهرت الحاجة إلى الإفصاح الذي يجعل التعامل في الاسواق المالية أكثر عدالة ونزاهة، نظرا لكونه يوفر فرصا متساوية للمستثمرين في الحصول على المعلومات، مما يوفر مناخا استثماريا ملائما وزيادة فرص استمرار الأسواق المالية وازدهارها[3].

3- الشفافية

لا يمكننا الحديث عن الإفصاح المحاسبي دون التطرق إلى مفهوم الشفافية لأنهما يكادان أن يكونا نفس المفهوم نظرا للترابط الكبير الذي يوجد بينهما.

3-1 مفهوم الشفافية

تعرف على أنها حق كل عامل أو متعامل مع الشركة في الوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات وآليات بناء السياسات واتخاذ القرارات، والتعرف على آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وتمثل الشفافية مدخلا لإعداد معايير أخلاقية وميثاق عمل حوكمي لما توفره من ثقة واكتشاف للفساد[4].

تعرف أيضا بأنها تدفق المعلومات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يعتمد عليها[5].

كما تعرف على أنها مجموعة السلوكيات والأداءات والآليات التي تقوم بها الإدارة، والتي تتضمن الكشف المقصود عن المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات، ووضوح السياسات والتشريعات[6].

3-2 شروط تحقيق الشفافية

لتحقيق الشفافية في المعلومات يجب توفر عدة شروط نذكر منها:

- توفر المعلومات بالكمية والجودة المناسبتين والوقت المناسب؛
- توفر المعلومات لجميع الأطراف في نفس الوقت وبتكلفة متساوية؛

---

[1] فاطمة الزهراء رقايقية، **مساهمة دقة القياس المحاسبي والإفصاح في جودة المعلومة المالية**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 7.

[2] حامد أحمد صالح أبو سمرة، **معوقات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص: 43.

[3] سالم محمد عبود، **الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية**، المؤتمر العلمي الثالث، الأردن، 28-29 أفريل 2009، ص: 12.

[4] فارس بن علوش بن بادي السبيعي، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2010، ص: 9.

[5] سالم محمد عبود، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص: 14.

[6] محمد بن محمد احمد الحربي، **درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، الأردن، مجلد 1، عدد 6، 2012، ص: 311.

– أن تكون الشفافية مشروحة، أي أن المعلومات لا تحتوي على اللّبس والغموض؛
– أن يعقب الشفافية مساءلة، لأن الشفافية أداة لإظهار الأخطاء والبحث عن مرتكبيها[1].

3-3 أهمية الشفافية

تتمكن الشركات بفضل الشفافية من تنشيط وتفعيل دورها في الحوكمة عن طريق المساعدة على حل المشاكل الواقعة. الشفافية في تقديم المعلومات حول السياسات المتبعة تعتبر بيانات أولية للقيام بمراقبة الشركة، تتمثل أهميتها أيضا في تفادي مشكل عدم تماثل المعلومات مما يسمح لأصحاب المصالح بالتفاعل مع المعلومات المتوفرة بشكل متكافئ والمساعدة على اكتشاف الثغرات[2]. توفر الشفافية الأمان للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على العناصر التي يمكن ان تسبب المخاطرة أو تؤثر على مستوى الانتاجية.

تشجع الشفافية على استثمار أفضل لأصول الشركة، وتقليل الغموض والضبابية والقضاء على الفساد، ضمان حقوق الجميع في المعرفة والفهم من خلال مشاركتهم في المعلومات، كما تحقق الشفافية الترابط بين جميع المستويات الإدارية والتنفيذية للشركة وتحقيق التكامل بينها[3].

يمكننا تصور العلاقة بين الإفصاح والشفافية، نتيجة للدور المهم الذي يقوم به الإفصاح المحاسبي وباعتباره ركيزة أساسية من ركائز حوكمة الشركات، فإنه يهدف إلى تفعيل الشفافية وجودة المعلومات المحاسبية لتجنب الفشل في اتخاذ القرارات وتخفيض حالة عدم التأكد[4].

المطلب الثاني: أهداف وأنواع الإفصاح

يسعى الإفصاح إلى تحقيق جملة من الأهداف، كما ينقسم الإفصاح إلى عدة أنواع ومستويات يتم التعرف عليها في هذا المطلب

1- أهداف الإفصاح

الهدف من الإفصاح المحاسبي تقديم معلومات للمستخدمين من أجل:

– وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية كتقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العامة؛
– وضع العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة غير المعترف به؛
– تقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛

---

[1] عمر قمان، **مدى مساهمة المراجعة المالية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2011-2012، ص: 61.

[2] **Transparence du secteur public et politique de l'investissement international**, OECD, 2003, p : 8.

[3] محمد بن محمد أحمد الحربي، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص: 317.

[4] عبد الرزاق شحادة، سمير ابراهيم البرغوثي، **ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009، ص: 13.

– القيام بمقارنات بين السنوات لنتائج الشركة؛
– مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم[1]؛
– إزالة الغموض والتضليل في عرض المعلومات المحاسبية لمساعدة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات صحيحة ومبنية على معلومات دقيقة؛
– تحقيق الكفاءة المعلوماتية في اتخاذ القرار الكفء وتوفير درجة عالية من التأكد[2].

2- أنواع الإفصاح

يمكننا التمييز بين عدة أنواع من الإفصاح هي:

2-1 الإفصاح الشامل (الكامل)

يتضمن كل التفاصيل والملاحظات حول المعلومات الظاهرة في القوائم المالية، أي أنه يجب أن تتوفر القوائم المالية على كل ما يلزم للتعبير الصادق والوفي مما يمكّن المستخدمين من التعرف على مركز وصورة الشركة.

يواجه تطبيق هذا النوع من الإفصاح عدة مشاكل نذكر منها:

– صعوبة تطوير سياسات الإفصاح لتطبيق مبدا الإفصاح الشامل؛
– صعوبة تقدير المنافع التي تعود من تطبيق الإفصاح الكامل مع سهولة تحديد التكاليف المدفوعة[3].

2-2 الإفصاح العادل

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 في الفقرة رقم 15 على أن الإفصاح العادل يتطلب:
– اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها وعلى الإدارة تطوير سياسات لضمان توفر البيانات المالية؛
– تقديم المعلومات وتوفيرها بطريقة موثوقة ومفهومة للتمكين من المقارنة؛
– تقديم افصاحات إضافية عند عدم كفاية المعلومات لتمكين المستخدمين من فهم المركز المالي والأداء المالي للشركة.

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات كل الأطراف داخل الشركة وخارجها، وأنه مطلب أخلاقي اعتاد مدقق الحسابات الاعتماد عليه عند إبداء رأيه الفني المحايد[4].

2-3 الإفصاح الكافي

يعني ضرورة الإفصاح على حد أدنى من المعلومات المالية في القوائم والتقارير المالية لتكون غير مضللة، يهدف هذا النوع إلى توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات السليمة لجميع الأطراف.

---

[1] عثمان زياد عاشور، **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص ص: 25-26.
[2] مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، **فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 9.
[3] زوينة بن فرج، **التحكم في الإفصاح والتحفظ المحاسبي ضرورة للحكم على ذكاء المحاسب**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص ص: 3-4.
[4] عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة -فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 25.

2-4 الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الذي يلائم حاجة مستخدمي القوائم المالية، ظروف الشركة وطبيعة نشاطها، حيث أنه من غير المهم الإفصاح عن المعلومات فقط، بل الأهم هو أن تكون هذه الأخيرة ذات قيمة ومنفعة لمحتاجيها، كما تتناسب مع ظروف الشركة الداخلية وطبيعة نشاطها[1].

2-5 الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، كالإفصاح التنبئي خاصة المالي منه، الإنفاق الرأسمالي ومصادر تمويله، يشار هنا إلى أن هذا النوع يساهم في الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية قد تحقق فوائد لفئة معينة دون سواها، كما أن هذا النوع يشمل معلومات غير مالية وصفية كمؤهلات العمال.

2-6 الإفصاح الوقائي

يهدف هذا النوع إلى جعل القوائم المالية واضحة وغير مضللة لأصحاب المنفعة والمستثمرين من ذوي القدرة المحدودة في استخدام المعلومات التي يجب ان تكون على درجة عالية من الموضوعية لحماية المجتمع المالي[2].

3- المبررات الرئيسية للإفصاح

- حاجة الأطراف اصحاب المصلحة خاصة الخارجيين لأكبر قدر من المعلومات المحاسبية وسياسات الشركة المنتهجة من قبل المسيرين؛
- تلبية احتياجات قرارات مالية واقتصادية رشيدة بواسطة الإفصاح المحاسبي الشامل[3].

4- المقومات الأساسية للإفصاح

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية على جملة من المقومات هي:

4-1 تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المالية

وخاصة ملاءمة المعلومات، أي أن المستخدم سيستفيد من هذه المعلومة في غرض معين فنتيجة الشركة السنوية مثلا تعتبر ملائمة ومهمة للمستثمر على سبيل المثال لأنه بناء عليها سيحدد بنسبة كبيرة قرار الاستثمار في الشركة من عدمه[4].

4-2 تحديد المستخدم المستهدف لهذه المعلومات

قد يختلف استخدام المعلومات من طرف الفئات المستخدمة فمنهم من يستخدمها بطريقة مباشرة ومنهم من يستخدمها بطريقة غير مباشرة. من أمثلة الفئات المستخدمة نجد: العمال، الهيئات الحكومية، الملاك والمستثمرون المرتقبون وكل من له علاقة أو اتصال بالشركة.

---

[1] أميرة طلبة، **مرجع سبق ذكره**، 2008-2009، ص: 84.

[2] سوسن زيرق، **الإفصاح المحاسبي عن قرض الإيجار في النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012، ص: 85.

[3] محمد طارق يوسف، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات**، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص ص: 12-13.

[4] محمد الهادي ضيف الله، **الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 5.

4-3 تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها

والإفصاح هنا يتعلق بالبيانات المالية المحتواة في القوائم المالية، حيث تعد هذه القوائم مهنة المحاسبة[1].

4-4 تحديد أساليب، طرق وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المالية

حيث يجب ترتيب وتنظيم المعلومات في شكل سهل يمكّن المستخدمين من قراءتها وفهم محتوياتها دون تعقيد، والتركيز على توفر المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب وهذا لتفادي فقدانها لأهميتها[2].

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح من بين أهم مبادئ حوكمة الشركات لكونه يمكّن الشركات من الوصول إلى مستوى عالي من الشفافية مما يفعّل الحوكمة داخل الشركات.

1- تأثير الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

أدركت مختلف الدول الدور الحيوي والفعال الذي تقوم به حوكمة الشركات في ترشيد استغلال الطاقات والإمكانات المتاحة، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي عرفت في السنوات الأخيرة انفتاح في المبادلات التجارية مما أدى إلى الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم معلومة ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي يرتكز على الواقع الاقتصادي لخدمة المساهمين، المتعاملين الاقتصاديين واصحاب القرار.

يمكن للحوكمة التأثير على الإفصاح المحاسبي من ثلاث جوانب متمثلة في:

1-1 الاهتمام بالمعلومات غير المالية

المعلومات غير المالية هي كل المعلومات باستثناء الواردة في القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها، تتضمن ايضا المعلومات الكمية غير المالية. بصفة عامة، المعلومات غير المالية هي كل المعلومات الممكن صياغتها في صورة غير مالية كمية كانت كعدد العمال والحصة السوقية، أم وصفية كالمستوى التنافسي في السوق.

من مميزات المعلومات غير المالية أنها لا تتعرض للتحريفات جراء الاجراءات المحاسبية، كما تتسم بالسهولة وقابلية الفهم، كما تعتبر مصدر ذو قيمة هائلة لأن لها دور جد مهم في عديد المجالات. حصر الإفصاح في المحاسبي في البيانات المالية فقط ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق

---

[1] محمد رمزي جودي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 9.

[2] زوينة بن فرج، **الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية**، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2007، ص: 5.

المالية، وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية حيث تنص أولها على الإفصاح عن المعلومات غير المالية[1].

1-2 التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

طرح الفكر المحاسبي والواقع العملي مجموعة من الأفكار تدور حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية والبيانات المالية الإضافية غير الموجودة في القوائم المالية، ولتوسيع مجال المعلومات المتاحة للمستثمرين وأصحاب المصالح، وللحد من مشكل عدم تماثل المعلومات، وبغية الوصول إلى كفاءة سوق رأس المال، والحصول على السعر العادل للسهم لابد من التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي[2].

1-3 تدعيم الإفصاح الالكتروني

يمكّن الإفصاح الالكتروني من نشر المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب والمتزامن باستمرار. يحقق الإفصاح الالكتروني عدة مزايا نذكر منها:

- تخفيض مشكل عدم تماثل المعلومات؛
- سهولة الوصول للمعلومات المطلوبة؛
- توفير المعلومات في الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية وإمكانية التحديث الفوري[3].

2- ضرورة الإفصاح المحاسبي بالنسبة لحوكمة الشركات

يعتبر الإفصاح المحاسبي من بين أهم مبادئ حوكمة الشركات الواجب الاهتمام بها ويمكن اعتباره أساسي وضروري لقيام أي نظام حوكمة شركات، في المقابل تحتاج الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح المحاسبي ومعلومات موثوقة وكافية لتحقيق توازن القوى لأصحاب المصالح داخل الشركة وإمكانية تطبيق مساءلة الأطراف الداخليين للشركة على قراراتهم.

كما يعتبر الإفصاح كذلك هدفا رئيسيا لنظام التقرير المالي، حيث يرجح أن تعبّر القوائم المالية المصدرة من طرف الشركة عن التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين الأطراف أصحاب مصالح داخل الشركة وخارجها[4].

3- متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق مفهوم حوكمة الشركات

يؤدي تحسين الإفصاح المحاسبي إلى تحسين الشفافية التي تعتبر من العناصر الرئيسية لتشغيل نظام حوكمة الشركات.

---

[1] عبد الرزاق خليل، نعيمة عبدي، **الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011، ص ص: 4-5.

[2] رشيد يوسفي، رحمة بلهادف، **الإفصاح المحاسبي وأهميته في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 16.

[3] عمار بن عيشي، سامي عمري، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010، ص: 9.

[4] رشيد يوسفي، رحمة بلهادف، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص: 15.

لتوضيح ارتباط الإفصاح المحاسبي بمتطلبات الشفافية وفق مفهوم حوكمة الشركات يمكننا ذكر ما يلي[1]:

- الإفصاح عن النظم والسياسات المحاسبية المتبعة؛
- الإفصاح في تقرير المدقق عن القوائم المالية؛
- الإفصاح الفعال عن المعلومات المالية في التوقيت المناسب؛
- الإفصاح عن الموقف المالي والإداري والأداء وممتلكات الشركة.

[1] مراد علة، عمر قمان، **دور المراجعة في ترقية الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 7.

خلاصة الفصل الأول

بناء على ما تم دراسته في هذا الفصل المتعلق بحوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كما يلي:

- ظهر مفهوم حوكمة الشركات جراء توالي الأزمات المالية والفضائح المالية للشركات خاصة في الدول المتقدمة. كذلك نتيجة ضرورة الفصل بين الملكية والتسيير؛
- حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد والمبادئ التي تحدد العلاقات داخل الشركة من أجل الحفاظ على حقوق الملاك والمساهمين وزيادة فاعلية الشركة؛
- مبادئ الحوكمة هي مجموعة القواعد الواجب تطبيقها في الشركات والأسواق المالية من أجل زيادة الثقة في هذه الأسواق والمتعاملين فيها؛
- يرتكز الإفصاح المحاسبي على إظهار وتوضيح المعلومات الحقيقية للمستخدمين والتي تعبر وتعكس الصورة الحقيقية للشركة، من أجل مساعدة المساهمين وجميع أصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الصائبة؛
- باعتبار الإفصاح المحاسبي ركيزة رئيسية في حوكمة الشركات، فإنه يهدف إلى تفعيل الشفافية لتجنب اتخاذ القرارات الفاشلة ومحاولة التخفيض من حالة عدم التأكد؛
- بالرغم من تعدد أنواع ومستويات الإفصاح إلا أن في مجملها تسعى إلى تلبية احتياجات كل الأطراف ذات المصلحة داخل الشركة وخارجها بتوفير معلومات موثوق فيها وفي الوقت المناسب؛
- يعتبر الإفصاح المحاسبي أساس أي نظام حوكمة شركات، كما تحتاج الشركات كذلك إلى مستوى عال من الإفصاح المحاسبي لتحقيق توازن القوى لأصحاب المصالح داخل الشركة؛
- يمكن لحوكمة الشركات التأثير على الإفصاح المحاسبي من خلال جوانب تتعلق بالاهتمام بالمعلومات غير المالية، التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الالزامي وتدعيم الإفصاح الالكتروني.

الفصل الثاني: المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات

الفصل الثاني: جودة المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات

تحتل المحاسبة مكانة مميزة في الحياة الاقتصادية، كونها نظام يحتاج إليه الجميع خاصة ما يتعلق بمخرجاتها والمتمثلة بالدرجة الأولى في القوائم المالية التي يحتاجها الكثير من المستخدمين داخل الشركة وخارجها للتعرف على وضعية الشركة المالية من خلال المركز المالي، الأداء والتغير في المركز المالي، والاعتماد على هذه القوائم المالية لاتخاذ القرارات، مما يعني أن صحة وفعالية اتخاذ القرار ترتبط بدرجة كبيرة بالمعلومات المنشورة في هذه القوائم المالية، هذه الاخيرة يجب أن تحتوي على معلومات ذات دقة وموثوقية حتى تحسّن من اتخاذ القرار.

تتطور مهنة المحاسبة مع تطور الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للدول، من أهم وسائل تطوير المحاسبة هو اعداد معايير محاسبية دولية توحد الأساليب والاجراءات المحاسبية عبر العالم.

ككل الدول المواكبة لهذا التطور، نجد الجزائر قامت بإجراء اصلاحات المنظومة المحاسبية عن طريق تبني المعايير المحاسبية الدولية في صيغة النظام المحاسبي المالي الذي تم تطبيقه بداية من جانفي 2010 في الشركات والمؤسسات عبر التراب الوطني.

بناء على ما سبق ذكره، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

حيث يتطرق المبحث الأول إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي والتعرف على الإطار القانوني له والاضافات التي أتى بها، ثم دراسة القوائم المالية المفروضة من طرف هذا النظام وذلك بالتعرف على مكونات هذه القوائم، أهدافها وقواعد إعدادها، وفي الأخير التعرض إلى الأطراف ذات المصلحة والمستفيدة من هذه القوائم المالية ومعرفة ما يحتاجون إليه من معلومات.

أما المبحث الثاني فيدرس المعلومات المالية بالتعرف على مفاهيم عامة حول المعلومات، المعلومات المالية وجودة المعلومات المالية، ثم التطرق لخصائص جودة المعلومات والمعايير التي تقيس جودتها، والتعرف على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في كل قائمة مالية بناء على ما يفرضه النظام المحاسبي المالي.

أما المبحث الثالث والأخير فيتعرض لدراسة طبيعة العلاقات الموجودة بين حوكمة الشركات والنظام المحاسبي المالي، كذلك العلاقة بين الحوكمة والمعلومات المالية والمحاسبية، وفي الأخير العلاقة التبادلية بين كل من الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية والمحاسبية.

المبحث الأول: القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

يمثل النظام المحاسبي المالي خطوة مهمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية واقتصاد السوق، عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يستجيب لاحتياجات إدارية ومتطلبات إدارة الضرائب. يدرس هذا المبحث النظام المحاسبي المالي من خلال التعرف على مفهومه وخصائصه والإطار المفاهيمي لهذا النظام، ثم البحث في القوائم المالية المفروضة من طرف هذا النظام ومعرفة الأطراف المستفيدة من إعداد وعرض هذه القوائم المالية وما يحتاجونه من معلومات.

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي

مواكبة للتطورات الاقتصادية في العالم، ومع زيادة المبادلات التجارية والاقتصادية للجزائر مع باقي الدول، اضطر المشرع الاقتصادي الجزائري إلى اعتماد اصلاحات على المستوى الاقتصادي وخاصة فيما يخص المجال المحاسبي بتحديث النظام المحاسبي المعتمد واعتماد نظام محاسبي المالي مستشف من المعايير المحاسبية الدولية.

1- مشروع تعديل المخطط المحاسبي الوطني

انطلقت ورشة الاصلاحات للمخطط المحاسبي الوطني مع بداية الثلاثي الثاني من سنة 2001 بتمويل من البنك الدولي. شارك في هذه العملية عديد الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وبإشراف من وزارة المالية، وهذا بغية تطوير المخطط المحاسبي نسخة 35-75 إلى نظام محاسبي يتماشى وطموحات المتعاملين الاقتصاديين والتطورات الاقتصادية الحاصلة آنذاك.

مر هذا المشروع بثلاثة مراحل بدءا بتشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني ومقارنته مع المعايير المحاسبية الدولية، ثم دراسة استحداث مخطط محاسبي جديد، وصولا إلى إقرار نظام محاسبي جديد. اعتمد هذا النظام من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه يوم 05 سبتمبر 2001 باختيار المعايير المحاسبية الدولية كمرجع لهذا النظام[1].

2- مفهوم النظام المحاسبي المالي

2-1 من الناحية القانونية

نظام المحاسبة المالية هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها. يحتوي النظام المحاسبي المالي على:

- إطار مفاهيمي يحدد مبادئ المحاسبة، مفاهيم عناصر القوائم المالية ومجال تطبيق هذا النظام؛
- أشكال القوائم المالية والمعلومات الواجب توافرها فيها؛

[1] لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011، ص ص: 10-11.

- مدونة حسابات وقواعد استعمال هذه الحسابات؛
- النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة[1].

2-2 من الناحية الاقتصادية

هو نظام لتنظيم المعلومات المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، ثم تصنيفها، تقييمها وتسجيلها، وأخيرا عرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان سواء كان شخص طبيعي أو معنوي ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[2].

3- الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

ان نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي مرتبط بجملة من الشروط والاجراءات الواجب اتباعها والتقيد بها بغية تحقيق الأهداف التي يصبو إليها هذا النظام. تم تطبيق النظام المحاسبي المالي بناء على القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007[3]، وهذا بصفة اجبارية، وقد تم تأجيل تطبيقه إلى غاية جانفي 2010[4].

بالإضافة إلى هذا القانون هناك مجموعة من المراسيم والقرارات التي تحدد اجراءات وكيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي، على سبيل المثال: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والتعليمة رقم 02 الصادرة يوم 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في سنة 2010[5].

4- أهداف النظام المحاسبي المالي

يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- السماح للمؤسسات بتوفير معلومة مالية ذات جودة عالية، أكثر شفافية وسهلة الحصول عليها، وهذا بفضل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية لإعطاء صورة واضحة وصادقة عن الوضعية الاقتصادية للمؤسسة؛
- الاستجابة لمتطلبات الإعلام الآلي لمختلف المستخدمين سواء كانوا داخليين في الشركة أو خارجيين؛
- ايجاد حلول محاسبية فعالة للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني؛
- السماح بتقييم الممتلكات والأصول بشروط السوق؛

---

[1] عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص: 291.

[2] فاطمة الزهراء عبادي، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البليدة، الجزائر، 2011، ص:5.

[3] حاج قويدر قورين، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 10، 2012، ص: 271.

[4] تسعديت بوسبعين، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2009-2010، ص ص: 63-65.

[5] مسعود صديقي، **فاعلية الاصلاح المحاسبي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2011، ص: 15.

- تقريب الممارسات المحاسبية المحلية من الممارسات الدولية التي تأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية؛
- ضمان فهم أفضل للقوائم المالية بالنسبة للمستثمرين الأجانب فيما يخص الشراكة والشركات متعددة الجنسيات[1]؛
- التحكم في التكاليف مما يمكّن من دعم القدرة التنافسية للمؤسسة وتشجيع الاستثمار[2]؛
- تسهيل مراقبة الحسابات لارتكازه على مبادئ محددة بوضوح[3]؛
- تدعيم المصداقية والشفافية وزيادة الثقة للمساهمين من أجل الاستمرار في استثمار أموالهم في المؤسسة[4].

5- خصائص وإضافات النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي بأربعة إضافات جديدة أساسية هي:

- تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات العالمية باعتماد الحل الدولي، مما يسمح للمحاسبة وعن طريق مبادئ وإطار مفاهيمي من التكيف مع التطور الاقتصادي وتوفير المعلومة الموثوقة؛
- توضيح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسيّر الممارسة المحاسبية خاصة تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد وعرض القوائم المالية وهذا لتسهيل فهمها وتدقيقها؛
- امكانية تطبيق نظام معلوماتي يقوم على محاسبة مبسطة بالنسبة للمؤسسات والكيانات الصغيرة؛
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة، عن طريق توفير معلومات مالية سهلة، مفهومة، قابلة للقراءة تسمح بالمقارنة من حيث الحجم والزمن وتساعد على اتخاذ القرارات[5].

6- الإطار المفاهيمي

يعتبر الإطار المفاهيمي دليل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية واختيار السياسات، المبادئ والفرضيات المحاسبية الواجبة التطبيق في حالة عدم توفر هذه المعطيات في المعايير المحاسبية الدولية، كما يعرف كل عناصر القوائم المالية، خصائص هذه الأخيرة ومجال تطبيقها.

6-1 الغرض من الإطار المفاهيمي

تكمن الأغراض الرئيسية لهذا الإطار فيما يلي:

---

[1] توفيق جوادي، **إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2011، ص: 9.

[2] حاج قوبدر قورين، **الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010، ص: 5.

[3] أحسين عثماني، سعاد شعابنية، **النظام المحاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص ص: 8-9.

[4] Salah –Eddine Arif, Omar Djafri, **Au-delà d'un simple changement d'une nomenclature comptable : La mise en oeuvre du Système Comptable Financier algérien**, colloque international sur le système comptable financier face aux normes comptables internationales (IAS-IFRS), Université de Blida, Algérie, 2011, p : 4.

[5] عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، **المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب معيار IAS 32-39 وحول الصنف الأول والخامس**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29- 30 نوفمبر 2011، ص: 360.

- مساعدة الجهات المسئولة على تطوير المعايير المحاسبية الدولية مستقبلا، ومراجعة المعايير السارية المفعول؛
- مساعدة المحاسبين ومعدي القوائم المالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحديد المعالجة المحاسبية للأمور التي لم تصدر لها معايير محاسبية بعد؛
- مساعدة مدققي الحسابات على إبداء رأيهم حول مطابقة القوائم المالية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي؛
- مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم محتوياتها[1].

6-2 مبادئ النظام المحاسبي المالي

تتمثل مبادئ المحاسبة المالية فيما يلي:

6-2-1 استقلالية الدورات المالية: يجب تقسيم الحياة المستمرة للمؤسسة إلى فترات مستقلة عن بعضها البعض تدعى الدورة المالية[2].

6-2-2 الدورية: مدة الدورات المحاسبية يكون متساوي وهذا بقصد التعرف وبشكل دوري على نتائج أعمال المؤسسة[3].

6-2-3 استقلالية الذمة المالية للشركة: أي أن ذمة الشركة المالية وأصولها مستقلة عن ذمة الملاك والمساهمين.

6-2-4 الوحدة النقدية: أي تقديم القوائم المالية داخل التراب الجزائري مقيمة بالدينار الجزائري وهو العملة الوحيدة لمسك المحاسبة داخل الوطن.

6-2-5 الحيطة والحذر: عناصر الأصول والخصوم تكون مقيمة بطريقة معقولة دون الزيادة أو التقليل من قيمتها[4].

6-2-6 مداومة الطرق المحاسبية: الحفاظ على القواعد والاجراءات المعتمدة في المحاسبة من سنة إلى أخرى، وفي حالة تغيير الطرق يجب تبرير ذلك في الملحق.

6-2-7 الأهمية النسبية: القوائم المالية يجب أن تكشف عن كل العمليات ذات الأهمية في التقييم واتخاذ اقرارات[5].

---

[1] محمد عجيلة، مصطفى بن نوي، **آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري والإبداع المحاسبي – ارتباطات وسياسات**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29- 30 نوفمبر 2011، ص: 9.

[2] Florence Blatrix et autres, **Comptabilité et finance d'entreprise**, Fontaine Picard, France, 2007, P : 159.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 23.

[4] N. Merzouk, A. Bechkir, **Initiation à la comptabilité selon le SCF**, Pages bleues, Algérie, 2010, p : 9.

[5] Lionel Filippi, Rémi Janin, **Lire et analyser l'information financière de l'entreprise**, Presses Universitaires de Grenoble, France, 2006, p : 50-52.

6-3 مجال التطبيق

تطبق المحاسبة المالية أو النظام المحاسبي المالي اجباريا في المؤسسات الآتية:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على التكرار؛
- كل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية من مجال تطبيق المحاسبة المالية[1].

كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد أعمالها حد معين حسب القرار رقم 08 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 مسك محاسبة مالية مبسطة قائمة على محاسبة الخزينة[2].

المطلب الثاني: الكشوف المالية

اهتم النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية بالكشوف المالية، حيث نجدها خصصت لها معيارا هو المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 بالإضافة إلى التوضيحات والإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في نهاية كل معيار[3].

تعتبر الكشوف المالية أهم جزء لإعداد التقارير المالية حيث تمثل الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المالية لمختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.

1- تعريف الكشوف المالية

تمثل الكشوف المالية عرضا هيكليا ذو طابع مالي لمركز الشركة المالي وما أنجزته من معاملات، نتائج النشاط والتدفقات النقدية خلال دورة الاستغلال[4].

كما تعرف أيضا على أنها الناتج النهائي والأساسي للممارسة المحاسبية في أي مؤسسة، وتنشأ نتيجة القيام بمجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات المرتبطة بالأحداث والأنشطة التي قامت بها المؤسسة، بغرض تقديمها بصفة اجمالية و ملخصة الى كافة الأطراف التي يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة[5].

---

[1] Collectif EPBI, **Système comptable financier SCF**, Pages bleues, Algérie, 2010, p : 6.

[2] يمينة خنروسي، **تكيف الجزائر مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010، ص: 4.

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 274-275.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية)**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 93.

[5] عبد الوحيد صرارمة، **النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010، ص: 3.

2- أهداف الكشوف المالية

يتمثل الهدف الأساسي لإعداد وعرض الكشوف المالية هو تزويد مختلف المستعملين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة سليمة وعقلانية[1].

بناء على النظام المحاسبي الجزائري، فإن الكشوف المالية لها هدف مزدوج يتمثل في:

- الإعلام بقدرة المؤسسة على توليد وتحقيق الخزينة من أجل مواجهة استحقاقاتها وتسديداتها (الميزانية العامة وجدول تدفقات الخزينة)، والتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة، والتغير في الوضعية المالية؛
- الإعلام بالأداء الحقيقي أو الكامن للمؤسسة (حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة).

بناء على الإطار المفاهيمي، المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية يجب أن تكون ذات منفعة لجميع المستخدمين من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل سليم[2].

3- فرضيات إعداد الكشوف المالية

تعد وتحضر الكشوف المالية بناء على فرضيتين أساسيتين هما:

3-1 فرضية استمرارية النشاط

تعد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وعملها الطبيعي ولا توجد أي نية في توقيف النشاط أو تصفيتها أو حتى تقليص حجم نشاطها في الوقت الحالي. تعتبر هذه الفرضية مهمة جدا لكونها تكرس مبدأ الفصل بين الشخصية المعنوية للمؤسسة وشخصية ملاكها، كما لها دور هام أيضا في إعداد القوائم المالية، حيث تعتبر الشركة مستمرة في نشاطها مما يستدعي إعداد قوائمها المالية الدورية على أساس هذه الفرضية[3]، وفي حالة ظهور شك في هذه الفرضية، أي عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار أو أن المؤسسة لها أجل محدد لمزاولة النشاط فوجب إعداد القوائم المالية على أساس التصفية، ويجب على المؤسسة الإفصاح على الأساس المستخدم[4].

3-2 محاسبة الالتزام

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 على إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، حيث ينص هذا المفهوم على الاعتراف بالمصاريف التي تخص الدورة المالية

---

[1] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، 2009، ص: 367.

[2] A. Kaddouri, A. Mimeche, **Cours de comptabilité financière**, ENAG, Algérie, 2009, p p : 64-65.

[3] محمد فايق عبد الرحمن محسن، **مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص ص: 54-55.

[4] محمد سمير الصبان وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 43.

المعنية سواء تم دفعها أو لم يتم دفعها بعد. كذلك الحال بالنسبة للإيرادات المكتسبة والمكاسب، حيث يتم تسجيلها والاعتراف بها بغض النظر عن عملية قبضها[1].

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الأساس النقدي، أي تراعى ضمنها المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال الدورة المالية[2].

4- قواعد إعداد الكشوف المالية

عند إعداد الكشوف المالية لا بد من احترام وتطبيق مجموعة من القواعد هي:

- العرض العادل وتطبيق المعايير المحاسبية[3]؛
- التأكد من أن فرضية استمرارية النشاط ومحاسبة الالتزام قائمتين؛
- المعلومات أعدت بنفس الطريقة من دورة استغلال إلى أخرى، إلا إذا كان هناك تغيير في طبيعة العمليات على مستوى المعيار؛
- كل عنصر معتبر يظهر في حساب بمفرده، والعناصر غير المعتبرة تجمع؛
- لا مقاصة بين الأصول والخصوم، كما يمكن المقاصة بين الأعباء والايرادات، إلا إذا كان في المعيار ما يخالف ذلك؛
- كل المعلومات تقارن بالدورة السابقة؛
- في حالة تغيير تاريخ إعداد القوائم المالية، أي قصر أو طول دورة الاستغلال، فعلى المؤسسة ذكر أسباب هذا التغيير؛
- كل قائمة مالية تحمل: اسم المؤسسة، تاريخ الوثيقة، العملة المستعملة، التقريب في الأرقام وذكر هل الوثيقة تخص المؤسسة لوحدها أو المجمع[4].

5- عناصر الكشوف المالية

تتمثل هذه العناصر في العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي، وهناك العناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل، وكل هذه العناصر تم تحديد تعاريفها في الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية وكذا في النظام المالي والمحاسبي.

5-1 عناصر المركز المالي

هناك ثلاث عناصر متعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي: الأصول، الالتزامات، وحق الملكية، وتعرف هذه العناصر كما يلي:

---

[1] صالح حميداتو وآخرون، **دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29- 30 نوفمبر 2011، ص: 13.

[2] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 387.

[3] حسين رحيم، زوينة بن فرج، **قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البليدة، الجزائر، 2011، ص: 6.

[4] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص ص: 68-69.

5-1-1 الأصول: هي موارد اقتصادية محتملة مستقبلا للشركة نتيجة سيطرتها أو تحكمها في مورد ما بناء على أحداث سابقة والتي يمكن قياسها محاسبيا، كما لا يشترط في الأصل الشكل المادي لأن براءة الاختراع مثلا تعد أصلا. تنقسم الأصول إلى:

أصول متداول (قصيرة الأجل): تشمل النقدية والأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال السنة المالية أو دورة التشغيل؛

أصول ثابتة (طويلة الأجل): هي الأصول التي تستعمل في النشاط كالآلات، المباني والأراضي، تتميز هذه الأصول بأنها اقتنيت لاستعمالها في المدى البعيد[1].

5-1-2 الالتزامات: هي تعهدات أو التزامات حالية للشركة تجاه الغير نتيجة لأحداث سابقة[2]، هذه الالتزامات محتملة التسديد مستقبلا بتحويل منافع اقتصادية أو أصول أو تقديم خدمات[3].

5-1-3 حق الملكية: هي حقوق المالكين المتبقية في الأصول بعد طرح كل الالتزامات[4].

5-2 عناصر تحليل الأداء

يستخدم الربح كمقياس للأداء عادة، العناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء هي الدخل والمصروفات اللذان يعرّفان كما يلي:

5-2-1 النواتج: هو زيادة المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المالية في شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقصان في الالتزامات مثلا، مما ينشأ عنها زيادة في حق المالكين عدا تلك المتعلقة بمساهمات المالكين.

5-2-2 التكاليف: هي نقصان المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية على شكل تدفقات خارجة أو تكبد التزامات أو تحمل خسائر، مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى المالكين[5].

6- عرض الكشوف المالية

بالنظر للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والنظام المحاسبي المالي تتمثل الكشوف المالية في:

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- جدول التدفقات النقدية؛

---

[1] وجدي حامد حجازي، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص ص: 7-8.

[2] C. Pesin, E. Ronsin, **Production et analyse de l'information financière**, Casteilla, Paris, France, 2007, P : 117.

[3] Nadi Chlala et autres, **Comptabilité intermédiaire : les passifs**, ERPI, Canada, 2eme édition, 2005, p : 3.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 198.

[5] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية**، شركة مطابع الخط، الأردن، 1999، ص ص: 54-56.

– الملحق، يبين الطرق والقواعد المحاسبية المستعملة[1].

6-1 الميزانية

تعتبر الميزانية العامة من أهم القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة.

6-1-1 تعريف الميزانية: هي توازن لأصول معينة تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة، وخصوم تمثل طريقة تمويل هذه الأصول[2]. يمكن تعريفها كذلك على أنها صورة فوتوغرافية للذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين[3].

6-1-2 أهداف الميزانية: تمكّن الميزانية من تحقيق فوائد تتمثل في:

– معرفة الوضعية المالية وتحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند آجال التسديد[4]، من خلال عرض أصولها، ديونها ورأس مالها في نهاية الدورة المالية[5]؛
– معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بالأرباح المحتجزة، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية؛
– المساعدة على القيام بعمليات التحليل المالي لمعرفة الوضعية الاقتصادية للمؤسسة؛
– معرفة سياسات المؤسسة تجاه استثماراتها المالية وقدرتها على اتخاذ اجراءات فعالة لتعديل وضبط التدفقات النقدية[6].

6-2 حسابات النتيجة (جدول الدخل)

يعرض جدول الدخل نتيجة نشاط المؤسسة لدورة الاستغلال هذا ما يزيد من أهميته.

6-2-1 تعريف جدول الدخل: هو كشف يلخص الأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال دورة مالية، دون الأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ الدفع. الرصيد بين النواتج والأعباء يمثل النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحا أو خسارة[7].

6-2-2 أهداف قائمة الدخل: تتمثل فيما يلي:

– تقييم كفاءة إدارة المشروع أو الشركة وفعاليتها؛
– دراسة إمكانية تحويل التدفقات الداخلية إلى تدفقات نقدية؛

---

[1] Bruno Colmant et autres, **Comptabilité financière Normes IAS-IFRS**, Pearson éducation, France, 2008, p : 37.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، الطبعة الأولى، ص: 246.

[3] عزام بشكير، ناصر مرزوق، **مدخل إلى المحاسبة وفق SCF**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011، ص: 23.

[4] S. Haddad et autres, **Les états financiers**, Pages bleues, Algérie, 2010, p : 13.

[5] Paul M. Collier, Accounting for managers, John Wiley and Sons Ltd, England, 2003, p : 70.

[6] أمال مهاوة، **إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص ص: 67-68.

[7] Michel Lozato, Pascal Nicolle, **Gestion des investissements et de l'information financière**, Dunod, France, 2eme édition, 2003, p : 239.

- تقييم جدول الاستثمارات وعوائدها؛
- تقييم قدرة الشركة في الاقتراض من البنوك والمستثمرين والقدرة على سداد هذه القروض والديون والاستفادة منها[1].

6-3 قائمة التدفقات النقدية

الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو معرفة مدى السيولة والمرونة النقدية للمؤسسة خلال الدورة المالية.

6-3-1 تعريف قائمة التدفقات النقدية: ينص المعيار المحاسبي الدولي IAS 7 على إلزام الشركات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وذلك بتصنيف التدفقات النقدية وفق الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية[2]. عرف هذا المعيار التدفقات النقدية بأنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها[3].

6-3-2 استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يتم استخدام هذه القائمة من طرف عديد الأطراف من أهمهم نذكر:

6-3-2-1 استخدامات الإدارة: توفر هذه القائمة معلومات مهمة ومفصلة كبيع سندات طويلة الأجل، كما تبين هل أن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كاف لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا أم لا، مما يمكّن من اتخاذ القرار حول الاقتراض الخارجي الطويل الأجل، كما تساعد على معرفة أسباب العجز عند حدوثه، وتسمح بوضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

6-3-2-2 استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد المستثمرين والدائنين وبقية الأطراف في تحديد:

- قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية؛
- قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية؛
- قدرة المؤسسة على دفع حصص أرباح للمساهمين؛
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي؛
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلزمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة؛
- آثار الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للشركة خلال الفترة[4].

---

[1] محمد فايق عبد الرحمن محسن، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص: 69.

[2] Nadi Chlala et autres, **Comptabilité intermédiaire : les placements, les produits et l'information financière**, ERPI, Canada, 2eme édition, 2005, p : 249.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي، SME Financial**، فلسطين، 2008، الطبعة الأولى، ص: 14.

[4] محمد منير وآخرون، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، دار وائل، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص ص: 145-146.

6-4 جدول تغيرات الأموال الخاصة

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 على عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة بصفة منفصلة في القوائم المالية.

6-4-1 تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة: يقدم هذا الجدول وضعية تحليلية لحركة رؤوس الأموال خلال الدورة المالية، من خلاله يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص، الأعباء والنواتج التي تسجل مباشرة في حساب رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبية المستخدمة ومختلف التصحيحات للأخطاء التي يكون لها أثر على رأس المال. يمكن من خلال هذا الجدول إعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا وجد مهم في التحليل المالي[1].

يعتبر هذا الجدول حلقة وصل وربط بين قائمة المركز المالي (الميزانية العامة) وقائمة الدخل، ويبين التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع إضافة إلى التغيرات في الأرباح المحتجزة. يشتمل هذا الجدول على مجموعتين أساسيتين هما:

- الاستثمارات الاضافية المقدمة من طرف أصحاب رأس المال، والتي تأخذ صورة عينية أو نقدية؛
- التوزيعات على أصحاب رأس المال والتي يمكن تصنيفها إلى: توزيعات أرباح وتمثل عائدا على رأس المال المستثمر، وتوزيعات رأس المال وتمثل عائدا استردادا أو تخفيضا لرأس المال المستثمر[2].

6-4-2 خطوات إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة: يمكن حصر هذه الخطوات فيما يلي:

- إعداد جدول يتضمن أربع خانات: الأولى للبيان والثانية لمبالغ قائمة المركز المالي الأقدم والثالثة لمبالغ قائمة المركز المالي الأحدث والرابعة لإظهار التغيرات؛
- إظهار التغيرات التي هي عبارة عن (المبلغ الأحدث-المبلغ الأقدم) فإذا كانت النتيجة موجبة يعني زيادة وإن كانت سالبة يعني نقصا يوضع بين قوسين للدلالة على ذلك؛
- إعداد جدول يتضمن جانبين أحدهما يتم حصر مصادر الأموال فيه وتوضع بشكل مرتب وفق مجموعات، والآخر يتم فيه حصر استخدامات الأموال وتوضع بشكل مرتب وفق مجموعات مع مراعاة وجوب تساوي المصادر مع الاستخدامات؛
- تحليل ومناقشة الجدول المتضمن مصادر الأموال واستخداماتها[3].

6-5 الملحق

يعتبر الملحق جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية ويتمتع بأهمية كبيرة نظرا لمحتوياته التي تعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية الباقية.

---

[1] آكلي تودرت، **التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2007)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص: 126.

[2] عثمان مداحي، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص ص: 277-278.

[3] عبد الناصر ابراهيم نور وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة، الأردن، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، 2005، ص ص: 291-292.

هو ملحق يشتمل على معلومات تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تم عرضه في القوائم المالية، تكتسي هذه المعلومات طابعا مهما في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية وتوفير صورة وفية[1].

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من القوائم المالية

تتعدد الجهات المستخدمة للمعلومات المنشورة في القوائم المعدة من طرف المؤسسة لحاجتهم لهذه المعلومات لاتخاذ قرارات تختلف باختلاف الجهة المستخدمة، تتمثل هذه الجهات في كل الأطراف التي تربطها علاقة أو تعامل مع المؤسسة سواء كانوا داخليين أو خارجيين.

1- مفهوم الأطراف أصحاب المصلحة

هم الأطراف الذين يملكون حقوق أو منافع داخل نظام معين[2]، وهم الأشخاص أو الهيئات أو مجموعات الأشخاص الذين لديهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة أو المشروع، ولديهم القدرة في التأثير على نتائجه سواء ايجابيا أو سلبيا[3].

2- مستخدمو القوائم المالية

يمكننا معرفة مستخدمو القوائم المالية والتعرف على أهم المعلومات التي يحتاجها كل طرف منهم كما يلي:

2-1 المستثمرون الحاليون والمرتقبون

تتمثل هذه الفئة في مساهمي الشركة والمستثمرون المحتمل أن يقوموا باستثمار أموالهم في الشركة، وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات المتخذة، وما يواجه هذه القرارات من مخاطر، كما أنهم معنيون بربحية الشركة وامكانية توزيع الأرباح وزيادة هذه الأرباح ببحثهم في معلومة عائد السهم في قائمة الدخل لاختيار المشروع الأنسب والمجدي[4].

من بين القرارات المتخذة من قبل المساهمين: قرار شراء أو بيع أسهم الشركة وتوقيت هذا القرار[5] من خلال دراسة ربحية السهم وتقييم ربحية سهم الشركة ومقارنته مع ربحية أسهم الشركات الأخرى والمحتمل أن تكون منافسة للشركة[6].

2-2 الموظفون

يعتبر العمال مورد مهم للشركة، بناء عليهم تدار أعمال الشركة وتتحقق أهدافها وتضمن استمراريتها، نجد العمال يبحثون دائما عن الأمن والرضا الوظيفيين مما يشجعهم على زيادة الانتاجية

---

[1] Serge Launois, **Comptabilité financière**, Presses universitaires de France, France, 10eme édition corrigée, 2003, p : 116.

[2] International institute for environment and development, **Analyse du pouvoir des parties prenantes**, Royaume-Unis, 2005, p : 3.

[3] International Financial corporation, **Dialogue avec les parties prenantes**, Etats-Unis, 2007, p : 10.

[4] حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، **أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة**، الأردن، الطبعة السادسة، 2009، ص: 20.

[5] Amor Ayed, **comptabilité financière de l'entreprise,** Les editions C.L.E., Tunisie, 2008, p : 25.

[6] جورج فوستر، **تحليل القوائم المالية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2011، ص: 26.

نتيجة احساسهم باستقرار الأوضاع، وهذا ما يجعلهم يهتمون بمعرفة كفاءة الشركة، زيادة مبيعاتها وأرباحها، وفعالية نظام الأجور والحوافز.

كما يحتاج الموظفون إلى معلومات تتعلق بمدى التحسن الوظيفي في المستقبل، أي الاجراءات التي تقوم بها الشركة لتحسين ظروف العمل[1]، على سبيل المثال بحثهم في نظام التقاعد والمنافع المحصل عليها بعد التقاعد بناء على سياسة الشركة تجاه ذلك وتوفير فرص العمل[2].

2-3 المقرضون

تمثل هذه الفئة مصدر التمويل الخارجي للشركة، هم أصحاب منفعة في الشركة لأنهم يبحثون دائما عن استرداد ديونهم وعوائدها التي تمثل تكلفة استخدام أموال الغير[3]، تهتم هذه الفئة بمقدرة الشركة على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها بما فيها الفائدة عن طريق دراسة رأس المال العامل والسيولة بالدرجة الأولى.

بالإضافة إلى المعلومات حول قدرة سداد الشركة، يحتاج المقرضون إلى معلومات لتقدير وضعية الشركة من خلال التحقق من أنها لم تتجاوز بعض المحددات والمؤشرات المالية كنسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

2-4 الموردون

تعتبر هذه الفئة مصدر تمويل الشركة بالمواد، السلع والخدمات مقابل استلام قيمتها في أجل لاحق عادة ما يكون في المدى القصير. يمكن تصنيف الموردون من خلال حاجاتهم للمعلومات في الشركة إلى ثلاثة أصناف:

- موردو البيع النقدي: لا يحتاجون إلى معلومات مالية لاتخاذ قرار البيع النقدي؛
- موردو البيع بائتمان قصير الأجل: يحتاجون إلى معلومات مالية ولكن ليس بالقدر الكبير لاتخاذ قرار البيع للشركة؛
- موردو البيع بائتمان طويل الأجل: يحتاجون إلى معلومات كبيرة ومعتبرة عن الشركة لدراستها قبل منح السلع لمدة طويلة الأجل.

من المعلومات المهمة لهذه الفئة نجد: مؤشر السيولة، التداول ومعدلات الدوران[4].

2-5 العملاء

يعتبر العملاء بمثابة شريان إيرادات الشركة ومصدرها، لأنهم معنيون بمنتجات الشركة من سلع وخدمات، من بين المعلومات المنشورة تهتم هذه الفئة بالتعرف على استمرارية الشركة لتزويدهم

---

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 42-43.

[2] وسن عبد الصمد نجم الجعفري، **دور مراقب الحسابات ومسئوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية**، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق، 2006، ص: 6.

[3] Karine Cerrada et autres, **Comptabilité et analyse des états financiers**, De boeck, Belgique, 2eme édition, 2008, p : 168.

[4] مدحت فوزي عليان وادي، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص ص: 134-135.

بما يحتاجونه من بضائع ومنتجات[1]، وضمان عدم الانقطاع والالتزام بآجال التسليم، وكذا الشروط والامتيازات التي يحصلون عليها خاصة فترة الائتمان بحساب متوسط فترة الائتمان[2].

2-6 الدولة وهيئاتها

تهتم الحكومة وهيئاتها بتوزيع الموارد داخل الشركات باعتبار أن هذه الأخيرة تعتبر من الدعائم الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل خططها ومخططاتها التنموية من خلال الضرائب على سبيل المثال.

تطلب الدولة كذلك معلومات عن تنظيم نشاطات المشاريع للتأكد من مدى التزام الشركات بتطبيق القوانين، ومعلومات لتحديد الوعاء الضريبي ومعرفة قدرة الشركات على تسديد الضرائب ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال القيمة المضافة[3].

2-7 الجمهور

تؤثر الشركات على الجمهور بطرق عدة على سبيل المثال: تقدم المشاريع مساعدات كبيرة للاقتصاد الوطني كتشغيل اليد العاملة، ودورها الاجتماعي من خلال تمويلها للأنشطة الثقافية والرياضية.

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات حول الاتجاهات والتطورات في المشاريع وتنوع نشاطات الشركة، لأن هذه الفئة معنية أيضا بمخرجات الشركة من السلع والخدمات[4].

---

[1] عبد الحميد حسياني، **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009-2010، ص: 54.

[2] عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 18.

[3] صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص: 37.

[4] خليل الرفاعي وآخرون، **اثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين**، الملتقى العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات، الفرص، الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 3-5 نوفمبر 2009، ص ص: 8-9.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

تعتبر المعلومات المالية في الوقت الراهن ثروة مهمة وعنصر جد هام في الشركة، لأن استغلالها بشكل أمثل سيحقق النجاح ويضمن استمرارية الشركة مستقبلا. لكن وجب أن تتسم هذه المعلومات بالجودة لاستخدامها في اتخاذ القرار، هذا ما سنتطرق له بالتفصيل في هذا المبحث بالتعرف على مفاهيم عامة حول المعلومات والمعلومات المالية وأهميتها والخصائص الواجب توافرها لتحقيق الجودة وكيفية قياس هذه الجودة، بالإضافة إلى المعلومات الواجب الافصاح عنها في كل قائمة مالية.

المطلب الأول: المعلومات المالية

تتميز المعلومات المحاسبية والمالية بالأهمية البالغة نظرا لاستخدامها بشكل أساسي في اتخاذ القرارات من طرف المتعاملين مع الشركة والأطراف أصحاب المصالح كل حسب احتياجاته وطبيعة قراراته.

1- تعريف المعلومات

هي عبارة عن مجموعة من البيانات المرتبطة بموضوع معين والتي تمثل المفاهيم، الآراء، الحقائق، المعتقدات والاستنتاجات التي تشكل معرفة وخبرة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع. نحصل على المعلومات بعد معالجة البيانات في نظام التشغيل من خلال القيام بعمليات التحليل، التصنيف والتبويب[1].

كما تعرف على أنها مسار جمع البيانات ومعالجتها من أجل تقديمها إلى شخص معين أو مجموعة من الأشخاص لاستخدامها[2].

2- تعريف المعلومات المالية

تتمثل في مجموعة القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة وصفية وكمية والمرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات تبادلية، مما يجعلها تؤثر في سلوك الأفراد والادارات، وتزداد قيمتها الاقتصادية بزيادة المنفعة التي تحققها للمستخدمين[3].

3- تعريف جودة المعلومات المالية

يمكن تعريف جودة المعلومات المالية بأنها الاطار الذي يحدد الخصائص أو القواعد الأساسية الواجب أن تتسم بها المعلومات لتقييم نوعيتها والحكم بأنها مفيدة أو لا، مما يساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات الناتجة من تطبيق طرق محاسبية بديلة[4].

---

[1] جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص: 29.

[2] Wafae Nada Nejjar, **Contribution a l'analyse des mécanismes de gouvernance explicatifs de la qualité de la communication financière**, thèse de doctorat, Université d'Orléans, France, 2011, p : 41.

[3] أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص: 33.

[4] سارة حدة بودربالة، **دورالمراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة المالية للتسيير**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص: 62.

الاطار المفاهيمي ل FASB هو أول من اقترح تعريف لجودة المعلومات، حيث تتمثل في مجموعة من الخصائص، مرتبة بين بعضها البعض ومعدة وفق معايير قانونية لمساعدة المستثمر على اتخاذ قرار استثمار موارده في المؤسسة[1].

4- أهمية المعلومات المالية

المعلومة المالية لها دور جد مهم وحاسم بالنسبة لجميع الأطراف المتعاملة مع الشركة، هذه المعلومة موزعة في شكل قوائم مالية تبين نشاط المؤسسة في فترة محدودة[2]. يمكننا تلخيص أهميتها فيما يلي:

- توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية وتحقيق التخصيص الكفء للموارد؛
- تمنح الثقة للمستثمرين لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية من بيع وشراء للأوراق المالية؛
- توفر القدرة على توقع العائد المبني على أساس مستوى مخاطر معينة للمحفظة الاستثمارية؛
- أداة فعالة ووسيلة أساسية للإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهداف الشركة[3].

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المالية

لكي تحقق المعلومات المالية الأغراض المبتغاة منها لابد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص حتى تتسم بالجودة، كما يمكن قياس هذه الجودة من خلال عدة معايير.

1- الخصائص النوعية للمعلومات المالية

عند الحديث عن المعلومات المالية المفيدة والصالحة لاتخاذ القرار، فإنه من الضروري تحديد المواصفات الواجب توافرها في هذه المعلومات للحكم على صلاحيتها من عدمه[4].

1-1 القابلية للفهم

يعني ذلك امكانية فهمها بشكل مباشر من طرف مستخدمي القوائم المالية الذين يفترض أن يكون لديهم مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية[5]. يعني هذا أن القارئ للقوائم المالية باستطاعته أخذ نظرة وصورة واضحة عن نشاط المؤسسة والصحة الاقتصادية والمالية لها بمجرد قراءة بسيطة لقوائمها المالية[6].

---

[1] Céline Michailesco, **Qualité de l'information comptable**, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, France, 2009, pp : 1-2.

[2] Amine Mokhefi, **Analyse comparative entre le référentiel IFRS et le cadre Algérien**, Colloque sur le réforme comptable en Algérie, Ouargla, Algérie, 2011, p : 2.

[3] محمد موسى فرج الله، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية في ظل ظروف عدم التأكد**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص: 54.

[4] خوجة الطيب شارف، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2007، ص: 15.

[5] علي عبد الجابر الحاج علي اسماعيل، **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص: 26.

[6] Ali Sahraoui, **Comptabilité Financière**, Berti Editions, Algérie, 2011, p : 10.

1-2 الملاءمة

يقصد بها أن تؤثر المعلومة في اتخاذ القرارات وأن تكون مفيدة في ذلك ومساعدة المستخدمين على تقييم الأحداث المتعلقة بالشركة[1]. لكي تتمتع المعلومة بصفة الملاءمة يجب أن تتوفر فيها جملة من الخصائص الفرعية تتمثل في:

1-2-1 قيمة الاثبات (التغذية العكسية): المعلومة الملاءمة هي التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء في الماضي من أجل اثبات أو تعديل التوقعات السابقة[2].

1-2-2 التوقيت المناسب: أي أن المعلومة يجب أن تكون في متناول مستخدميها في الوقت المناسب للتأثير على قراراتهم المختلفة، لأن عملية اتخاذ القرار دائما ما تكون محددة بفترة معينة.

1-2-3 القيمة التنبؤية: المعلومة الملاءمة توفر للمستخدمين القدرة على توقع نتائج الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية وتكوين صورة احتمالية عن المستقبل، وهذا الأمر يمنع حدوث الانحرافات نتيجة الاحتياط لها بجملة من القرارات الاستباقية[3].

1-3 الموثوقية

تتحقق هذه الخاصية عندما تكون المعلومات خالية من الخطأ المادي والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين لتمثل بصدق ما تقصد تمثيله من ظروف وأحداث اقتصادية، بمعنى أن تكون لها دلالة محددة بصرف النظر عمن يقوم بأدائها[4]، كما تعرف الموثوقية أيضا بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المالية والمحاسبية من قبل المستخدمين بأقل درجة خوف ممكنة[5]. حتى تتسم المعلومات بالموثوقية يجب توفر مجموعة من الخصائص الفرعية والمتمثلة في:

1-3-1 القابلية للتحقق: أي توفر شرط الموضوعية في القياس المحاسبي، أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص ما باستخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح يستطيع التوصل إليها شخص آخر، والتحقق المباشر للقياس المحاسبي سوف يخدم في وقف انحياز القائم بالقياس فقط، أي أن خاصية القدرة على التحقق لوحدها لا تضمن صدق التعبير أو الموثوقية[6].

---

[1] خالد هاني الحسيني، **مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص: 43.

[2] Louis Ménard et autres, **Comptabilité intermédiaire : Le cadre conceptuel et les états financiers**, ERPI, Canada, 2eme édition, 2005, p : 34.

[3] محمد محمود صدام وآخرون، **أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الاداري في جودة معلومات التقارير المالية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، مجلد 4، عدد 7، 2011، ص: 416.

[4] رشا حمادة، **أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 26، عدد أول، 2010، ص ص: 315-316.

[5] وليد خالد حميد العازمي، **أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص: 39.

[6] يوسف أرشيد حبيب العازمي، **أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص: 38.

1-3-2 الصدق في العرض: ضرورة وجود مطابقة بين الأرقام والأوصاف المعروضة، أي وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها[1].

1-3-3 حيادية المعلومات: أي عدم تحيز المعلومات، لأن المعلومات المتحيزة لا يمكن الوثوق فيها أو الاعتماد عليها، حيث أن المعلومات الحيادية توجه للمستخدمين خارج الشركة دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أي طرف لهذه المعلومات[2].

1-3-4 الحيطة والحذر: يواجه معدو القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة بالعديد من المواقف كإمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، يعني هذا المبدأ مراعاة الدرجة المعقولة من الحذر[3]، وتجنب المبالغة في التقديرات، دون أن يكون هناك احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب. التحفظ (الحيطة والحذر) يعني إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والمنتوجات (الايرادات)، والقيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للخصوم والأعباء[4].

1-4 القابلية للمقارنة

تمكّن هذه الخاصية المستخدمين من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الشركة والشركات الأخرى في فترة زمنية محددة، أو مقارنة أداء الشركة نفسها عبر الزمن. كما ان تحليل القوائم المالية لفترات مختلفة يسمح بتقييم المردودية والمخاطر المرتبطة بالاستثمار في الشركة، يعتبر هذا التحليل صالح فقط في حالة توفر مفهوم القابلية للمقارنة في المعلومات المالية والمحاسبية. بدون هذه الخاصية لا يمكن متابعة وتقييم أداء المؤسسة عبر الزمن وكذا المقارنة بين مختلف الوضعيات المالية للمؤسسات[5].

1-5 الثبات أو الاتساق

أي اتباع نفس الأساليب والطرق في القياس والافصاح المحاسبي، تعتبر هذه الخاصية ذات أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بإجراء المقارنات، كذلك تطبيق نفس الاجراءات المحاسبية على الاحداث المماثلة في المشروع الواحد من دورة مالية إلى أخرى[6]، لا يعني هذا عدم تغيير الطرق المحاسبية إذا كانت هناك ضرورة في ذلك للإفصاح ولكن وجب توضيح هذا التغيير في الملحق وتبيان أثره على القوائم المالية[7].

---

[1] علي مانع صنيهيت شرار المطيري، **دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص: 28.

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف والمفاهيم)**، السعودية، 2003، ص: 56.

[3] Mohamed Houas, **L'apport informationnel du système comptable financier aux parties prenantes de l'entreprise en Algérie**, Mémoire de magister, Ecole supérieure de commerce, Algérie, 2010-2011, P : 62.

[4] الحاج نوي، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، عدد 9، 2013، ص: 37.

[5] D. Claude Laroche et autres, **Le gestionnaire et les états financiers**, Renouveau Pédagogique Inc. Canada, 4eme édition, 2004, pp : 165-166.

[6] زينب عباس حميدي، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب**، مجلة الإدارة والاقتصاد، السعودية، عدد 75، 2009، ص: 44.

[7] عثمان زياد عاشور، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص: 58

2- معايير جودة المعلومات المالية

تتحدد قيمة المعلومات المالية والمحاسبية بمدى امكانية استعمالها في الوقت الحالي وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات[1]. كما أن هناك مجموعة من المعايير التي تحدد بناء عليها قيمة وجودة المعلومات المالية والمحاسبية والمتمثلة في:

2-1 الدقة كأداة لقياس جودة المعلومات المالية

درجة الدقة التي تتميز بها المعلومات المالية يمكن أن تعبر عن جودة هذه المعلومات، حيث أنه كل ما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الظواهر والحقائق التاريخية وكذلك التوقعات المستقبلية.

رغم أهمية هذا المعيار في قياس جودة المعلومات إلا أنه لا يمكن تحقيقه، ذلك لأن المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل، أي أنها على درجة من عدم التأكد[2].

2-2 المنفعة كأداة لقياس جودة المعلومات المالية

مفهوم المنفعة يعبر عن عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، كما يمكن للمنفعة أن تأخذ صورة من الصور الآتية:

2-2-1 المنفعة الشكلية: أي أنه كلما تحقق التطابق بين شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت هذه المعلومات ذات قيمة عالية.

2-2-2 المنفعة الزمنية: ترتفع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة أو في فترة زمنية قصيرة[3].

2-2-3 المنفعة التقييمية والتصحيحية: أي ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وأيضا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج[4].

2-3 التنبؤ باعتباره مقياسا لجودة المعلومات المالية

التنبؤ هو الوسيلة والأداة التي يمكن بناء عليها استخدام معلومات الماضي والحاضر من أجل توقع أحداث ونتائج مستقبلية، بغية الاستفادة منها في التخطيط واتخاذ القرارات، يعني ذلك أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد[5].

---

[1] مبارك بوعشة، هبة بوشوشة، ، **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في ادارة الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات، الفرص، الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 3-5 نوفمبر 2009، ص: 4.

[2] أحمد عبد الهادي شبير، **مرجع سبق ذكره**، 2006، ص: 55.

[3] أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص: 72.

[4] محمد الخطيب نمر، فؤاد صديقي، **مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29- 30 نوفمبر 2011، ص: 315.

[5] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص: 73.

2-4 الفاعلية كأداة لقياس جودة المعلومات المالية

تقيس الفاعلية مدى تحقيق الشركة لأهدافها من خلال الموارد المحددة، وعليه، فمن منظور الفاعلية يمكننا تعريف جودة المعلومات على أنها: مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة ومتخذي القرار من خلال استخدام موارد محددة، وبالتالي فإن درجة الفاعلية تقاس بدرجة تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا.

2-5 الكفاءة كأداة لقياس جودة المعلومات المالية

تعني الكفاءة الوصول إلى تحقيق أهداف الشركة بأقل تكلفة ممكنة، والتكلفة هنا هي الموارد المستخدمة، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية، البشرية والمالية عند القيام بالنشاطات اللازمة للوصول لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها[1].

المطلب الثالث: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

يجب على معدي القوائم المالية الإفصاح عن جميع المعلومات التي تجعل القوائم المالية واضحة وقابلة للفهم، حيث أن النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية يحددان الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه في كل قائمة مالية وكذا المعلومات الإضافية والتوضيحية التي تقدم في قائمة الملحق.

1- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية العامة

1-1 المعلومات الواجب عرضها في صلب الميزانية العامة

يجب أن يتم عرض المعلومات التالية في صلب الميزانية كحد أدنى والمتمثلة فيما يلي:

أ. الأصول الثابتة؛
ب. الاستثمارات العقارية والأصول غير الملموسة؛
ج. الأصول المالية (بخلاف المبالغ الموضحة في د، و، ز)؛
د. الاستثمارات التي تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
ه. الأصول البيولوجية والمخزون؛
و. العملاء والمدينون المتنوعون؛
ز. النقدية وما في حكمها؛
ح. الموردون والدائنون المتنوعون؛
ط. الأصول والالتزامات الضريبية والمخصصات؛
ي. الالتزامات المالية (باستبعاد المخصصات والموردون والدائنون)؛
ك. الضرائب المؤجلة وحقوق الأقلية المدرجة ضمن حقوق الملكية؛

---

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص: 45.

ل. رأس المال المصدر والاحتياطات المتعلقة بمساهمي الشركة الأم[1].

2-1 المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية أو في الملحق

يجب على المؤسسة الإفصاح عن كل ما يلي في صلب الميزانية أو في الملحق:

أ. بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم:
- عدد الأسهم المصرح بها؛
- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل؛
- القيمة الاسمية لكل سهم ومطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة؛
- الحقوق أو الأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة؛
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات؛

ب. وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن المالكين؛

ج. مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها؛

د. عند اقتراح توزيع أرباح أسهم ولكن تتم الموافقة عليها لدفع المبلغ المشمول أو غير المشمول في المطلوبات[2].

2- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول الدخل

2-1 العناصر الواجب توافرها في صلب جدول الدخل

إن الهدف من قائمة الدخل هو الوصول والتعرف على صافي أرباح الشركة للدورة، وللوصول لتحقيق هذا الهدف لا بد من توفر عديد العناصر في هذه القائمة والمتمثلة في:

- صافي المبيعات أو الدخل من عملية البيع وذلك بطرح الخصومات ومردودات المبيعات من اجمالي المبيعات؛
- تكاليف المبيعات كتكلفة المواد الأولية والتخزين؛
- اجمالي ربح العمليات والذي يساوي صافي المبيعات مطروحا منه التكاليف؛
- مصاريف التشغيل والمتمثلة في المصاريف الإدارية، البيع والتوزيع والرسوم القانونية؛
- حساب أي ايرادات أخرى أو مصاريف أخرى؛
- أرباح أو خسائر أخرى؛
- الضريبة على الدخل؛
- التعرف على صافي الأرباح وهو حصيلة هذه القائمة[3].

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص: 113-114.

[2] عبد المنعم عطا العلول، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص: 41.

[3] محمد نعيم الحلو، **دور المعلومات المحاسبية في تحقيق عوائد غير عادية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص: 56.

2-2 العناصر الواجب الإفصاح عنها في جدول الدخل أو الملحق

هناك مجموعة من المعلومات الأخرى وجب إظهارها في قائمة الدخل أو في قائمة الملحق والتي تتمثل فيما يلي:

- حسب المعيار المحاسبي الدولي **IAS 01**، فإن المؤسسات التي تصنف الأعباء حسب الوظائف يجب عليها تقديم معلومات إضافية عن طبيعة هذه الأعباء، بما فيها مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاك؛
- بالنسبة لشركات الأسهم، مبلغ نصيب الأسهم من الأرباح المقترح وكذا النتيجة الصافية للسهم؛
- تحليل نواتج النشاطات العادية؛
- النتيجة الاستثنائية التي تنشأ من النواتج والأعباء المتعلقة بالأحداث التي ترتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ولها صفة استثنائية، مثل الكوارث الطبيعية غير المتوقعة؛
- الأحداث التي تظهر بعد تاريخ الإقفال والتي ترتبط بحالات حدثت في تاريخ الإقفال، تتطلب تعديلات إذا كان ذلك سيساهم في تقديم معلومات تسمح بتقدير جيد للأصول أو الخصوم الموجودة في تاريخ الإقفال[1].

3- العناصر الواجب الإفصاح عنها في جدول التدفقات النقدية

يجب أن يتكون هذا الجدول من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

3-1 التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية المولدة للإيراد في الشركة والمتمثلة في الفرق بين تحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة إلى تدفقات مالية موجبة وسالبة، كصافي الدخل التشغيلي وقسط الاهتلاك السنوي من قائمة الدخل، والتغيرات في الموجودات والمطلوبات المتداولة من الميزانية العامة، التغير في المدينون، المخزون، الدائنون، المصاريف المستحقة وأوراق الدفع[2].

3-2 التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية: تتمثل الأنشطة الاستثمارية في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها. يتضمن هذا الجزء التغيرات في الموجودات الرأسمالية، أي الفرق بين شراء الموجودات الثابتة وبيعها.

3-3 التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية: تتحدد هذه التدفقات بناء على التغيرات الحاصلة في حقوق المالكين والدائنين، ويشمل كل من الايراد من بيع الأسهم، قسمة الأرباح على حملة الأسهم، الايراد من بيع السندات طويلة الأجل، تسديد الديون (القروض) وإعادة شراء الأسهم العادية[3].

---

[1] عبد الكريم شناي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص: 52.

[2] عبد القادر دشاش، جمال حود منيسة، **قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29- 30 نوفمبر 2011، ص: 5.

[3] عمار بن مالك، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص ص: 25-27.

4- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول تغيرات الأموال الخاصة

يجب الإفصاح عن مجموعة من العناصر بصفة ضرورية والتي تتمثل في:

- النتيجة الصافية للدورة؛
- أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي تم تسجيل أثارها في رؤوس الأموال الخاصة؛
- الأعباء والنواتج الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة؛
- العمليات والتغيرات التي تمس رأس المال من زيادة أو تخفيض؛
- توزيعات النتيجة الصافية[1].

وضمن الإيضاحات المتعلقة بقائمة التغير في حقوق الملكية يجب الإفصاح بالتفصيل على معاملات رأس المال مع الملاك والمستثمرين وتوزيعات الأرباح لهم، ومناقشة أرصدة الأرباح والخسائر في بداية ونهاية السنة[2].

5- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة الملحق

من بين المعلومات الواجب توفرها في هذه القائمة نجد:

- القواعد، السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية[3]؛
- مكملات الاعلام الضرورية لفهم باقي القوائم المالية؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو تلك التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية؛
- المعلومات الخاصة بالكيانات المشاركة، المؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم.

عندما تطرأ أحداث بعد إقفال السنة المالية، وهذه الأحداث لم تؤثر في وضع الأصول أو الخصوم فلا داعي لإجراء أي تصحيح، ولكن يجب الإفصاح عن هذه الأحداث في الملحق، لأن عدم الإعلام بها يمكن أن يؤثر على القرارات المتخذة من طرف الأطراف أصحاب المصالح[4].

---

[1] عبد الكريم خيري، السعدي عياد، **مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 9.

[2] أميرة طلبة، **مرجع سبق ذكره**، 2008-2009، ص: 100.

[3] Lionel Filippi, Rémi Janin, **Op. cit.**, 2006, p : 33.

[4] محمد رمزي جودي، **اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص ص: 80-81.

المبحث الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية والمحاسبية

هناك مجموعة من العلاقات التبادلية والمختلفة بين حوكمة الشركات وكل من النظام المحاسبي المالي باعتبار الدور الكبير لهذا الأخير في تطبيق حوكمة الشركات، وكذلك بين الحوكمة والمعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية لاعتبار المعلومات المالية ركيزة أساسية يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من طرف أصحاب المصالح داخل الشركة وخارجها.

المطلب الأول: علاقة حوكمة الشركات بالنظام المحاسبي المالي

أصبح من الضروري في الوقت الحالي على المؤسسات والشركات مواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات، وذلك بتحديث وتفعيل أنظمتها الداخلية والخارجية بشكل يتماشى مع متطلبات العصر وذلك من أجل الحفاظ على مكانتها في السوق واستمراريتها.

1- علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة

تعتبر المحاسبة من أهم المجالات تأثيرا وتأثرا بمبادئ واجراءات الحوكمة، حيث لا يمكن تطبيق اجراءات ومبادئ حوكمة الشركات بفاعلية دون دعم المحاسبة والنظام المحاسبي. كما أن لمبادئ الحوكمة دور كبير في مجال تطوير مهنة المحاسبة وذلك من خلال ما يلي:

- ضرورة أن يكون للمحاسبة دورا بارزا في دراسة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية، ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتوصيل هذه النتائج إلى جميع الأطراف بشكل فعال، عادل ومتوازن لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات؛
- من وجهة نظر المحاسبين، تطبيق حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للشركة، وهذا ما يؤكد العلاقة التبادلية بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، فإذا كان الإفصاح هو أحد أهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار حوكمة الشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية[1]؛
- تؤثر قوة حوكمة الشركات على تطوير استراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الاشراف بشكل فعال تتأكد فعالية الرقابة مما يخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة وفعالية وكفاءة المراجعة؛
- هناك ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة[2]؛
- توفير إطار لمناقشة قدرة نظام المعلومات المحاسبي على انتاج وتوفير معلومات دقيقة بما يتفق مع سياسات الإفصاح ومتطلبات القوانين واللوائح المفروضة من قبل الدولة في صورة النظام المحاسبي المالي[3].

---

[1] رياض زلاسي، **مرجع سبق ذكره**، 2011-2012، ص: 69.

[2] عادل قرقاد، **أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2011-2012، ص: 33.

[3] أحمد جميل، محمد سفير، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 8.

2- تفعيل نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق حوكمة الشركات

من أجل تطبيق مبادئ الحوكمة وجب على الشركات الراغبة في ذلك تفعيل نظام معلوماتها المحاسبي وتطويره من خلال:

- تعزيز القانون الداخلي للشركة بمجموعة من القوانين والتشريعات التنظيمية المساعدة على إتاحة المعلومات لجميع المستخدمين لتحقيق الإفصاح والشفافية اللازمة لضمان حوكمة الشركات؛
- اهتمام الشركات بتصميم نظام معلومات محاسبي وتطويره من خلال الاستعانة بالبرامج المساعدة على جمع وتحليل البيانات في الإعلام الآلي؛
- ربط الهيكل التنظيمي للشركة بنظام المعلومات المحاسبي لتوفير المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة؛
- توفير معلومات مناسبة وفي الوقت المناسب وبشكل مفهوم ومعبر.

من خلال ما سبق يتضح أن هناك علاقة تبادلية بين حوكمة الشركات ونظام المعلومات المحاسبي، حيث تسعى الحوكمة إلى تحسين أداء نظام المعلومات المحاسبي بهدف الحصول على معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة، وفي المقابل يعمل نظام المعلومات المحاسبي على التسريع في الاستفادة من أهداف الحوكمة[1].

3- دور النظام المحاسبي في تحقيق شروط ومتطلبات حوكمة الشركات

يعمل تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يعتمد على معايير ذات نوعية مرتفعة على تحسين قدرة الملاك والمستثمرين على الإشراف على الشركة، من خلال تمكينهم من الحصول على تقارير موثوق فيها وقابلة للمقارنة وتتوفر على معلومات معدة وفق المعايير المحاسبية التي تدعم مبادئ حوكمة الشركات.

يتضح من خلال عناصر النظام المحاسبي المالي وأهدافه والتي سبق ذكرها، أن لهذا النظام دور كبير في تحقيق شروط ومتطلبات حوكمة الشركات بما يضمن تحقيقها بشكل أمثل، وهذا ما يساعد الأطراف ذوي المصلحة في الشركة على اتخاذ قراراتهم بناء على مخرجات النظام المحاسبي.

كما أن النظام المحاسبي المالي يساهم في استمرارية الشركة وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الأرباح بين المساهمين، ويساعدهم في الحصول على حقوقهم، وهذه من أهم مبادئ حوكمة الشركات، هذه الأخيرة التي تساعد في الحد من التلاعبات المالية[2].

---

[1] علي بحري، **أثر تحقيق الحوكمة المحاسبية على جودة نظام المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص ص: 12-13.

[2] أنس محمود الطرمان، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص ص: 36-37.

المطلب الثاني: العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية

تتضح العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال النقاط التالية:

1- المساءلة والرقابة المحاسبية

أشار تقرير **Cadbury** الذي صدر سنة 1992 بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، ولكل منهما دور في تفعيل المساءلة، لأن مجلس الإدارة يوفر المعلومات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم داخل الشركة. تأخذ المساءلة والرقابة المحاسبية اتجاهان:

- الاتجاه الأول: رأسي: من المستويات الادارية العليا إلى المستويات الادارية السفلى؛
- الاتجاه الثاني: أفقي: متبادلة بين المساهمين، أصحاب المصالح ومجلس الإدارة في الشركة.

2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة

تطبيق المحاسبة والمراجعة بشكل سليم يؤدي إلى تطبيق حوكمة الشركات بشكل إيجابي ويحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع المديرين على اختيار السياسة المحاسبية[1].

3- دور التدقيق الداخلي

يساعد التدقيق الداخلي الشركة على تحقيق أهدافها والتأكيد على فعالية الرقابة الداخلية، كما يعمل على إدارة المخاطر، مراقبتها وتحليلها عن طريق تقييم وتحسين العمليات الداخلية للشركة وتحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلاله[2].

4- دور لجان التدقيق

يعتبر توفر لجان تدقيق أمرا ضروريا ويجب أن تكون على قدر كبير من اليقظة نظرا لقيامها بدور مزدوج في اقفال الحسابات ومعرفة حجم الأخطار لضمان جودة التقارير المالية وشفافية المعلومات المالية[3].

5- تحقيق الإفصاح والشفافية

إن وجود نظام إفصاح جيد يشجع على الشفافية الحقيقية يمكّن المساهمين من مباشرة حقوقهم، ذلك لأن الإفصاح يمكن أن يكون أداة تأثير قوية على سلوك الشركات وحماية المستثمرين، والمحافظة على استقرار أسواق المال ببث الثقة والشفافية. وعلى العكس من ذلك فإن وجود نظام إفصاح ضعيف يؤدي إلى ممارسات غير شفافة باتباع السلوك غير الأخلاقي مما يضيّع نزاهة السوق[4].

---

[1] مسعود صديقي، خالد دريس، **دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010، ص: 8-9.

[2] هاني محمد خليل، **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص: 38.

[3] Hèlène Ploix, **Gouvernance d'entreprise**, pearson Education, Paris, France, 2ème édition, 2006, p : 75.

[4] عمر اقبال توفيق المشهداني، **مرجع سبق ذكره**، 2013، ص: 239-240.

6- إدارة الأرباح

تعني إدارة الأرباح قيام الإدارة بالتأثير أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بغض النظر عن الهدف، على سبيل المثال: من أجل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي أعلن عنها سابقا أو تجنب الإعلان عن الخسائر[1].

7- دور المدقق الخارجي

يقوم المدقق الخارجي بإضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية والمالية وذلك بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية، من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده والذي يكون مرفق بالقوائم المالية، وهذا ما جعل من دور التدقيق الخارجي جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الشركة، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية.

8- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية.

من أهمية حوكمة الشركات ما يتعلق بدورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية في الأسواق، مما يساعدها علي التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.

كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

وبذلك فإن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده التشغيلية، المالية والنقدية، وكذلك على المقاييس المختلفة المستخدمة، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها[2].

المطلب الثالث: العلاقة التبادلية بين كل من الحوكمة والإفصاح والمعلومات المالية

الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المالية والمحاسبية، حيث لابد من توفر أدوات أخرى إضافة على مبدأ الإفصاح والشفافية لضمان جودة المعلومات المالية والمحاسبية، حيث يمكّن تطبيق هذا المبدأ من توفير معلومات ذات جودة عالية تنعكس على السوق المالي.

---

[1] عمر شريف، زكية بن زروق، **علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010، ص ص: 7-8.

[2] أحمد مخلوف، أحمد زغدار، **مدى تأثير مبادئ الريادة في منظمات الأعمال واستخدامها كمدخل لتحسين القوائم المالية**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29- 30 نوفمبر 2011، ص ص: 13-15.

1- علاقة وأثر حوكمة الشركات على القوائم المالية

تتضح هذه العلاقة من خلال التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات الذي يضمن تحقيق أرباح مناسبة لمساعدة الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطيات، مما يساعد على نمو الشركات وزيادة حجمها. تعتبر القوائم المالية من أهم الوسائل المساعدة على اتخاذ القرار الاقتصادي، حيث تتوقف نوعية القرارات وصحتها على جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية[1].

في الجزائر، يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار مفاهيمي يسمح بإعداد قوائم مالية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، والتي تجبر المؤسسات الخاضعة لهذا النظام على احترام مجموعة من القواعد والمبادئ أهمها مبدأ الإفصاح والشفافية في عرض القوائم المالية، وعليه فإن جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لا تقل جودة عن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية[2].

2- علاقة مبادئ حوكمة الشركات بالإفصاح وجودة المعلومات المالية

يعد التطبيق الجيد والسليم لمبادئ الحوكمة مدخلا فعالا لتحقيق الجودة في القوائم المالية والمعلومات المعروضة فيها، حيث أن تطبيق هذه المبادئ سيؤثر بدرجة كبيرة على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي والشفافية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق معايير حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، لاعتبار أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية ركيزة مهمة يتم الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر واستخدامها في عملية التنبؤ، كما أن القوائم والتقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين عن طريق توفير المعلومات لهم عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع لتدعيم وترشيد القرارات[3].

من أهم دوافع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية والشركات وهذا لتجنب الوقوع في انهيارات وأزمات مالية بسبب عدم دقة وموثوقية المعلومات المالية والمحاسبية المعروضة، قلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك تعتبر الدقة والموضوعية في القوائم المالية والالتزام بالقوانين والتشريعات المصدرة من طرف الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة ذات تأثير واضح في تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول، زيادة عن أهمية التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية للمعلومات ويؤثر في سلوك المستثمرين الحاليين والمرتقبين[4].

---

[1] حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2010، ص: 63.

[2] حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 11.

[3] جمعة هوام، نوال لعشوري، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010، ص ص: 20-21.

[4] سهام موسي، فراح خالدي، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012، ص: 16.

3- انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة عالية للمعلومات المالية والمحاسبية على تحقيق الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق المالي، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم وفق أسس مدروسة. تظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية أداة قوية للتأكيد على سلوك الشركات وحماية حقوق الملاك والمستثمرين[1]، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل لهم في الوقت المناسب، مما يساهم في جذب رؤوس الأموال للشركة، وعلى العكس من ذلك فإن الممارسات غير الشفافة، قلة المعلومات وتأخر وصولها لمحتاجيها يساهم في السلوك اللاأخلاقي وخفض مستوى ونزاهة السوق المالي.

مما سبق، أصبح من الضروري التفكير في تطوير القواعد والأساليب التي لا تضمن سلامة وكفاءة الأداء المالي والاقتصادي للشركات فقط، بل تعمل على توفير نظام معلومات يساعد على التنبؤ بالظروف الاقتصادية والمالية المستقبلية، مما يدعم تحسين جودة قرارات المستثمرين وغيرهم من متخذي القرار[2].

4- تعدد الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية

هناك أطراف عديدة تهتم بالمعلومات المالية والمحاسبية وتتأثر بها حسب احتياجاتها من هذه المعلومات والمرتبطة بعدة عوامل منها:

- طبيعة المستخدم؛
- الغاية من استخدام المعلومات المالية والمحاسبية؛
- نوع المعلومات المالية والمحاسبية ومستوى جودتها وكذلك كميتها؛
- التوقيت السليم والمناسب في وصول المعلومات المالية.

كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتحدد بناء على عدة عوامل منها على سبيل المثال: طبيعة القرار المراد اتخاذه، المقدرة على تحليل المعلومات، مقدار ونوعية المعلومات المتوفرة ومستوى الفهم والادراك المتوفر لدى متخذ القرار[3].

---

[1] رابح بوقرة، محاد عريوة، **استشراف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية في إطار معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لتفعيل رقابتها وتحسين أدائها المصرفي**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012، ص: 15.

[2] عبد الرزاق حسن الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص: 47.

[3] ماجد اسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص: 62.

خلاصة الفصل الثاني

على ضوء ما تم دراسته في هذا الفصل والمتعلق بالمعلومات المالية المعدة في ظل حوكمة الشركات، تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج والتي نوجزها فيما يلي:

- النظام المحاسبي المالي هو جملة من الاجراءات والقوانين الواجبة التطبيق داخل أشكال معنية من المؤسسات لتنظيم وتوحيد الأعمال المحاسبية وتقريبها من الممارسات المحاسبية العالمية، كما أن هذا النظام مستشف من المعايير المحاسبية الدولية؛
- الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي هو دليل اعتماد معايير المحاسبة الدولية، كما يحتوي على المبادئ والفرضيات الواجبة التطبيق؛
- تتكون القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي من: الميزانية العامية، قائمة الدخل، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق؛
- يفرض النظام المحاسبي المالي على معدي القوائم المالية الإفصاح عن مجموعة من المعلومات كحد أدنى ضمن كل قائمة مالية حتى يتسنى للمستخدمين من خلالها فهم الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة؛
- يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص والقواعد الأساسية في المعلومات المالية والمحاسبية حتى يتم الحكم بجودتها وصلاحيتها وأنها مفيدة ومساعدة في اتخاذ القرارات من طرف الأطراف أصحاب المصلحة ومتخذي القرار؛
- هناك مجموعة من المعايير لقياس جودة المعلومات المالية والمتمثلة في: الدقة، المنفعة، التنبؤ، الفاعلية والكفاءة؛
- هناك مجموعة من الجهات المستفيدة من المعلومات المالية والمحاسبية، حيث تختلف احتياجاتهم لهذه المعلومات باختلاف القرارات المراد اتخاذها؛
- التطبيق الجيد والفعال لمبادئ حوكمة الشركات يمكّن من تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها والمعروضة في القوائم المالية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر

ارتأينا تخصيص هذا الفصل لدراسة تطبيقية ميدانية لمجموعة من الشركات التي حددناها في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات من عدمها، من خلال إعداد استمارة استبيان.

وبغرض اتمام هذه الدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

حيث يوضح المبحث الأول طبيعة ومنهجية الدراسة بالإضافة إلى تحليل البيانات العامة والشخصية لأفراد العينة المدروسة.

أما المبحث الثاني فخصص لدراسة ثبات الاستبيان وصدقه، وكذا الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان وتوضيح نتائج اجابات أفراد العينة.

أما المبحث الثالث فيحلل نتائج محاور الدراسة كما يختبر فرضيات الدراسة وتحليل الفروق بين المتوسطات باستخدام الاختبارات المناسبة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة وتحليل المعلومات العامة

يتناول هذا المبحث وصف للمنهج المتبع في الدراسة الميدانية وكذا الجوانب المحيطة بإعداد الاستبيان، تسليمه للشركات واستلامه وتحليل البيانات الواردة فيه احصائيا من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات.

المطلب الأول: طبيعة الدراسة

للقيام بأي دراسة علمية أكاديمية وجب اتباع منهج معين في سبيل الحصول على البيانات المبتغاة في الدراسة، ويجب أيضا تحديد متغيرات الدراسة بشكل واضح ودقيق، وهذا للاستفادة من البيانات المتحصل عليها بطريقة صحيحة.

1- منهجية الدراسة

بغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتميز بتناوله لأحداث وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة دون تدخل الباحث في مجرياتها، مما يمكن هذا الأخير من التفاعل مع هذه الأحداث. واتباع هذا المنهج جاء في سبيل التعرف على تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على درجة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية.

2- بيانات الدراسة

تم الحصول على بيانات الدراسة من مصدرين:

اعتمدنا على المصادر الثانوية المتمثلة في مختلف المراجع من كتب، مجلات، ملتقيات علمية وطنية ودولية ودوريات ودراسات سابقة في الموضوع لتكوين فكرة أولية على الموضوع وصياغة محاور الاستبيان.

كما اعتمدنا على المصدر الأولي المتمثل في البيانات والمعلومات المتوفرة في الاستبيان بعد استلامه من الشركات موضوع الدراسة والقيام بتحليلها وتفسيرها احصائيا بالاعتماد على برنامج **SPSS**.

3- متغيرات الدراسة

يمكننا تلخيص متغيرات الدراسة في الشكل رقم (1.3) أدناه.

الشكل رقم (1.3): متغيرات الدراسة

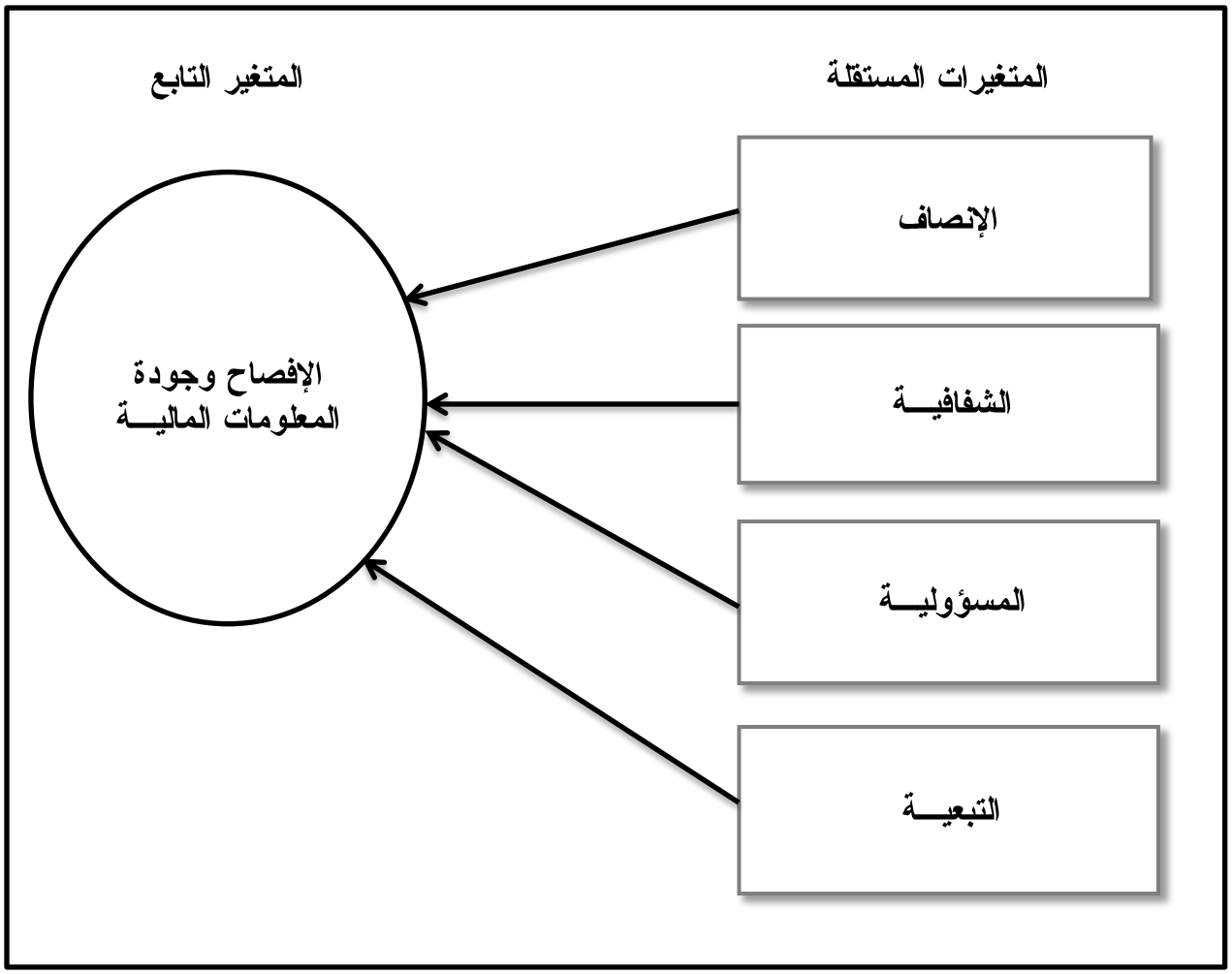

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الأسئلة الفرعية للدراسة.

4- حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمانية: تم إعداد الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر في الفترة الممتدة من فيفري إلى بداية ماي من سنة 2013.

الحدود المكانية: الدراسة تمت على مستوى مقر المديرية العامة لكل شركة من الشركات المعنية وهذا بغية الوصول إلى المسئولين والمديرين التنفيذيين للشركات للإجابة على فقرات الاستبيان.

الحدود البشرية: نتيجة الدراسة الميدانية تعتمد على اجابات أفراد العينة وترتبط بها ارتباطا وثيقا ولا يمكن تعميمها على الشركات الأخرى.

المطلب الثاني: مجتمع وأداة الدراسة

تم إعداد استمارة استبيان وتوزيعها على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بهدف الحصول على معلومات تفيد في دراسة الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة.

1- مجتمع الدراسة

تم حصر الشركات المراد دراستها في الشركات المدرجة في البورصة وهذا لتحقيق التجانس بين أفراد المجتمع المدروس وحصر حجم العينة. يتمثل مجتمع الدراسة في مسئولي الشركات المدرجة في البورصة من أعضاء مجلس الإدارة، مديرين تنفيذيين ورؤساء دوائر إلى المسئولين في المجال المالي والمحاسبي. الجدول رقم (1.3) أدناه يبين هذه الشركات.

الجدول رقم (1.3): الشركات موضوع الدراسة

الرقم	الشركة	النوع
1	أليانس للتأمينات	سند رأس المال
2	الأوراسي	سند رأس المال
3	رويبة	سند رأس المال
4	سند دهلي	سند دين
5	مجمع صيدال	سند رأس المال
6	سونلغاز 14	سند دين

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات متاحة على الرابط www.sgbv.dz بتاريخ 19 ماي 2013.

2- عينة الدراسة

تم توزيع 50 استبيان على مسئولي الشركات ومديريها، وتم استرداد 44 استبيان وبعد الاطلاع عليها وفحصها تبين أن 37 استبيان فقط صالح لإجراء الدراسة. الجدول رقم (2.3) أدناه يلخص عينة الدراسة.

الجدول رقم (2.3): عينة الدراسة

البيـــــــان	الاستبيـــان	
	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستبيانات الموزعة	50	% 100
عدد الاستبيانات المستردة	44	% 88
عدد الاستبيانات الصالحة	37	% 74

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

3- أداة الدراسة

تم إعداد الاستبيان[1] وتقسيمه كما يلي:

الجزء الأول: يخص موضوع الدراسة والمتمثل في تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية ضمن القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ويتكون من أربع محاور حيث:

المحور الأول: يناقش تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية ويتكون من 8 فقرات.

المحور الثاني: يناقش تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية ويتكون من 8 فقرات.

المحور الثالث: يناقش تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية ويتكون من 5 فقرات.

المحور الرابع: يناقش تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية ويتكون من 5 فقرات.

الجزء الثاني: يتكون من البيانات العامة والشخصية لأفراد العينة ويتكون من 5 فقرات.

تم إعداد أسئلة الاستبيان بناء على مقياس ليكارت الخماسي Likert scale والموضح في الجدول رقم (3.3) أدناه.

[1] أنظر الملحق رقم 01: الاستبيان باللغة العربية، والملحق رقم 02: الاستبيان باللغة الفرنسية.

جدول رقم (3.3) مستويات مقياس ليكارت

المستوى	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الوزن	5	4	3	2	1

المصدر: محمود مهدي البياتي، دلال القاضي، **منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 113.

المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية

يتم في هذا المطلب تحليل البيانات الشخصية للعينة والمتمثلة في العمر، سنوات الخبرة المهنية، الوظيفة، الدرجة العلمية والتخصص وتمثيلها بيانيا وذلك لتوضيحها بصورة أفضل.

1- العمر

يبين الجدول رقم (4.3) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

جدول رقم (4.3): توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى 30 سنة	2	% 5.4
من 31 إلى 40 سنة	11	% 29.7
من 41 إلى 50 سنة	13	% 35.1
أكبر من 50 سنة	11	% 29.7
المجموع	37	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

كما يمكننا توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل رقم (2.3) أدناه.

الشكل رقم (2.3): تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر

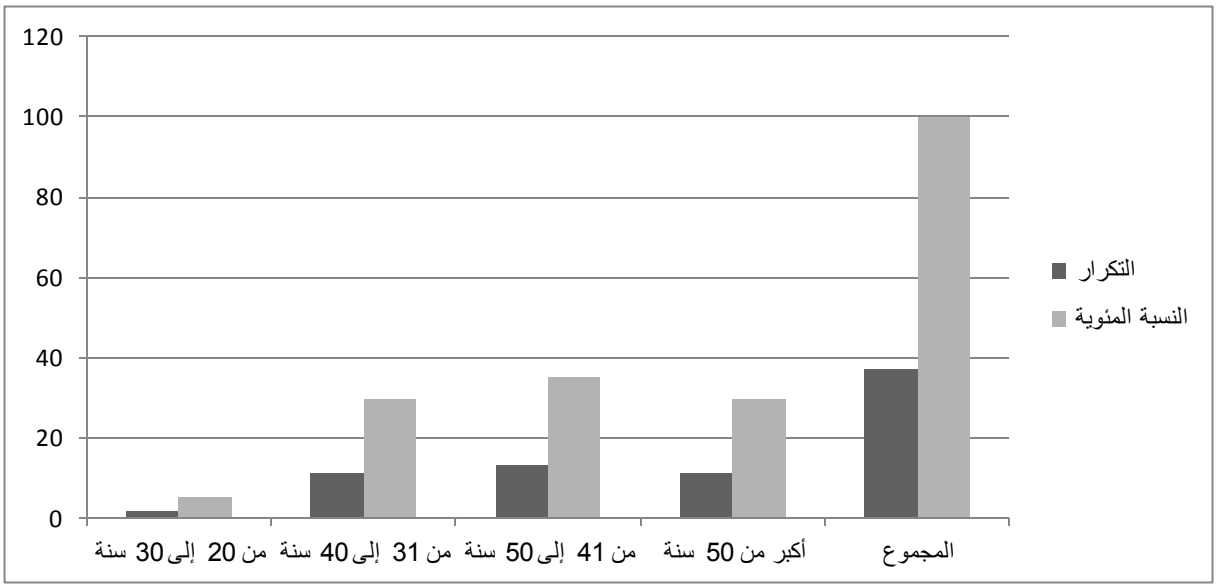

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن 35.1 % من أفراد العينة يتراوح عمرهم بين 41 و 50 سنة، كذلك 29.7 % من الأفراد يبلغ سنهم فوق 50 سنة مما يؤكد وجود خبرة مهنية كبيرة لدى المسئولين تساهم في تأكيد صدق الإجابات، لكن هذا لا يمنع من توفر مسئولين من فئة الشباب بنسبة 29.7 % والذين تتراوح أعمارهم ما بين 31 و40 سنة و5.4 % من الإطارات لا يتجاوز سنهم 30 سنة.

2- عدد سنوات الخبرة

يبين الجدول رقم (5.3) توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (5.3): توزيع العينة المدروسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	2	%5.4
من 6 إلى 10 سنوات	4	%10.8
من 11 إلى 15 سنة	8	%21.6
من 16 إلى 20 سنة	8	%21.6

أكبر من 20 سنة	15	%40.5
المجموع	37	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

كما يمكننا توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل رقم (3.3) أدناه.

الشكل رقم (3.3): تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

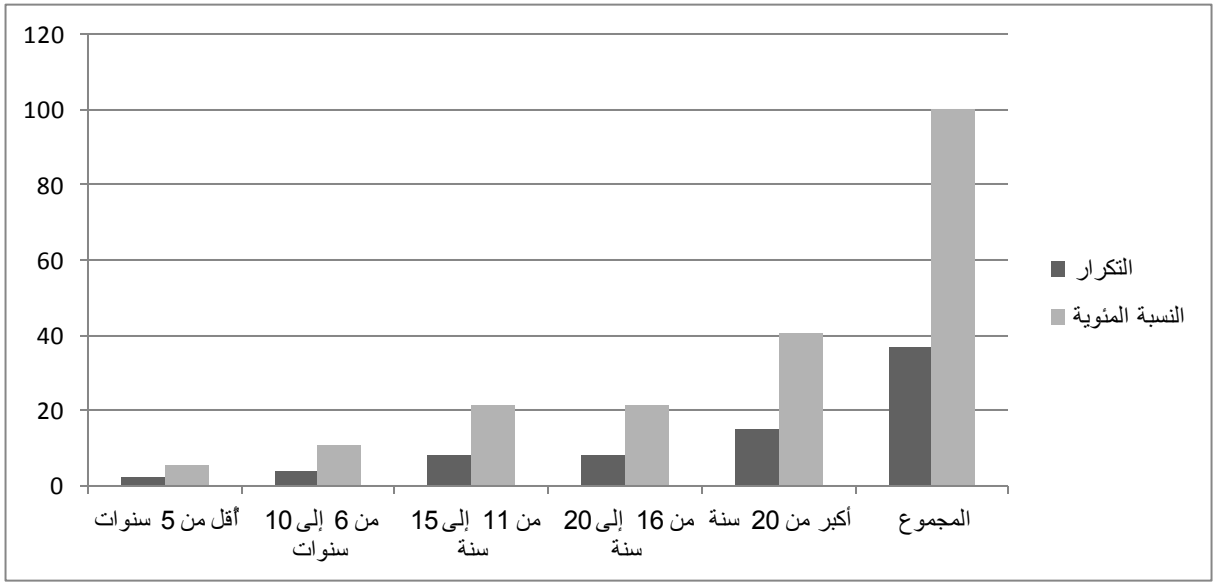

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن نسبة 40.5% من أفراد العينة المدروسة يمتلكون خبرة أكثر من 20 سنة وهذا ما يبين الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها المسئولين والمديرين وهذا ما يؤكد ويزيد من صحة الإجابات وصدقها وامكانية الاعتماد عليها بصفة كبيرة في الاجابة على الأسئلة المطروحة، كذلك نسبة 21.6% من أفراد العينة أيضا يتمتعون بخبرة تتراوح من 16 إلى 20 سنة، ونفس النسبة للمسيرين الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 11 إلى 15 سنة، أما النسبة الأقل فهي للمسيرين الذين تقل سنوات خبرتهم عن 5 سنوات وهذا بنسبة 5.4%.

3- الوظيفة

يبين الجدول رقم (6.3) توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

جدول رقم (6.3): توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	1	%2.7
عضو مجلس الإدارة	2	%5.4
مدير تنفيذي	15	%40.5
رئيس دائرة	7	%18.9
وظيفة أخرى	12	%32.4
المجموع	37	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

كما يمكننا توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل رقم (4.3) أدناه.

الشكل رقم (4.3): تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة

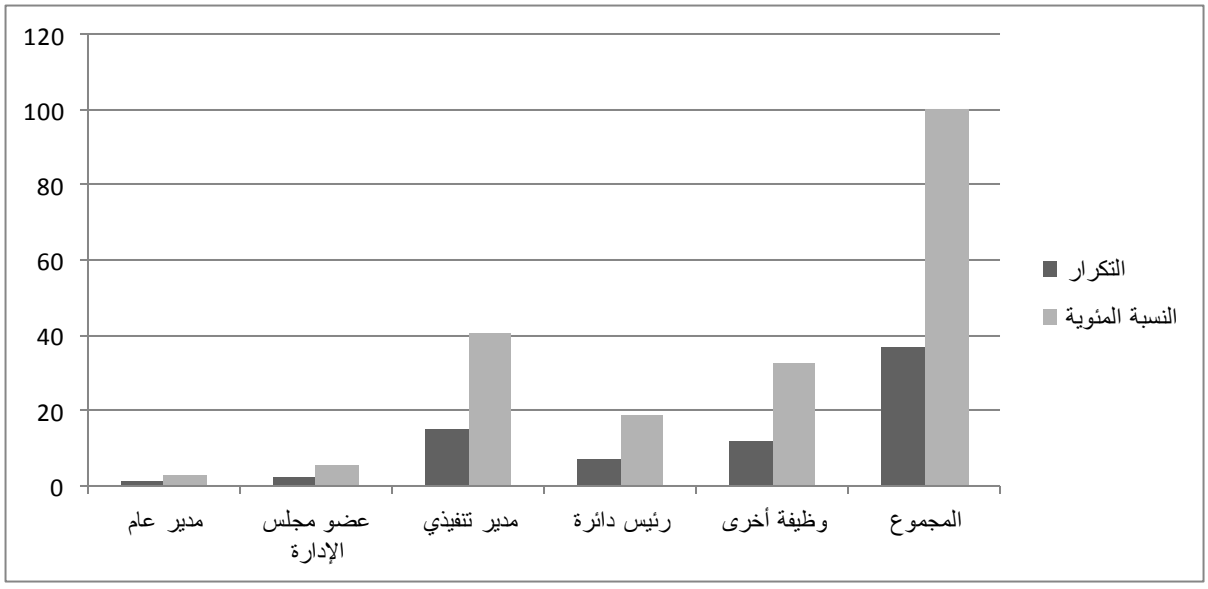

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن النسبة الأكبر في أفراد العينة هي لمنصب مدير تنفيذي بنسبة 40.5%، تليها نسبة 32.4 % والتي تخص الوظائف الأخرى كالمحاسبين ومحافظي الحسابات،

ثم نسبة 18.9% لرؤساء الدوائر حيث أن الأغلبية من هؤلاء يمثلون دائرة المالية والمحاسبة داخل الشركات، ثم يمثل أعضاء مجلس الإدارة نسبة 5.4 % وأخيرا نسبة 2.7 % تمثل نسبة مدير عام داخل العينة مما يعزز من صحة النتائج المتحصل عليها نظرا لمشاركة أغلبية المسئولين والمديرين داخل الشركات في الإجابة على الاستبيان.

4- الدرجة العلمية

يبين الجدول رقم (7.3) توزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمية

جدول رقم (7.3): توزيع العينة المدروسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	24	% 64.9
ماجستير	6	% 16.2
دكتوراه	–	–
مؤهل آخر	7	% 18.9
المجموع	37	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

كما يمكننا توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل رقم (5.3) أدناه.

الشكل رقم (5.3): تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير الدرجة العلمية

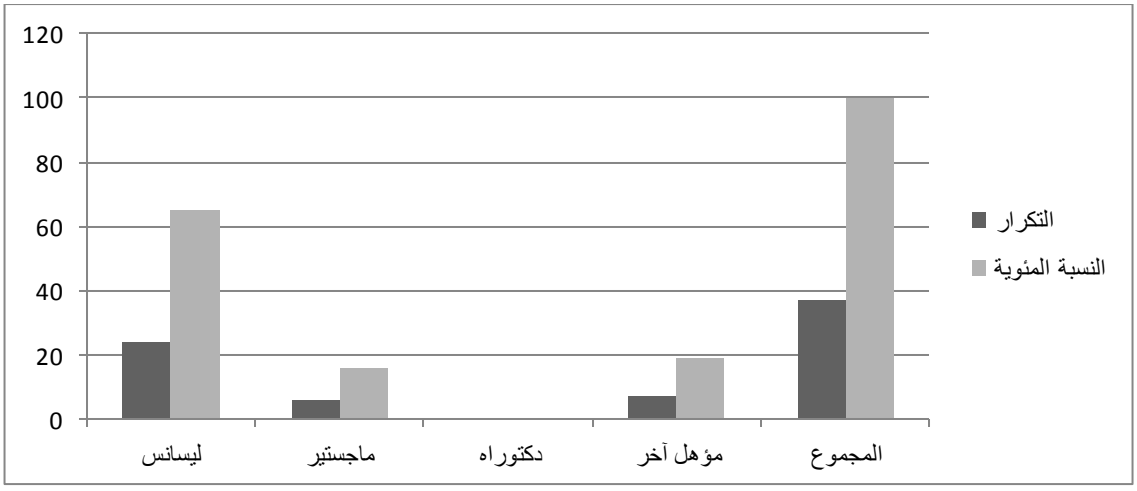

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة يحوزون على شهادة الليسانس وذلك بنسبة 64.9 % مما يبين المستوى العلمي الجامعي لأفراد العينة، ثم نسبة 18.9 % يمتلكون مؤهلات أخرى، وفي الأخير نسبة 16.2 % يحوزون على درجة الماجستير.

5- التخصص العلمي

يبين الجدول رقم (8.3) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (8.3): توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	5	% 13.5
مالية	10	% 27
إدارة أعمال	13	% 35.1
تخصص آخر	9	% 24.3
المجموع	37	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

كما يمكننا توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل رقم (6.3) أدناه.

الشكل رقم (6.3): تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي

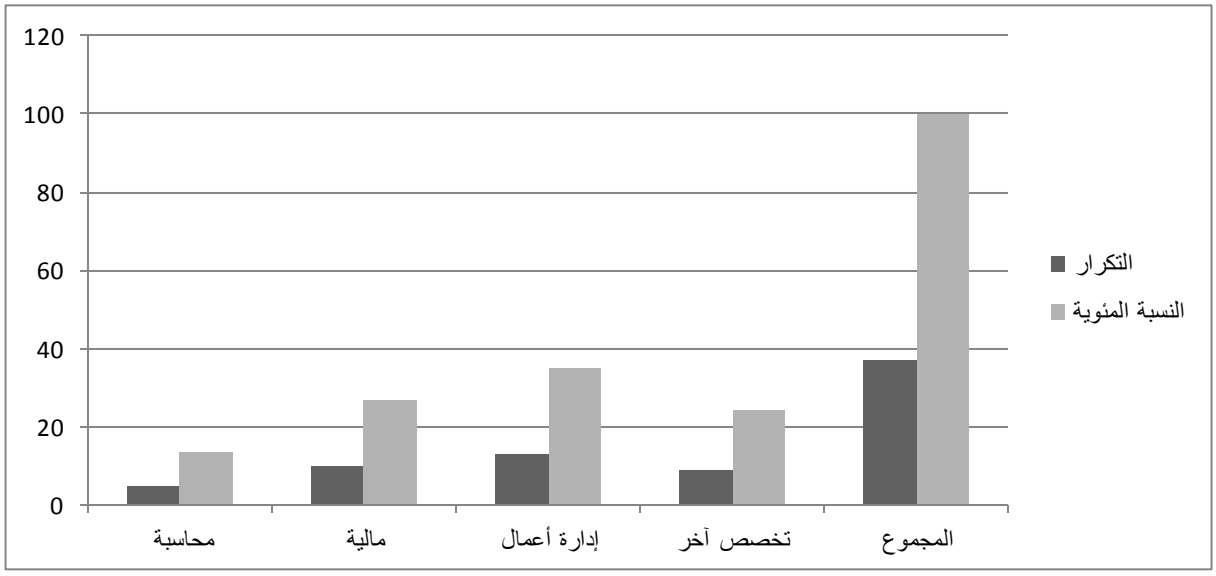

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن نسبة 13.5 %من أفراد العينة تخصصهم محاسبة، وأن 27 % من الأفراد تخصصهم مالية، أما النسبة الأكبر من العينة فهي لتخصص إدارة الأعمال بنسبة 35.1 %، تليها نسبة 24.3 % للتخصصات الأخرى. أما في حالة التحليل العلمي البحت لهذه النسب نجد بأن تخصصي المحاسبة والمالية قريبان كثيرا من بعضهما البعض، ففي حالة جمع نسب التخصصين نجد أنها تصبح النسبة الأكبر والتي تساوي 37.5 % مما يؤكد قرب تخصص المسئولين من تخصص الدراسة.

المبحث الثاني: اختبار الاستبيان وتحليل نتائج العينة

يتم في هذا المبحث اختبار صحة وصدق الاستبيان للتأكد من أنه صادق لما وضع لقياسه عن طريق اجراء اختبارات احصائية بالاعتماد على برنامج **SPSS** ، ثم تحليل نتائج العينة عن طريق تحليل اجابات أفراد العينة في كل محور من محاور الاستبيان.

المطلب الأول: اختبار الاستبيان

يتم في هذا المطلب اختبار صدق الاستبيان عن طريق اختبار صدق الأداة واختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

1- اختبار صدق الاستبيان

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين هما:

1-1 صدق الأداة

تم ذلك بإعداد استمارة استبيان أولية وعرضها على الأستاذة المشرفة لتصحيحها، ثم قمنا بتعديلها بناء على توجيهات الأستاذة وتم عرضها على مجموعة من المحكمين والمتمثلين في مجموعة من الاساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي من المدرسة العليا للتجارة ومن جامعات أخرى عبر الوطن، وقمنا بتعديل الاستبيان وحذف ما يلزم حذفه بناء على آراء السادة المحكمين واعداد الاستبيان في صورته النهائية والتي وزعت على الشركات موضوع الدراسة.

1-2 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

يعني الاتساق الداخلي قوة ارتباط فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي اليه، ويتم هذا الاختبار بحساب معامل ارتباط سبيرمان **Spearman** لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المتوسط الكلي للمحور الذي تنتمي اليه الفقرة.

1-2-1 اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

يبين الجدول رقم (9.3) أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الأول: تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية مع المتوسط الكلي للمحور.

الجدول رقم (9.3): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	تعد المساواة في معاملة جميع الأطراف ذات المصلحة من أهم ضوابط حوكمة الشركات.	0.168	0.321
2	هناك سهولة في نقل ملكية الأسهم بين المساهمين.	0.653	0.000
3	يتم تعويض الأطراف ذات الصلة مهما كان وزنهم داخل الشركة في حالة انتهاك حقوقهم.	0.214	0.204
4	يتم توفير المعلومات المالية لجميع الأطراف بطريقة عادلة ومتساوية.	0.062	0.715
5	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة.	0.383	0.019
6	يتم مراعاة مساواة تأثير التصويت بالنسبة للمساهمين.	0.681	0.000
7	يتم حماية حقوق مساهمي الأقلية من الممارسات الانتهازية.	0.544	0.000
8	يتم توزيع المهام والواجبات بين الأطراف داخل الشركة بطريقة عادلة وتضمن المساواة بين كل فئة.	0.509	0.001

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط لكل الفقرات تتراوح من 0.062 إلى 0.681 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05 باستثناء الفقرة رقم 1 و الفقرة رقم 3 والفقرة رقم 4 لأن مستوى دلالة الفقرات أكبر من 0.05 وهذا ما يضطرنا لإزالتها وحذفها من الاستبيان لأنها لا تجيب على اشكالية المحور والاستبيان ككل. أما باقي الفقرات فمستوى الدلالة لها أقل من 0.05 وبالتالي تعتبر باقي فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

1-2-2 اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

يبين الجدول رقم (10.3) أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الثاني: تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية مع المتوسط الكلي للمحور.

الجدول رقم (10.3): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	تلتزم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بإعداد قوائم مالية سنوية ومقارنتها مع العام السابق.	0.544	0.000
2	تفصح الشركة عن جميع عناصر القوائم المالية بشكل واضح وشفاف.	0.669	0.000
3	تفصح الشركة عن ملكية وعدد الاسهم المصرح بها لجميع المساهمين.	0.550	0.000
4	يتم الإفصاح عن المعلومات الكافية للمستخدمين في الوقت المناسب وبكل شفافية.	0.596	0.000
5	تتمتع القوائم المالية للشركة بالمستوى المطلوب من الشفافية.	0.509	0.001
6	هناك وضوح وشفافية في توزيع المهام والمسئوليات داخل الشركة.	0.521	0.001
7	يتم الإفصاح عن الاجراءات المحاسبية وأسس القياس المحاسبي المتبعة في إعداد القوائم المالية في قائمة الملحق.	0.457	0.004
8	تعمل إدارة بورصة الجزائر على رفع مستوى الشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة فيها.	0.380	0.020

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.380 و 0.669 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، بما أن مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0.05 فإن فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

1-2-3 اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

يبين الجدول رقم (11.3) أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الثالث: تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية مع المتوسط الكلي للمحور.

الجدول رقم (11.3): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	هناك تحديد دقيق للإجراءات المتبعة في التسيير وتفصيل هذه الإجراءات.	0.431	0.008

2	يتوفر مجلس الإدارة على نظام يحدد عمليات الترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بطريقة واضحة وشفافة.	**0.569**	**0.000**
3	يتم تحديد الأهداف العامة للشركة بطريقة دقيقة.	**0.806**	**0.000**
4	تملك الشركة خطة استراتيجية شاملة مبنية على أساس أهداف بعيدة المدى.	**0.861**	**0.000**
5	يتم تحديد مهام كل خانة في الهيكل التنظيمي بناء على أهداف الشركة.	**0.654**	**0.001**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.431 و 0.861 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، وبما أن مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0.05 فإن فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

1-2-4 اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

يبين الجدول رقم (12.3) أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الرابع: تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية مع المتوسط الكلي للمحور.

الجدول رقم (12.3): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	توجد تشريعات وقوانين واضحة تحدد مسئوليات كل طرف في الشركة.	**0.638**	**0.000**
2	تملك الشركة هيكل تنظيمي يحدد الوظائف والمهام بشكل واضح في إطار حوكمة الشركات.	**0.738**	**0.000**
3	يوجد نظام لتقييم الأداء داخل الشركة.	**0.736**	**0.000**
4	هناك توافق في الإجراءات الرقابية والقانونية المفروضة من طرف السوق المالي (بورصة الجزائر) مع ما يتم تطبيقه داخل الشركة.	**0.807**	**0.000**
5	يضمن مجلس الإدارة القدر الكافي من المساءلة والمتابعة للمسيرين.	**0.743**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.638 و 0.807 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، بما أن مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0.05 فإن فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

المطلب الثاني: اختبار الصدق البنائي، الثبات واعتدالية التوزيع

1- اختبار الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

يقيس اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي للمحاور، وهذا بهدف التأكد من مدى تحقق الأهداف المبتغاة من الدراسة عن طريق المحاور التي تمت صياغتها.

يبين الجدول رقم (13.3) أدناه معامل ارتباط متوسط كل محور من محاور الدراسة مع المتوسط الكلي لمحاور الدراسة.

الجدول رقم (13.3): صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

رقم المحور	المحور	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
الأول	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**0.698**	**0.000**
الثاني	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**0.821**	**0.000**
الثالث	تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**0.788**	**0.000**
الرابع	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**0.778**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط لجميع المحاور تتراوح بين 0.698 و 0.821 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، بما أن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أقل من 0.05 فإن محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه، وهذا ما يؤكد وجود ارتباط قوي بين محاور الاستبيان والهدف من الدراسة.

2 اختبار ثبات الاستبيان

الغرض من اختبار ثبات الاستبيان هو التأكد من الحصول على نفس النتائج المتحصل عليها في حالة إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية أو على الأقل الحصول على نتائج متقاربة مع الابقاء على

نفس الظروف المحيطة بالدراسة، ويتم هذا الاختبار بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's.

يبين الجدول رقم (14.3) أدناه معامل الثبات Alpha Cronbach's لكل محور من محاور الدراسة.

الجدول رقم (14.3): ثبات الاستبيان

رقم المحور	المحور	عدد الفقرات	معامل Alpha Cronbach's
الأول	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**5**	**0.863**
الثاني	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**8**	**0,870**
الثالث	تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**5**	**0.856**
الرابع	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**5**	**0.882**
	جميع الفقـــرات	**23**	**0.847**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن معاملات الثبات Alpha Cronbach's لجميع المحاور مرتفعة، كذلك معامل الثبات لجميع الفقرات مرتفع ويساوي 0.847 مما يؤكد وجود ثبات في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

3- اختبار التوزيع الطبيعي

يتم اجراء هذا الاختبار للتعرف على التوزيع الذي تتبعه البيانات والمتمثل في التوزيع الطبيعي أم لا، وهذا باستخدام اختبار كولموغوروف- سميرنوف Kolmogorov- Smirnov. عن طريق اختبار الفرضية (H0): البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرضية البديلة (H1): البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. الجدول رقم (15.3) أدناه يوضح نتيجة هذا الاختبار.

الجدول رقم (15.3): اختبار Kolmogorov-Smirnov لاعتدالية التوزيع

رقم المحور	المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
الأول	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**5**	**0.663**	**0.772**
الثاني	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**8**	**0.912**	**0.376**
الثالث	تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**5**	**0.593**	**0.874**
الرابع	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	**5**	**0.709**	**0.696**
	جميع الفقرات	**23**	**0.643**	**0.803**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة لكل محاور الاستبيان وكذا مستوى الدلالة لكل فقرات الاستبيان أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والذي يسمح لنا بإجراء الاختبارات المعلمية.

المطلب الثالث: تحليل نتائج العينة

نسعى من خلال هذا المطلب إلى التعرف على إجابات أفراد العينة فيما يخص كل محور من محاور الاستبيان.

1- نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول

تتضح إجابات الأفراد من خلال الجدول رقم (16.3) أدناه.

الجدول رقم (16.3): إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	التكرار (ت) النسبة (%)	الإجابات					الإجمالي
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
1	ت	**8**	**11**	**6**	**12**	-	**37**
	%	**21.6**	**29.7**	**16.2**	**32.4**	-	**100**
2	ت	**6**	**22**	**8**	**1**	-	**37**
	%	**16.2**	**59.5**	**21.6**	**2.7**	-	**100**
3	ت	**8**	**17**	**6**	**6**	-	**37**
	%	**21.6**	**45.9**	**16.2**	**16.2**	-	**100**
4	ت	**11**	**17**	**6**	**3**	-	**37**
	%	**29.7**	**45.9**	**16.2**	**8.1**	-	**100**

5	ت	11	15	2	6	3	37
	%	29.7	40.5	5.4	16.2	8.1	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

2- نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني

تتضح إجابات الأفراد من خلال الجدول رقم (17.3) أدناه.

الجدول رقم (17.3): إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	التكرار (ت) النسبة (%)	الإجابات					الإجمالي
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
1	ت	29	8	-	-	-	37
	%	78.4	21.6	-	-	-	100
2	ت	14	15	3	5	-	37
	%	37.8	40.5	8.1	13.5	-	100
3	ت	18	10	2	7	-	37
	%	48.6	27	5.4	18.9	-	100
4	ت	15	18	2	2	-	37
	%	40.5	48.6	5.4	5.4	-	100
5	ت	14	19	1	3	-	37
	%	37.8	51.4	2.7	8.1	-	100
6	ت	14	17	1	5	-	37
	%	37.8	45.9	2.7	13.5	-	100
7	ت	11	12	10	3	1	37
	%	29.7	32.4	27	8.1	2.7	100
8	ت	9	16	7	4	1	37
	%	24.3	43.2	18.9	10.8	2.7	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

3- نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث

تتضح إجابات الأفراد من خلال الجدول رقم (18.3) أدناه.

الجدول رقم (18.3): إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	التكرار (ت) النسبة (%)	الإجابات					الإجمالي
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
1	ت	10	22	4	1	-	37
	%	27	59.5	10.8	2.7	-	100

2	ت	5	21	5	4	2	37
	%	13.5	56.8	13.5	10.8	5.4	100
3	ت	17	11	3	5	1	37
	%	45.9	29.7	8.1	13.5	2.7	100
4	ت	19	14	-	3	1	37
	%	51.9	37.8	-	8.1	2.7	100
5	ت	19	15	-	3	-	37
	%	51.4	40.5	-	8.1	-	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

4- نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع

تتضح إجابات الأفراد من خلال الجدول رقم (19.3) أدناه.

الجدول رقم (19.3): إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع

رقم الفقرة	التكرار (ت) النسبة (%)	الإجابات					الإجمالي
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
1	ت	17	13	5	2	-	37
	%	45.9	35.1	13.5	5.4	-	100
2	ت	15	18	3	1	-	37
	%	40.5	48.6	8.1	2.7	-	100
3	ت	14	17	2	4	-	37
	%	37.8	45.9	5.4	10.8	-	100
4	ت	9	19	7	2	-	37
	%	24.3	51.4	18.9	5.4	-	100
5	ت	7	24	4	-	2	37
	%	18.9	64.9	10.8	-	5.4	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة والفروق بين المتوسطات

نعالج ضمن هذا المبحث تحليل فقرات محاور الدراسة، ثم دراسة العلاقات الارتباطية لاختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي كانت كإجابات أولية على الأسئلة الفرعية المطروحة في هذه الدراسة، كما ندرس عدم وجود فروقات في الإجابات تبرر بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة المدروسة.

المطلب الأول: تحليل فقرات محاور الدراسة

يتم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T test لتحليل فقرات الاستبيان، حيث تكون الفقرة ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %، وتكون الفقرة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60[1]%، أما إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإن الفقرة تكون حيادية أي أن آراء أفراد العينة محايدة.

عدد الفئات بناء على مقياس ليكارت الخماسي هو خمسة، وبناء على عدد الفئات والمدى[2] نجد بأن طول الفئة[3] يساوي 0.8، مما يمكننا من تحديد الفئات كالآتي:

- الفئة الأولى: [1.00 إلى 1.79] : غير موافق تماما؛
- الفئة الثانية: [1.80 إلى 2.59] : غير موافق؛
- الفئة الثالثة: [2.60 إلى 3.39] : محايد؛
- الفئة الرابعة: [3.40 إلى 4.19] : موافق؛
- الفئة الخامسة: [4.20 إلى 5.00] : موافق تماما.

1- تحليل فقرات المحور الأول: تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية

يبين الجدول رقم (20.3) أدناه آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الأول.

الجدول رقم (20.3): تحليل فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الاجابات
1	هناك سهولة في نقل ملكية الأسهم بين المساهمين.	3.41	1.116	68.2	17.770	0.000	موافق

[1] تمثل نسبة الحياد بناء على مقياس ليكارت الخماسي والتي تحسب كما يلي: 3 / 5 = 0.60.
[2] المدى = أكبر قيمة ــ أصغر قيمة = 5 ــ 1 = 4
[3] طول الفئة = المدى / عدد الفئات = 4 / 5 = 0.8

2	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة.	3.89	0.699	77.8	33.889	0.000	موافق
3	يتم مراعاة مساواة تأثير التصويت بالنسبة للمساهمين.	3.73	0.990	74.6	22.912	0.000	موافق
4	يتم حماية حقوق مساهمي الأقلية من الممارسات الانتهازية.	3.97	0.897	79.4	26.938	0.000	موافق
5	يتم توزيع المهام والواجبات بين الأطراف داخل الشركة بطريقة عادلة وتضمن المساواة بين كل فئة.	3.68	1.292	73.6	17.303	0.000	موافق
جميع الفقرات		**3.735**	**0.601**	**74.7**	**37.744**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن:

- في الفقرة رقم 1: الوزن النسبي (68.2%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 3.41 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابة، أي أنه هناك سهولة في نقل ملكية الأسهم بين المساهمين.
- في الفقرة رقم 2: الوزن النسبي (77.8%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 3.89 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابة، أي أنه يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة.
- في الفقرة رقم 3: الوزن النسبي (74.6%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 3.73 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابة، ما يعني أنه يتم مراعاة تأثير التصويت بالنسبة للمساهمين.
- في الفقرة رقم 4: الوزن النسبي (79.4%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 3.97 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابة، أي أنه يتم حماية حقوق مساهمي الأقلية من الممارسات الانتهازية.
- في الفقرة رقم 5: الوزن النسبي (73.6%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 3.68 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابة، ما يدل على أنه هناك توزيع عادل ومتساوي للمهام والواجبات بين الأطراف داخل الشركات.

بصفة عامة، الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الأول يساوي 74.7% أي أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 والمتوسط الحسابي بلغ 3.73، ما يدل على ايجابية

الفقرات وموافقة أفراد العينة لما جاء فيها، هذا ما يبين أن هناك تأثير لتطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

2- تحليل فقرات المحور الثاني: تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية

يبين الجدول رقم (21.3) أدناه آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الثاني.

الجدول رقم (21.3): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الاجابات
1	تلتزم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بإعداد قوائم مالية سنوية ومقارنتها مع العام السابق.	4.78	0.417	95.6	69.724	0.000	موافق تماما
2	تفصح الشركة عن جميع عناصر القوائم المالية بشكل واضح وشفاف.	4.03	1.013	80.6	24.171	0.000	موافق
3	تفصح الشركة عن ملكية وعدد الاسهم المصرح بها لجميع المساهمين.	4.05	1.153	81	21.380	0.000	موافق
4	يتم الإفصاح عن المعلومات الكافية للمستخدمين في الوقت المناسب وبكل شفافية.	4.24	0.796	84.8	32.425	0.000	موافق تماما
5	تتمتع القوائم المالية للشركة بالمستوى المطلوب من الشفافية.	4.19	0.845	83.8	30.173	0.000	موافق
6	هناك وضوح وشفافية في توزيع المهام والمسئوليات داخل الشركة.	4.08	0.983	81.6	25.264	0.000	موافق
7	يتم الإفصاح عن الاجراءات المحاسبية وأسس القياس المحاسبي المتبعة في إعداد القوائم المالية في قائمة الملحق.	3.78	1.058	75.6	21.761	0.000	موافق
8	تعمل إدارة بورصة الجزائر على رفع مستوى الشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة فيها.	3.76	1.038	75.2	22.008	0.000	موافق
	جميع الفقرات	4.11	0.475	82.29	52.648	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن:

- في الفقرة رقم 1: الوزن النسبي (95.6%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 4.78 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون تماما على الإجابة، أي أن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم بإعداد قوائم مالية سنوية ومقارنتها مع العام السابق..
- في الفقرة رقم 2: الوزن النسبي (80.6%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 4.03 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابة، أي أن الشركة تفصح عن جميع عناصر القوائم المالية بشكل واضح وشفاف.
- في الفقرة رقم 4: الوزن النسبي (84.8%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 4.24 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون تماما على الإجابة، أي أنه يتم الإفصاح عن المعلومات الكافية للمستخدمين في الوقت المناسب وبطريقة شفافة.

بصفة عامة، الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 82.29% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 والمتوسط الحسابي بلغ 4.11، مما يدل على ايجابية الفقرات وموافقة أفراد العينة لما جاء فيها، هذا ما يبين أن هناك تأثير لتطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

3- تحليل فقرات المحور الثالث: تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية

يبين الجدول رقم (22.3) أدناه آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الثالث.

الجدول رقم (22.3): تحليل فقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الاجابات
1	هناك تحديد دقيق للإجراءات المتبعة في التسيير وتفصيل هذه الإجراءات.	4.11	0.699	82.2	35.772	0.000	موافق
2	يتوفر مجلس الإدارة على نظام يحدد عمليات الترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بطريقة واضحة وشفافة.	3.62	1.037	72.4	21.246	0.000	موافق
3	يتم تحديد الأهداف العامة للشركة بطريقة دقيقة.	4.03	1.166	80.6	21.002	0.000	موافق

4	تملك الشركة خطة استراتيجية شاملة مبنية على أساس أهداف بعيدة المدى.	4.27	1.018	85.4	25.519	0.000	موافق تماما
5	يتم تحديد مهام كل خانة في الهيكل التنظيمي بناء على أهداف الشركة.	4.35	0.857	87	30.889	0.000	موافق تماما
جميع الفقرات		4.075	0,652	81.51	38.018	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

من خلال الجدول السابق نجد أن:

- في الفقرة رقم 1: الوزن النسبي (82.2%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 4.11 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابة، أي أنه هناك تحديد واضح ودقيق لإجراءات التسيير وتفصيل هذه الإجراءات.
- في الفقرة رقم 2: الوزن النسبي (72.4%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 3.62 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابة، بمعنى أن مجلس الإدارة يتوفر على نظام لانتخاب أعضاء مجلس الادارة يتميز بالشفافية والوضوح.

بصفة عامة، الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثالث يساوي 81.51% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 والمتوسط الحسابي بلغ 4.075، ما يدل على ايجابية الفقرات وموافقة أفراد العينة لما جاء فيها، هذا ما يبين أن هناك تأثير لتطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

4- تحليل فقرات المحور الرابع: تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية

يبين الجدول رقم (23.3) أدناه آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الرابع.

الجدول رقم (23.3): تحليل فقرات المحور الرابع

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الاجابات
1	توجد تشريعات وقوانين واضحة تحدد مسئوليات كل طرف في الشركة.	4.22	0.886	84.4	28.941	0.000	موافق تماما
2	تملك الشركة هيكل تنظيمي يحدد الوظائف والمهام بشكل واضح في إطار حوكمة الشركات.	4.27	0.732	85.4	35.478	0.000	موافق تماما

3	يوجد نظام لتقييم الأداء داخل الشركة.	4.11	0.936	82.2	26.685	0.000	موافق
4	هناك توافق في الإجراءات الرقابية والقانونية المفروضة من طرف السوق المالي (بورصة الجزائر) مع ما يتم تطبيقه داخل الشركة.	3.95	0.815	79	29.463	0.000	موافق
5	يضمن مجلس الإدارة القدر الكافي من المساءلة والمتابعة للمسيرين.	3.92	0.894	78.4	26.672	0.000	موافق
جميع الفقرات		**4.091**	**0.601**	**81.83**	**41.407**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن:

- في الفقرة رقم 4: الوزن النسبي (79%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 3.95 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابة، أي أنه هناك توافق في الإجراءات الرقابية والقانونية المفروضة من طرف السوق المالي (بورصة الجزائر) مع ما يتم تطبيقه داخل الشركات.
- في الفقرة رقم 5: الوزن النسبي (78.4%) أكبر من 60% **ومستوى الدلالة أصغر من 0.05** هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، وبلغ المتوسط الحسابي 3.92 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابة، أي أن مجلس الإدارة يضمن القدر الكافي من المساءلة والمتابعة للمسيرين.

بصفة عامة، الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الرابع يساوي 81.83% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 والمتوسط الحسابي بلغ 4.091، ما يدل على ايجابية الفقرات وموافقة أفراد العينة لما جاء فيها، هذا ما يبين أن هناك تأثير لتطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمها نستخدم معامل ارتباط بيرسون، حيث لمعرفة نوع العلاقة بين المتغيرين نقارن مستوى دلالة الاختبار مع مستوى الدلالة 0.05، كذلك نقارن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة في برنامج SPSS مع قيمة معامل الارتباط r الجدولية. تبلغ قيمة r الجدولية في هذه الدراسة 0.3246[1].

[1] تحسب قيمة r عند درجة حرية 35 = 2-37 = n-2 ومستوى دلالة 0.05.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ الإنصاف ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية

الجدول رقم (24.3) أدناه يوضح صحة الفرضية من عدمها.

الجدول رقم (24.3): معامل الارتباط بين مبدأ الإنصاف والإفصاح وجودة المعلومات المالية

المحور	الإحصاءات	درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية
تطبيق مبدأ الإنصاف	معامل الارتباط r	0.743
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	37

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، كذلك قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.743 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.3246، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين تطبيق مبدأ الإنصاف ودرجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ الشفافية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية

الجدول رقم (25.3) أدناه يوضح اختبار الفرضية الثانية.

الجدول رقم (25.3): معامل الارتباط بين مبدأ الشفافية والإفصاح وجودة المعلومات المالية

المحور	الإحصاءات	درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية
تطبيق مبدأ الشفافية	معامل الارتباط r	0.829
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	37

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، كذلك قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.829 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي

تساوي 0.3246، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين تطبيق مبدأ الشفافية ودرجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ المسئولية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية

الجدول رقم (26.3) أدناه يوضح اختبار الفرضية.

الجدول رقم (26.3): معامل الارتباط بين مبدأ المسئولية والإفصاح وجودة المعلومات المالية

المحور	الإحصاءات	درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية
تطبيق مبدأ المسئولية	معامل الارتباط r	0.806
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	37

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، كذلك قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.806 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.3246، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين تطبيق مبدأ المسئولية ودرجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ التبعية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية

الجدول رقم (27.3) أدناه اختبار الفرضية الرابعة.

الجدول رقم (27.3): معامل الارتباط بين مبدأ التبعية والإفصاح وجودة المعلومات المالية

المحور	الإحصاءات	درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية
تطبيق مبدأ التبعية	معامل الارتباط r	0.811
	مستوى الدلالة	0.000

	حجم العينة	**37**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، كذلك قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.811 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.3246، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين تطبيق مبدأ التبعية ودرجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

المطلب الثالث: اختبار الفروق بين المتوسطات

يتم في هذا المطلب اختبار الفرضية الخامسة التي تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية بمستوى دلالة 0.05 بين اجابات أفراد العينة بسبب المعلومات الشخصية للأفراد والتي تمثل الجزء الثاني من الاستبيان.

الفرضية الخامسة: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة بسبب المعلومات الشخصية لهذه العينة

لاختبار هذه الفرضية، يتم استخدام تحليل التباين لمتغير واحد One-way ANOVA وهذا لإيجاد الفروق المعنوية بين المتوسطات لمتغير واحد أو ضمن عدة متغيرات[1]، حيث يدرس هذا التحليل تأثير المعلومات العامة والشخصية الممثلة في: العمر، سنوات الخبرة، الوظيفة، الدرجة العلمية والتخصص في الإجابة على محاور الاستبيان

1- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى العمر

يبين الجدول رقم (28.3) أدناه تحليل التباين لمتغير واحد لاختبار الفروق في إجابات الأفراد التي تعود إلى العمر.

الجدول رقم (28.3): نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب العمر

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	1.881	3	0.627	1.853	0.157
		داخل المجموعات	11.164	33	0.338		

[1] محمود مهدي البياتي، **تحليل البيانات الاحصائية باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS**، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 71.

		المجموع	13.044	36	-		
الثاني	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	0.502	3	0.167	0.724	0.545
		داخل المجموعات	7.634	33	0.231		
		المجموع	8.137	36	-		
الثالث	تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	0.394	3	0.131	0.291	0.832
		داخل المجموعات	14.914	33	0.452		
		المجموع	15.308	36	-		
الرابع	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	0.889	3	0.296	1.853	0.157
		داخل المجموعات	12.119	33	0.367		
		المجموع	13.008	36	-		
جميع المحاور		بين المجموعات	0.261	3	0.87	0.400	0.754
		داخل المجموعات	7.174	33	0.217		
		المجموع	7.435	36	-		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة الأربع أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة لكل محور أيضا أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.89[1]، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة بسبب العمر.

بصفة عامة نلاحظ أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.89، كذلك مستوى الدلالة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، هذا ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض الإفصاح وجودة المعلومات المالية بسبب العمر.

[1] قيمة F الجدولية عند درجة حرية (3، 33) وبمستوى الدلالة 0.05 تساوي 2.89.

2- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى عدد سنوات الخبرة

يبين الجدول رقم (29.3) أدناه تحليل التباين لمتغير واحد لاختبار الفروق في إجابات الأفراد التي تعود إلى عدد سنوات الخبرة.

الجدول رقم (29.3): نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب سنوات الخبرة المهنية

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	3.115	4	0.779	2.510	0.061
		داخل المجموعات	9.929	32	0.310		
		المجموع	13.044	36	-		
الثاني	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	1.079	4	0.270	1.223	0.320
		داخل المجموعات	7.058	32	0.221		
		المجموع	8.137	36	-		
الثالث	تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	0.225	4	0.056	0.119	0.975
		داخل المجموعات	15.083	32	0.471		
		المجموع	15.308	36	-		
الرابع	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	0.879	4	0.220	0.579	0.680
		داخل المجموعات	12.129	32	0.379		
		المجموع	13.008	36	-		
جميع المحاور		بين المجموعات	0.366	4	0.91	0.414	0.797
		داخل المجموعات	7.069	32	0.221		
		المجموع	7.435	36	-		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة الأربع أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة لكل محور أيضا أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.67[1]، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة بسبب عدد سنوات الخبرة المهنية.

بصفة عامة نلاحظ أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور أقل من قيمة F الجدولية، كذلك مستوى الدلالة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، هذا ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض الإفصاح وجودة المعلومات المالية بسبب عدد سنوات الخبرة.

3- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى الوظيفة

يبين الجدول رقم (30.3) أدناه تحليل التباين لمتغير واحد لاختبار الفروق في إجابات الأفراد التي تعود إلى الوظيفة.

الجدول رقم (30.3): نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب الوظيفة

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	0.886	4	0.222	0.583	0.677
		داخل المجموعات	12.158	32	0.380		
		المجموع	13.044	36	-		
الثاني	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	1.761	4	0.440	2.210	0.090
		داخل المجموعات	6.375	32	0.199		
		المجموع	8.137	36	-		
الثالث	تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	1.594	4	0.398	0.930	0.459
		داخل المجموعات	13.715	32	0.429		
		المجموع	15.308	36	-		

[1] قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 32) وبمستوى الدلالة 0.05 تساوي 2.67.

الرابع	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	3.240	4	0.810	2.654	0.051
		داخل المجموعات	9.767	32	0.305		
		المجموع	13.008	36	-		
جميع المحاور		بين المجموعات	1.683	4	0.421	2.341	0.076
		داخل المجموعات	5.752	32	0.180		
		المجموع	7.435	36	-		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة الأربع أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة لكل محور أيضا أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.67[1]، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة بسبب الوظيفة أو المهنة.

بصفة عامة نلاحظ أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور أقل من قيمة F الجدولية، كذلك مستوى الدلالة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، هذا ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض الإفصاح وجودة المعلومات المالية بسبب الوظيفة.

4- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى الدرجة العلمية

يبين الجدول رقم (31.3) أدناه تحليل التباين لمتغير واحد لاختبار الفروق في إجابات الأفراد التي تعود إلى الدرجة العلمية.

الجدول رقم (31.3): نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب الدرجة العلمية

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	0.009	2	0.004	0.012	0.989
		داخل المجموعات	13.305	34	0.383		

[1] قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 32) وبمستوى الدلالة 0.05 تساوي 2.67.

		المجموع	13.044	36	-		
الثاني	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	0.345	2	0.173	0.753	0.479
		داخل المجموعات	7.792	34	0.229		
		المجموع	8.137	36	-		
الثالث	تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	2.018	2	1.009	2.581	0.090
		داخل المجموعات	13.290	34	0.391		
		المجموع	15.308	36	-		
الرابع	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	0.776	2	0.388	1.078	0.351
		داخل المجموعات	12.232	34	0.360		
		المجموع	13.008	36	-		
جميع المحاور		بين المجموعات	0.388	2	0.194	0.936	0.402
		داخل المجموعات	7.047	34	0.207		
		المجموع	7.435	36	-		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة الأربع أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة لكل محور أيضا أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.28[1]، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة بسبب الدرجة العلمية.

بصفة عامة نلاحظ أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور أقل من قيمة F الجدولية، كذلك مستوى الدلالة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، هذا ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض الإفصاح وجودة المعلومات المالية بسبب الدرجة العلمية.

[1] قيمة F الجدولية عند درجة حرية (2، 34) وبمستوى الدلالة 0.05 تساوي 3.28.

5- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى التخصص

يبين الجدول رقم (32.3) أدناه تحليل التباين لمتغير واحد لاختبار الفروق في إجابات الأفراد التي تعود إلى التخصص.

الجدول رقم (32.3): نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب التخصص

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	1.093	3	0.364	1.006	0.402
		داخل المجموعات	11.951	33	0.362		
		المجموع	13.044	36	-		
الثاني	تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	2.450	3	0.817	1.738	0.070
		داخل المجموعات	5.687	33	0.172		
		المجموع	8.137	36	-		
الثالث	تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	1.029	3	0.343	0.793	0.507
		داخل المجموعات	14.279	33	0.433		
		المجموع	15.308	36	-		
الرابع	تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	بين المجموعات	0.715	3	0.238	0.639	0.595
		داخل المجموعات	12.293	33	0.373		
		المجموع	13.008	36	-		
جميع المحاور		بين المجموعات	1.219	3	0.406	2.156	0.112
		داخل المجموعات	6.216	33	0.188		
		المجموع	7.435	36	-		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة الأربع أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة لكل محور أيضا أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.89[1]، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة بسبب التخصص العلمي.

بصفة عامة نلاحظ أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور أقل من قيمة F الجدولية، كذلك مستوى الدلالة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، هذا ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض الإفصاح وجودة المعلومات المالية بسبب التخصص العلمي.

[1] قيمة F الجدولية عند درجة حرية (3، 33) وبمستوى الدلالة 0.05 تساوي 2.89.

خلاصة الفصل الثالث

قمنا بإجراء هذه الدراسة الميدانية بهدف تحليل العلاقة الموجودة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي نص عليها ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ودرجة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية، حيث تمثلت الدراسة الميدانية في إعداد استمارة استبيان مكون من جزئين، الجزء الأول منه مخصص لمشكلة الدراسة ومكون من أربع محاور اذ يمثل كل محور مبدأ من مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، أما الجزء الثاني فهو مخصص للمعلومات العامة والشخصية لأفراد العينة المدروسة.

بعد عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين تم توزيع الاستبيان على مسئولي ومديري عينة الدراسة التي حصرناها في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر وعددها ست شركات، علما أن محل الدراسة كان المديريات العامة للشركات السابقة الذكر وهذا قصد الوصول إلى المسئولين على مستوى الادارة العليا باعتبارهم المستخدمين الأساسيين للمعلومات المالية التي توفرها القوائم المالية.

بعد استرجاع الاستبيانات وفحصها قمنا بإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة عن طريق برنامج SPSS وهذا بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان واعتدالية التوزيع للبيانات، كذلك الصدق البنائي لفقرات الاستبيان، ثم تحليل آراء أو إجابات أفراد العينة في كل محور من محاور الاستبيان الأربعة وتحليل فقرات محاور الدراسة، ثم في الأخير القيام بالاختبارات اللازمة لمعرفة حقيقة فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليل الفروقات الموجودة بين المتوسطات باستخدام تحليل التباين لمتغير واحد.

الخاتمـــة العامـــة

الخاتمـــة العامـــة

بدأنا دراستنا هذه بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: **ما هو تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية ضمن القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر؟** وبدورها تتفرع هذه الاشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية تنبع من ضرورة التعرف على جوانب الموضوع، خاصة مفهوم الحوكمة والتعرف على العلاقة التي تربط بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي ينص عليها ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المالية، هذه المبادئ تتمثل في مبدأ الإنصاف، الشفافية، المسئولية والتبعية.

للإجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية للدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات كإجابات مسبقة وتم تقسيم العمل إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول خصص لدراسة موضوع حوكمة الشركات، هذا المفهوم الذي يتزايد الاهتمام به يوما بعد يوم وهيمنته على الساحة الاقتصادية لكونه يحمي حقوق المساهمين ويمنح مزيدا من الثقة لأصحاب المصالح داخل الشركات وخارجها مما يساعد على خلق جو مناسب للاستثمار في الشركات وكذا تسيير هذه الشركات بطريقة جيدة، شفافة وأخلاقية. تطرق الفصل الأول لتوضيح ظروف نشأة الحوكمة من خلال إبراز نظرية الوكالة والتعرف على الأزمات والفضائح المالية التي عجلت بظهور هذا المفهوم، ثم التعرف على مفهومها، أهدافها، خصائصها وباقي الجوانب المتعلقة بها كالآليات، المحددات والمبادئ، ثم دراسة مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر والتي تعتبر متغيرات هذه الدراسة، لأن الغرض من الدراسة هو اسقاطها على الواقع الاقتصادي والقانوني للجزائر.

كما تم التعمق أكثر في دراسة الإفصاح المحاسبي لأنه يشكل مع الشفافية الدعامتين الأساسيتين للحوكمة واللذان لا يمكن الاستغناء عنهما لنجاح الحوكمة، ذلك لأن الإفصاح يجنّب ويكشف التلاعبات الممكن حدوثها في المعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصالح مما يؤثر بطريقة أو بأخرى في اتخاذ القرارات، كما تعرفنا على العلاقة التي تربط بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والتي توصلنا إلى أنها علاقة تأثير تبادلية.

أما الفصل الثاني فخصصناه لموضوع المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات، بدراسة المعلومات المقدمة في القوائم المالية للشركات في الجزائر التي تبنت مجموعة من الاصلاحات كعصرنة المنظومة المحاسبية وذلك بتبني المعايير المحاسبية الدولية في صيغة النظام المحاسبي المالي والاستغناء عن المخطط المحاسبي الوطني، وهذا لمواكبة التغيرات والتطورات التي تحدث في المحاسبة والعالم الاقتصادي ككل، حيث أصبحت الممارسات المحاسبية تتجه نحو التوحيد عبر العالم والسبب الأهم في ذلك هو انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في أغلب دول العالم.

قمنا في هذا الفصل بتحديد مفهوم كل من النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية والتعرف على مكونات القوائم المالية وقواعد إعدادها ومستخدميها، والتعمق في المعلومات المالية بالتعرف على خصائص جودتها والمعايير التي تقيس هذه الجودة، ثم دراسة طبيعة العلاقات الموجودة بين كل من

حوكمة الشركات والنظام المحاسبي المالي والعلاقة بين الحوكمة والمعلومات المالية المحاسبية ومعرفة العلاقة التبادلية الثلاثية بين كل من الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية.

تناول الفصل الثالث والأخير الدراسة العملية التي جاءت لتكمّل الدراسة العلمية النظرية المستمدة من مختلف المراجع والمصادر، حيث قمنا في هذا الفصل بإجراء دراسة ميدانية على مجموعة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، اختيارنا لهذه العينة كان بهدف تحديد حجم العينة بطريقة دقيقة ولتحقيق التجانس بين أفراد العينة.

الدراسة الميدانية عبارة عن اعداد استبيان وتصحيحيه وفقا لتوجيهات وآراء مجموعة من الأساتذة المحكمين لغرض الحصول على النسخة النهائية للاستبيان والتي قمنا بتوزيعها على المسئولين والمديرين التنفيذيين في الإدارة العليا للشركات موضوع الدراسة، وبعد استرجاع الاستبيان وفحصه تمت المعالجة الاحصائية للبيانات الواردة فيه عن طريق البرنامج الاحصائي **SPSS** للتأكد أولا من أن محاوره صادقة لما وضعت لقياسه وتتميز بالثبات والاتساق البنائي، ثم القيام بالاختبارات اللازمة للوصول إلى اختبار الفرضيات وذلك بقبولها أو نفيها.

بناء على ما سبق ذكره وبعد التعرض لفصول الدراسة، تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج التي نراها مهمة فيما يخص الجانبين النظري والميداني، نستعرض مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها في الجانب الميداني دون إعادة ذكر النتائج التي تخص الجانب النظري التي سبق وأن ذكرناها في خلاصة كل فصل من الفصلين النظريين وهذا لتسليط الضوء على الجانب الميداني ونتائجه التي كانت كما يلي :

- إلمام عدد كبير من المسئولين بجوانب من مفهوم حوكمة الشركات، مما يفسر زيادة وعي الشركات بضرورة تطبيق هذا المفهوم الذي يعتبر حديثا على الساحة الاقتصادية الجزائرية؛
- تطبيق مبدأ الإنصاف داخل الشركات يؤثر بطريقة إيجابية في تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة درجة الإفصاح وذلك من خلال حرص الشركات على توفير المعلومات المالية لجميع الأطراف وبطريقة عادلة ومتساوية وتوزيع المهام والواجبات بنفس الطريقة، بالإضافة إلى الحق الذي يملكه الملاك في مساءلة مجلس الإدارة. هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية بين تطبيق مبدأ الشفافية وزيادة معدل الإفصاح في المعلومات المالية وجودتها، وتعود هذه العلاقة إلى التزام الشركات بإعداد قوائم سنوية ومقارنتها مع العام السابق، الأمر الذي يسمح لأصحاب المصالح داخل الشركة وخارجها من تكوين فكرة عن نشاط الشركة وتغيراته السنوية، كذلك التزام الشركات بالإفصاح عن جميع عناصر القوائم المالية، الاجراءات المحاسبية والمعلومات الكافية للمستخدمين في الوقت المناسب وبطريقة واضحة وشفافة مما يجعل القوائم المالية للشركات تتمتع بالمستوى المطلوب من الشفافية والجودة، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- هناك تحديد دقيق لإجراءات التسيير والمسئوليات داخل الشركات بناء على امتلاك الشركات لخطة استراتيجية مبنية على أساس أهداف بعيدة المدى، هذه الأخيرة بنيت على أساس معلومات موثوقة وذات مصداقية، وهذا ما يجعلنا نؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

- تتوفر على مستوى الشركات تشريعات وقوانين واضحة تحدد مسئوليات كل طرف، كما تتوفر على نظام لتقييم الأداء بناء على المسئوليات والصلاحيات الممنوحة، مما يجعل تطبيق مبدأ التبعية يساهم بشكل كبير في زيادة درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية المقدمة من طرف المحاسبين ومسئولي المالية والمحاسبة وهذا تحت رقابة مجلس الإدارة الذي يضمن المساءلة والمتابعة للمسيرين، هذا ما يستدعي إثبات صحة الفرضية الرابعة؛
- بناء على اختبار تحليل الفروق بين المتوسطات الذي يعتمد على تحليل التباين الأحادي تبين أن المعلومات الشخصية لأفراد العينة المدروسة والمتمثلة في: العمر، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة، الدرجة العلمية والتخصص، لا تؤثر في إحداث فروق في الإجابات بين أفراد عينة الدراسة. هذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

بناء على ما سبق ذكره من النتائج يمكننا الحكم بأن تطبيق مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر والتي نص عليها ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر والمتمثلة في أربع مبادئ هي: الإنصاف، الشفافية، المسئولية والتبعية يساهم ويؤثر بشكل ايجابي في زيادة درجة الإفصاح وتحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال الزام المسئولين على المحاسبة والمالية بإعداد قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية وتتوفر على المعلومات الكافية وتقديمها في الوقت المناسب للمستخدمين حتى تفيد في اتخاذ القرارات، ومسئوليتهم أمام مجلس الإدارة فيما يخص المعلومات المقدمة.

انطلاقا من النتائج السابقة الذكر ارتأينا تقديم بعض التوصيات التي نلخصها كما يلي:

- توفير مجموعة من القوانين أو اللوائح والعمل على تطبيقها والتي من شأنها أن تحمي حقوق المساهمين وخاصة مساهمي الأقلية داخل الشركات وهذا في سبيل كسب ثقتهم وزيادة حجم الاستثمارات؛
- توسيع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية من أجل الاستفادة من مزاياها وذلك عن طريق تكوين مسئولي الشركات في موضوع الحوكمة وكذا عقد مؤتمرات وملتقيات حول الموضوع بإشراك العاملين والمهنيين حتى يكون هناك تكامل بين الجانبين الأكاديمي والمهني؛
- تنمية الوعي لمفهوم الحوكمة داخل الوسط الجامعي وذلك بتوسيع تدريسه للطلبة الذين هم إطارات الشركات في المستقبل لغرس مبادئ ومزايا الحوكمة فيهم؛
- إخضاع المؤسسات الاقتصادية للعديد من الهيئات الرقابية لضمان سير الأعمال بشكل جيد؛
- خلق آليات رقابية وتفعيلها والتي من شأنها مراقبة مسار إعداد وتقديم القوائم المالية لاكتشاف الثغرات والانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب حتى تكون مفيدة لاتخاذ القرارات؛
- تفعيل وتثمين كل مبادرة من شأنها أن تساهم في تطبيق الحوكمة داخل الشركات الجزائرية لأن تطبيقها بشكل سليم هو إعادة الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية، ونخص بالذكر هنا ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الذي هو أول دليل للحوكمة في الجزائر وكذا النظام المحاسبي المالي الذي يمكن اعتباره أول خطوة لتطبيق الحوكمة في الجزائر؛
- العمل على تفعيل دور مجلس الادارة في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي والشفافية التي تؤدي حتما إلى تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية وتمكين كل الأطراف أصحاب المصلحة من القوائم المالية للشركات؛

- تكييف وتحيين آليات حوكمة الشركات المطبقة بشكل دائم ومستمر لتواكب التغيرات والتطورات التي تقع في العالم الاقتصادي.

وفي الأخير، لا تخلو أي دراسة من نقائص أو عيوب، حيث لا زالت هناك الكثير من المواضيع الممكن التطرق إليها مستقبلا مع تفعيل حوكمة الشركات في الجزائر مع مرور السنوات، من هذه المواضيع يمكننا ذكر:

- دراسة تأثير تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات؛
- دور حوكمة الشركات في ضبط وتحسين نظام المعلومات المحاسبي؛
- أثر تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية.

المراجـــع

المراجـــع

أولا- باللغة العربية

الكتـــب

1. ابراهيم نور عبد الناصر وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة، الأردن، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، 2005.
2. أحمد لطفي أمين السيد، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
3. أحمد لطفي أمين السيد، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
4. أحمد لطفي أمين السيد، **نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية)**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
5. أحمد لطفي أمين السيد، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2006.
6. باطويح محمد عمر، **الحوكمة ... تشريع وثقافة وسلوك**، حوكمة الشركات، مكتبة آفاق، الكويت، 2011.
7. بشكير عزام، مرزوق ناصر، **مدخل إلى المحاسبة وفق SCF**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011.
8. بوتين محمد، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
9. البياتي محمود مهدي، القاضي دلال، **منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
10. البياتي محمود مهدي، **تحليل البيانات الاحصائية باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS**، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
11. الجعارات خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
12. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية**، شركة مطابع الخط، الأردن، 1999.
13. حجازي وجدي حامد، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011.
14. حنان حلوة رضوان، البلداوي نزار فليح، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
15. حنان حلوة رضوان، **تطور الفكر المحاسبي**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، 2009.

16. الخداش حسام الدين مصطفى وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة السادسة، 2009.
17. الخضيري محسن أحمد، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2005.
18. خنفر مؤيد راضي، المطارنة غسان فلاح، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
19. الشيخ فهمي مصطفى، **التحليل المالي**، SME Financial، فلسطين، 2008، الطبعة الأولى.
20. الصبان محمد سمير وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات**، الدار الجامعية، مصر، 2000.
21. عبد العال طارق حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
22. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
23. علاوي لخضر، **نظام المحاسبة المالية**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011.
24. عمران محمد، **البورصة المصرية وحوكمة الشركات**، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2007.
25. فوستر جورج، **تحليل القوائم المالية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2011.
26. القاضي حسين، حمدان مأمون، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
27. القاضي حسين، حمدان مأمون، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، الطبعة الأولى.
28. مركز عمان لحوكمة الشركات، **حوكمة الشركات**، حوكمة الشركات، مكتبة آفاق، الكويت، 2011.
29. منير محمد وآخرون، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، دار وائل، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
30. موسى محمد ابراهيم، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010.
31. هندي منير ابراهيم، **حوكمة الشركات: مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.

➢ **المذكرات والأطروحات الجامعيـــة**

32. أبو حمام ماجد اسماعيل، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

33. أبو سمرة حامد أحمد صالح، **معوقات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
34. اسماعيل علي عبد الجابر الحاج علي، **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
35. آل غزوي حسين عبد الجليل، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2010.
36. بادن عبد القادر، **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007– 2008.
37. بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008–2009.
38. بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010–2011.
39. بودربالة سارة حدة، **دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة المالية للتسيير**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007.
40. بوسبعين تسعديت، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2009–2010.
41. تودرت آكلي، **التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2007)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008–2009.
42. جوده فكري عبد الغني محمد، **مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
43. حبيب خالد صبحي، **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
44. حسياني عبد الحميد، **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009–2010.
45. الحسيني خالد هاني، **مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
46. الحلو محمد نعيم ، **دور المعلومات المحاسبية في تحقيق عوائد غير عادية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
47. حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007–2008.
48. خليل هاني محمد، **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

49. زرقي عمار، **التعهيد بإدارة الصيانة كاختيار استراتيجي للمؤسسة الصناعية، مدخل لتحسين الانتاجية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.
50. زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
51. زيرق سوسن، **الإفصاح المحاسبي عن قرض الإيجار في النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012.
52. سالم فضل كمال، **مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
53. السبيعي فارس بن علوش بن بادي، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2010.
54. شبير أحمد عبد الهادي، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
55. الشعلان صالح بن ابراهيم، **مدى امكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي**، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، 2008.
56. شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008–2009.
57. الشيخ عبد الرزاق حسن، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012.
58. الطرمان أنس محمود، **دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.
59. طلبة أميرة، **أثر الإفصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم**، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008–2009.
60. الطويل عمار أكرم عمر، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
61. طيبي نادية، **الحوكمة في ظل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010–2011.
62. العازمي وليد خالد حميد، **أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
63. العازمي يوسف أرشيد حبيب، **أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

64. عاشور عثمان زياد، **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
65. العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
66. عبد الصمد عمر علي، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر، 2008– 2009.
67. العزايزة ممدوح محمد، **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
68. عطا العلول عبد المنعم، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة –فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
69. غلاب فاتح، **تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010–2011.
70. فداق أمينة، **تأثير آليات حوكمة المؤسسات الجزائرية الاقتصادية على جودة المراجعة الخارجية**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008– 2009.
71. فرج الله محمد موسى، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية في ظل ظروف عدم التأكد**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
72. قباجه عدنان عبد المجيد عبد الرحمن، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008.
73. قرقاد عادل، **أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2011–2012.
74. قمان عمر، **مدى مساهمة المراجعة المالية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2011–2012.
75. المجهلي ناصر محمد علي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008–2009.
76. محسن محمد فايق عبد الرحمن، **مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
77. مداحي عثمان، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008–2009.

78. المطيري علي مانع صنيهيت شرار، **دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
79. مهاوة أمال، **امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010-2011.
80. موسى أسامة محمود، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
81. وادي مدحت فوزي عليان، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2006.

➢ **الملتقيـــات**

82. بحري علي، **أثر تحقيق الحوكمة المحاسبية على جودة نظام المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012.
83. بديسي فهيمة، **الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010.
84. بريش عبد القادر، حمو محمد، **البعد السلوكي و الأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية**، الملتقى الدولي الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009.
85. بلعادي عمار، جاوحدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010.
86. بلعزوز بن علي، حبار عبد الرزاق، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009.
87. بن أعمارة منصور، **حولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012.
88. بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.

89. بن عيشي عمار، عمري سامي، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010.

90. بن فرج زوينة، **الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية**، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2007.

91. بن فرج زوينة، **التحكم في الإفصاح والتحفظ المحاسبي ضرورة للحكم على ذكاء المحاسب**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012.

92. بوعشة مبارك، بوشوشة هبة، **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في ادارة الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات، الفرص، الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 3-5 نوفمبر 2009.

93. بوعظم كمال ، زايدي عبد السلام، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 18- 19 نوفمبر 2009.

94. بوقرة رابح، عريوة محاد، **استشراف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية في إطار معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لتفعيل رقابتها وتحسين أدائها المصرفي**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2012.

95. جميل أحمد، سفير محمد، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.

96. جوادي توفيق، **اصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2011.

97. جودي محمد رمزي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.

98. حامد نور الدين، ساسي فطيمة، **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والادري للقطاع الخاص الجزائري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.

99. حساني رقية، كرامة مروة، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.

100. حميداتو صالح وآخرون، **دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29– 30 نوفمبر 2011.

101. خترومي يمينة، **تكيف الجزائر مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7– 8 ديسمبر 2010.

102. خليل عبد الرزاق، عبدي نعيمة، **الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية -IAS IFRS**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13– 14 ديسمبر 2011.

103. خميلي فريد، شوق فوزي، **دور لجان المراجعة في ارساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4– 5 ديسمبر 2012.

104. خنشور جمال، خير الدين جمعة، **دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06– 07 ماي 2012.

105. خيري عبد الكريم، عياد السعدي، **مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4– 5 ديسمبر 2012.

106. دادن عبد الغني، دادن عبد الوهاب، **المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب معيار IAS 32-39 وحول الصنف الأول والخامس**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29– 30 نوفمبر 2011.

107. دشاش عبد القادر، منيسة جمال حود، **قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29– 30 نوفمبر 2011.

108. رحماني موسى، جودي سامية، **حوكمة تقنية المعلومات أداة استراتيجية لحماية أمن المعلومات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06– 07 ماي 2012.

109. رحيم حسين، بن فرج زوينة، **قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البليدة، الجزائر، 2011.

110. الرفاعي خليل وآخرون، **اثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين**، الملتقى العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على

منظمات الأعمال "التحديات، الفرص، الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 3-5 نوفمبر 2009.

111. رقايقية فاطمة الزهراء، **مساهمة دقة القياس المحاسبي والإفصاح في جودة المعلومة المالية**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012.

112. رواني بوحفص، شرقي مهدي، **الاصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 18- 19 نوفمبر 2009.

113. زايد مراد، ترغيني صبرينة، **البعد الاستراتيجي لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.

114. الساعدي مؤيد، البياتي قاسم علي عمران، **فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 201.

115. شارف خوجة الطيب، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2007.

116. شحادة عبد الرزاق، البرغوثي سمير ابراهيم، **ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009.

117. شريف عمر، بن زروق زكية، **علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010.

118. شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

119. شين فيروز، شين نوال، **دور آليات الحوكمة في تعزيز المسئولية الاجتماعية للمنظمة**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.

120. صديقي مسعود، دريس خالد، **دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010.

121. صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **محددات الإفصاح في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012.

122. صديقي مسعود، **فاعلية الاصلاح المحاسبي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29–30 نوفمبر 2011.
123. صرارمة عبد الوحيد، **النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7– 8 ديسمبر 2010.
124. ضيف الله محمد الهادي، **الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4– 5 ديسمبر 2012.
125. طاري محمد العربي، **حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06– 07 ماي 2012.
126. العايب عبد الرحمن، **ميكنزمات تحفيز المسيرين كأحد محددات حوكمة الشركات وتأثيرها في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20– 21 أكتوبر 2009.
127. عبادي فاطمة الزهراء، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البليدة، الجزائر، 2011.
128. عبة فريد، طبني مريم، **دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06– 07 ماي 2012.
129. عبود سالم محمد، **الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية**، المؤتمر العلمي الثالث، الأردن، 28–29 أفريل 2009.
130. عثماني أحسين، شعابنية سعاد، **النظام المحاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06– 07 ماي 2012.
131. عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، **آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري والإبداع المحاسبي – ارتباطات وسياسات**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29– 30 نوفمبر 2011.
132. عزاوي أعمر، بوزيد سايح، **دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29– 30 نوفمبر 2011.
133. علة مراد، قمان عمر، **دور المراجعة في ترقية الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4– 5 ديسمبر 2012.

134. قايد نور الدين احمد، **دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.
135. قندوز عبد الكريم أحمد، **الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي**، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، جامعة الكويت، 15- 16 ديسمبر 2010.
136. قورين حاج قويدر، **الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010.
137. مخلوف أحمد، زغدار أحمد، **مدى تأثير مبادئ الريادة في منظمات الأعمال واستخدامها كمدخل لتحسين القوائم المالية**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29- 30 نوفمبر 2011.
138. مزريق عاشور، معموري صورية، **حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الاداري وامكانية التجسيد الفعلي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.
139. موسي سهام، خالدي فراح، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.
140. نصر عبد الكريم، **تقييم تجربة الإدراج والإفصاح في سوق فلسطين للأوراق المالية**، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، 2007.
141. نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29- 30 نوفمبر 2011.
142. نوري بتول محمد، سلمان علي خلف، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010.
143. هوام جمعة، لعشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2010.
144. يحياوي نعيمة، بوسلمة حكيمة، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012.
145. يوسفي رشيد، بلهادف رحمة، **الإفصاح المحاسبي وأهميته في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4- 5 ديسمبر 2012.

➢ المجلات العلميـــة

146. ابراهيم عبد السلام، **حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة / دراسة تحليلية في عدد منظمات صناعة التأمين العامة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، عدد 2، 2009.
147. أبو فضة مروان محمد، **عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، فلسطين، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 2009.
148. احمد سامح محمد رضا رياض، **دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، مجلد 7، عدد 1، 2011.
149. الجعفري وسن عبد الصمد نجم، **دور مراقب الحسابات ومسئوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية**، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق، 2006.
150. جودي محمد رمزي، **اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السادس، 2009.
151. الحربي محمد بن محمد احمد، **درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، الأردن، مجلد 1، عدد 6، 2012.
152. حمادة رشا، **أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 26، عدد أول، 2010.
153. حميدي زينب عباس، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب**، مجلة الإدارة والاقتصاد، السعودية، عدد 75، 2009.
154. خالف علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسياASEAN**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009.
155. الشواورة فيصل محمد، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الاردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 25، عدد 2، 2009.
156. صدام محمد محمود وآخرون، **أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الاداري في جودة معلومات التقارير المالية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، مجلد 4، عدد 7، 2011.
157. عادل أحمد، **ماليزيا واندونيسيا تطورات ما بعد الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر، 2003.
158. القرني أحمد عبد القادر، **مسببات عدم افصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقا لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، السعودية، مجلد 24، عدد 2، 2010.

159. قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 10، 2012.
160. قوناش أنور هاقان، **أزمة شرق آسيا: عبر لبلدان منظمة المؤتمر الاسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، تركيا، 2001.
161. كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009.
162. المشهداني عمر اقبال توفيق، **تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، عدد 02، 2013.
163. المعتاز إحسان بن صالح، **أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، مجلد 22، عدد 1، 2008.
164. نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، عدد 9، 2013.

➢ **منشـــورات أخرى**

165. أبو العطا نرمين، **حوكمة الشركات .. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر.
166. **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشان حوكمة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 2004.
167. **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر GOAL**، الجزائر، 2009.
168. هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف والمفاهيم)**، السعودية، 2003.
169. يوسف محمد حسن، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، بنك الاستثمار القومي، 2007.
170. يوسف محمد طارق، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات**، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
171. يوسف محمد طارق، **حوكمة الشركات، الحوكمة والإصلاح المالي والإداري**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.

ثانيا– باللغة الأجنبية

➢ **Les ouvrages**

1. Ayed Amor, **comptabilité financière de l'entreprise,** Les editions C.L.E., Tunisie, 2008.
2. Bancel Franck, **La gouvernance des entreprises**, Economica, Paris, France, 1997.

3. Blatrix Florence et autres, **Comptabilité et finance d'entreprise**, Fontaine Picard, France, 2007.
4. Cerrada Karine et autres, **Comptabilité et analyse des états financiers**, De boeck, Belgique, 2eme édition, 2008.
5. Chlala Nadi et autres, **Comptabilité intermédiaire : les passifs**, ERPI, Canada, 2eme édition, 2005.
6. Chlala Nadi et autres, **Comptabilité intermédiaire : les placements, les produits et l'information financière**, ERPI, Canada, 2eme édition, 2005.
7. Collectif EPBI, **Système comptable financier SCF**, Pages bleues, Algérie, 2010.
8. Collier Paul M., Accounting for managers, John Wiley and Sons Ltd, England, 2003.
9. Colmant Bruno et autres, **Comptabilité financière Normes IAS-IFRS**, Pearson éducation, France, 2008.
10. Depret Marc Hubert et autres, **Gouvernement d'entreprise**, De boeck, Belgique, 2005.
11. Filippi Lionel, Janin Rémi, **Lire et analyser l'information financière de l'entreprise**, Presses Universitaires de Grenoble, France, 2006.
12. Haddad S. et autres, **Les états financiers**, Pages bleues, Algérie, 2010.
13. Huns Mary A. et Autres, **La gouvernance au cœur des politiques des organisations sportives**, De boeck, Bruxelles, Belgique, 1ere édition, 2001.
14. Igalens Jacques, Point Sébastien, **Vers une nouvelle gouvernance des entreprises**, Dunod, France, 2009.
15. International Financial corporation, **Dialogue avec les parties prenantes**, Etats-Unis, 2007.
16. Kaddouri A., Mimeche A., **Cours de comptabilité finanicère**, ENAG, Algérie, 2009.
17. **La gouvernance d'un établissement de santé et de services sociaux**, Association Québécoise d'établissements de santé et de services sociaux, Canada, 2006.
18. Lacoste Olivier, **Comprendre les crises financières**, Eyrolles, Paris, France, 2009.
19. Laroche D. Claude et autres, **Le gestionnaire et les états financiers**, Renouveau Pédagogique Inc. Canada, 4eme édition, 2004.
20. Launois Serge, **Comptabilité financière**, Presses universitaires de France, France, 10eme édition corrigée, 2003.
21. Lozato Michel, Nicolle Pascal, **Gestion des investissements et de l'information financière**, Dunod, France, 2eme édition, 2003.
22. Meier Olivier, Schier Guillaume, **Entreprises multinationales**, Dunod, Paris, France, 2005.
23. Ménard Louis et autres, **Comptabilité intermédiaire : Le cadre conceptuel et les états financiers**, ERPI, Canada, 2eme édition, 2005.
24. Merzouk N., Bechkir A., **Initiation à la comptabilité selon le SCF**, Pages bleues, Algérie, 2010.
25. Michailesco Céline, **Qualité de l'information comptable**, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, France, 2009.
26. Pérez Roland, **La gouvernance de l'entreprise**, La découverte, Paris, France, 2003.
27. Pesin B., Ronsin E., **Production et analyse de l'information financière**, Casteilla, Paris, France, 2007.

28. Pigé Benoit, **gouvernance contrôle et audit des organisations**, Economica, Paris, France, 2008.
29. Ploix Hèlène, **Gouvernance d'entreprise**, pearson Education, Paris, France, 2ème édition, 2006.
30. Sahraoui Ali, **Comptabilité Financière**, Berti Editions, Algérie, 2011.
31. Wirtz Peter, **Les meilleures pratiques de gouvernance d'entreprise**, la découverte, Paris, France, 2008.

➢ **Les thèses et les mémoires**

30. Duncan Anne Laure Ser, **Le contrôle dans la relation client- fournisseur à l'international – le cas des PME française à l'égard de leurs fournisseurs chinois**, thèse de doctorat, université de Pau et des pays de l'Adour, France, 2008.
31. Hamel Abdelmalek, **Le rôle du comité d'audit dans la gouvernance de l'entreprise**, mémoire magister, Ecole supérieure de commerce, Alger, Algérie, 2007-2008.
32. Houas Mohamed, **L'apport informationnel du système comptable financier aux parties prenantes de l'entreprise en Algérie**, Mémoire de magister, Ecole supérieure de commerce, Algérie, 2010-2011.
33. kaci Amel, **Une gouvernance d'entreprise antifraude pour le secteur bancaire algérien**, mémoire de magister, Ecole supérieure de commerce, Alger, Algérie, 2008-2009.
34. Larmande François, **Contributions à l'analyse économique de la rémunération des dirigeants**, thèse de doctorat, Ecole polytechnique, Paris, France, 2003.
35. Ledentu Florent, **Système de gouvernance d'entreprise et présence d'actionnaires de contrôle : le cas suisse**, thèse de doctorat, université de Fribourg, suisse, 2008.
36. Nejjar Wafae Nada, **Contribution a l'analyse des mécanismes de gouvernance explicatifs de la qualité de la communication financière**, thèse de doctorat, Université d'Orléans, France, 2011.

➢ **Les colloques scientifiques**

37. Arif Salah –Eddine, Djafri Omar, **Au-delà d'un simple changement d'une nomenclature comptable :**

38. Carassus David, Gardes Nathalie, **Audit légal et gouvernance d'entreprise**, conférence internationale de l'enseignement et la recherche en comptabilité, Bordeaux, France, Septembre 2005.
39. Hasan Iftekhar et autres, **Corporate governance, investor protection, and firm performance in MENA countries**, the economic research forum, Egypt, 2011.
40. **La mise en oeuvre du Système Comptable Financier algérien**, colloque international sur le système comptable financier face aux normes comptables internationales (IAS-IFRS), Université de Blida, Algérie, 2011.
41. Mokhefi Amine, **Analyse comparative entre le référentiel IFRS et le cadre Algérien**, Colloque sur le réforme comptable en Algérie, Ouargla, Algérie, 2011.

42. Mokhfi Amine, Ahmed Elhaj Bouroba, **Examen empirique des principaux systèmes de gouvernance dans le monde d'entreprise**, colloque nationale sur la gouvernance d'entreprise, Biskra, Algérie, 2012.
43. Piot Charles, **relations d'agence, opportunités de croissance et notoriété de l'auditeur externe : une étude empirique du marché français**, 21eme congrès de l'AFC, France, 2000.
44. Trébucq Stéphane, Chatelin Céline, **stabilité et évolution du cadre conceptuel en gouvernance d'entreprise : Un essai de synthèse**, communication pour les neuvièmes journées d'histoire de la comptabilité et du management, Université de Paris –Dauphine, France, Mars 2003.

- **Les revues scientifiques**

45. Brickey Kathleen F., **From Enron to Worldcom and beyond : life and crime after Sarbanes –Oxley**, Washington university law quarterly, United States of America, Vol. 81, 2003.
46. Charreaux Gérard, **Corporate governance theories : from micro theories to national systems theories**, FARGO, centre de recherche en finance, architecture et gouvernance des organisations, Canada, 2004.
47. Eisenhardt Kathleen M., **Agency theory : An assessment and review**, Academy of management review, United States of America, Vol. 14, No. 1, 1989.
48. Heath Joseph, Norman Wayne, S**takeholder theory, corporate governance and public management what can the history of state-run entreprises teach us in the post-Enron era**, Journal of business ethics, Pays Bas, 2004.
49. Jensen M. and Meckling, **theory of the firm : managerial behaviour, agency costs, and ownership structure**, journal of financial economics, United States of America, 1976.
50. Karunatilleka Eshan, **The asian economic crisis, economic policy and statistics section**, House of commons library, England, 1999.
51. Koubaa Hanane Ben Ayed, **L'impact des mécanismes internes de gouvernement d'entreprise sur la qualité de l'information**, La place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, France, 2009.

- **Autres publications**

52. **Guide de la bonne gouvernance local**, Association de développement local méditerranéen, Maroc, 2006.
53. International institute for environment and development, **Analyse du pouvoir des parties prenantes**, Royaume-Unis, 2005.
54. **Transparence du secteur public et politique de l'investissement international**, OECD, 2003.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: الاستبيان باللغة العربية

المدرسة العليا للتجارة

الباحث: تغليسية لمين
طالب ماجستير

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعى هذا الاستبيان لإيضاح **تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات**[1] **على درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية** ضمن القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، وهو بمثابة أداة لا بد منها والتي يستعان بها لإعداد مذكرة ماجستير في العلوم التجارية والمالية تخصص محاسبة، مراجعة وتدقيق بعنوان **تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض الإفصاح وجودة المعلومات المالية.** للتمكن من الإجابة على الأسئلة الفرعية الواردة فيها، حيث أن صحة ونتائج الدراسة تتوقف على دقة إجاباتكم.

ملاحظة: المعلومات المتحصل عليها ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لغرض علمي أكاديمي.

الاستبيان مكون من 4 صفحات ومترجم إلى اللغة الفرنسية.

[1] **حوكمة الشركات** هي إطار القواعد، الاجراءات، والتطبيقات التي تبين المسئوليات والحدود وتضبطها فيما يخص قيادة الأفراد والشركات.

الجزء الأول: تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية ضمن القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر
الرجاء وضع علامة (✓) في خانة الاجابة المناسبة

	المحور الأول: تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	تعد المساواة في معاملة جميع الأطراف ذات المصلحة من أهم ضوابط حوكمة الشركات.					
2	هناك سهولة في نقل ملكية الأسهم بين المساهمين.					
3	يتم تعويض الأطراف ذات الصلة مهما كان وزنهم داخل الشركة في حالة انتهاك حقوقهم.					
4	يتم توفير المعلومات المالية لجميع الأطراف بطريقة عادلة ومتساوية.					
5	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة.					
6	يتم مراعاة مساواة تأثير التصويت بالنسبة للمساهمين.					
7	يتم حماية حقوق مساهمي الأقلية من الممارسات الانتهازية.					
8	يتم توزيع المهام والواجبات بين الأطراف داخل الشركة بطريقة عادلة وتضمن المساواة بين كل فئة.					

	المحور الثاني: تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	تلتزم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بإعداد قوائم مالية سنوية ومقارنتها مع العام السابق.					
2	تفصح الشركة عن جميع عناصر القوائم المالية بشكل واضح وشفاف.					
3	تفصح الشركة عن ملكية وعدد الاسهم المصرح بها لجميع المساهمين.					
4	يتم الإفصاح عن المعلومات الكافية للمستخدمين في الوقت المناسب وبكل شفافية.					
5	تتمتع القوائم المالية للشركة بالمستوى المطلوب من الشفافية.					
6	هناك وضوح وشفافية في توزيع المهام والمسئوليات داخل الشركة.					

7	يتم الإفصاح عن الاجراءات المحاسبية وأسس القياس المحاسبي المتبعة في إعداد القوائم المالية في قائمة الملحق.					
8	تعمل إدارة بورصة الجزائر على رفع مستوى الشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة فيها.					

	المحور الثالث: تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	هناك تحديد دقيق للإجراءات المتبعة في التسيير وتفصيل هذه الإجراءات.					
2	يتوفر مجلس الإدارة على نظام يحدد عمليات الترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بطريقة واضحة وشفافة.					
3	يتم تحديد الأهداف العامة للشركة بطريقة دقيقة.					
4	تملك الشركة خطة استراتيجية شاملة مبنية على أساس أهداف بعيدة المدى.					
5	يتم تحديد مهام كل خانة في الهيكل التنظيمي بناء على أهداف الشركة.					

	المحور الرابع: تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	توجد تشريعات وقوانين واضحة تحدد مسئوليات كل طرف في الشركة.					
2	تملك الشركة هيكل تنظيمي يحدد الوظائف والمهام بشكل واضح في إطار حوكمة الشركات.					
3	يوجد نظام لتقييم الأداء داخل الشركة.					
4	هناك توافق في الإجراءات الرقابية والقانونية المفروضة من طرف السوق المالي (بورصة الجزائر) مع ما يتم تطبيقه داخل الشركة.					
5	يضمن مجلس الإدارة القدر الكافي من المساءلة والمتابعة للمسيرين.					

المجموعة الثانية: معلومات عامة

الرجاء وضع علامة (✓) في خانة الاجابة المناسبة

2- العمر

☐ من 20 إلى 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ أكبر من 50 سنة

2- عدد سنوات الخبرة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة

☐ من 16 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة

2- الوظيفة

☐ مدير عام ☐ عضو مجلس إدارة ☐ مدير تنفيذي ☐ رئيس دائرة

وظيفة أخرى يطلب تحديدها: .....

2- الدرجة العلمية

☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

مؤهل آخر يطلب تحديده: .....

2- التخصص

☐ محاسبة ☐ مالية ☐ إدارة أعمال تخصص آخر يطلب تحديده:

.....

في الأخير، شكرا على حسن تفهمكم

الباحث: تغليسية لمين
ماجستير بالمدرسة العليا للتجارة

الملحق رقم 02: الاستبيان باللغة الفرنسية

Ecole supérieure de commerce

Tarhlissia lamine
Etudiant Magister

Questionnaire

Ce questionnaire cherche à préciser l'impact de l'application des principes de la gouvernance d'entreprise sur le degré de divulgation et de la qualité des informations financières dans les états financiers d'entreprises cotées en bourse, qui sert d'outil nécessaire à la préparation d'une thèse de magister en science commerciales et financières option : Comptabilité, audit et contrôle, intitulé : **l'application des principes de la gouvernance d'entreprise[1] pour la divulgation et la qualité des informations financières**. Pour être en mesure de répondre aux questions secondaires qu'elle contienne, vu que la véracité des résultats de l'étude dépend de l'exactitude de vos réponses.

Remarque : Les informations obtiennes seront en toutes confidentialité et ne seront utilisées que dans un but académique et scientifique.

Le questionnaire se compose de cinq pages et traduit en arabe.

[1] **La gouvernance d'entreprise** est le cadre de règles, d'institutions et de pratiques établies qui définissent les limites et les restrictions concernant la conduite des individus, des organisations et des entreprises.

Première partie : L'impact de l'application des principes de la gouvernance d'entreprises sur le degré de divulgation et de la qualité des informations financières dans les états financiers d'entreprises cotées en bourse d'Alger.

SVP cochez (✓) dans la case réponse appropriée

	Premier Axe : L'impact de l'application du principe d'équité sur la divulgation et la qualité des informations financières	**Totalement d'accord**	**D'accord**	**Neutre**	**Non d'accord**	**Totalement non d'accord**
1	L'égalité dans le traitement entre toutes les parties prenantes est parmi l'essentiel contrôles de la gouvernance d'entreprise.					
2	Il est facile de transférer la propriété des actions entre les actionnaires.					
3	Récompenser les parties prenantes quel que soit leur poids dans l'entreprise en cas de violation de leurs droits.					
4	Fournir les informations financières à toutes les parties prenantes d'une manière juste et équitables.					
5	Les actionnaires ont le droit à l'imputabilité du conseil d'administration.					
6	Il est pris en considération l'impact de l'égalité de vote pour les actionnaires.					
7	Les droits des actionnaires minoritaires sont protégés des pratiques opportunistes.					
8	Les tâches et les fonctions sont réparties entre les parties dans l'entreprise d'une façon équitable et qui assure l'égalité entre chaque groupe.					

	Deuxième Axe : L'impact de l'application du principe de transparence sur la divulgation et la qualité des informations financières	Totalement d'accord	D'accord	Neutre	Non d'accord	Totalement non d'accord
1	Les entreprises cotées en bourse d'Alger s'engagent à préparer des états financiers annuels et de les comparer à l'année précédente.					
2	L'entreprise divulgue tous les éléments des états financiers d'une manière claire et transparente.					
3	L'entreprise divulgue la propriété et le nombre des actions déclaré à tous les actionnaires.					
4	Les informations suffisantes sont divulguées aux utilisateurs en temps approprié et en toute transparence.					
5	Les états financiers possèdent le niveau requis de transparence.					
6	Il y'a une clarité et une transparence dans la répartition des tâches et des responsabilités au sein de l'entreprise.					
7	Les procédures comptables et les base d'évaluation comptable utilisée dans la préparation des états financiers sont divulgués dans l'état d'annexe.					
8	L'administration de la bourse d'Alger travaille pour élever le niveau de transparence dans les rapports financiers des entreprises cotées.					

	Troisième Axe : L'impact de l'application du principe de responsabilité sur la divulgation et la qualité des informations financières	Totalement d'accord	D'accord	Neutre	Non d'accord	Totalement non d'accord
1	Il y'a une détermination exacte des procédures de la gestion et le détail de ces procédures.					
2	Le conseil d'administration possède un système déterminant les processus de nomination et l'élection des membres de conseil d'administration d'une manière claire et transparente.					
3	Les objectifs globaux de l'entreprise sont déterminés d'une manière précise.					
4	L'entreprise dispose d'un plan stratégique global fondé sur des objectifs à long terme.					
5	Les structures de chaque case dans l'organigramme sont déterminées selon les objectifs de l'entreprise.					

	Quatrième Axe : L'impact de l'application du principe de l'imputabilité sur la divulgation et la qualité des informations financières	Totalement d'accord	D'accord	Neutre	Non d'accord	Totalement non d'accord
1	Il y'a des législations et des lois claires qui déterminent les responsabilités de chaque partie dans l'entreprises.					
2	L'entreprise possède une Structure organisationnelle qui détermine les tâches et les fonctions d'une manière claire dans le cadre de la					

	gouvernance d'entreprise.					
3	Il y'a un système d'évaluation de performance dans l'entreprise.					
4	Il existe un consensus dans les procédures réglementaires et juridiques imposées par le marché financier (la bourse d'Alger) avec ce qu'il est appliqué dans l'entreprise.					
5	Le conseil d'administration assure le niveau suffisant d'imputabilité et le suivi des dirigeants.					

Deuxième partie : Informations générales

SVP cochez (✓) dans la case réponse appropriée

2- **L'âge**

☐ De 20 à 30 ans ☐ de 31 à 40 ans ☐ de 41 à 50 ans ☐ plus que 50 ans

2- **Années d'expérience**

☐ Moins de 5 ans ☐ de 6 à 10 ans ☐ de 11 à 15 ans
☐ de 16 à 20 ans ☐ plus que 20 ans

2- **La fonction**

☐ Directeur général ☐ membre du conseil d'administration
☐ directeur exécutif ☐ chef département
une autre fonction veuillez préciser :
……..……..……..

2- **Qualification scientifique**

☐ Licence ☐ Magister ☐ Doctorat
Une autre qualification veuillez préciser :
……..……..

2- **La spécialité**

☐ Comptabilité ☐ Finance ☐ Management

une autre spécialité veuillez préciser :

……..……..……..

Et merci de votre bienveillance.

الملحق رقم 03: نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS

1- نتائج تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة

1-1 نتائج العمر

Statistiques

Age

N	Valide	37
	Manquante	0

Age

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	DE 20 A 30 ANS	2	5,4	5,4	5,4
	DE 31 A 40 ANS	11	29,7	29,7	35,1
	DE 41 A 50 ANS	13	35,1	35,1	70,3
	PLUS QUE 50 ANS	11	29,7	29,7	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

1-2 نتائج عدد سنوات الخبرة

Statistiques

Exp

N	Valide	37
	Manquante	0

Exp

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	MOINS DE 5 ANS	2	5,4	5,4	5,4
	DE 5 A 10 ANS	4	10,8	10,8	16,2
	DE 11 A 15 ANS	8	21,6	21,6	37,8
	DE 16 A 20 ANS	8	21,6	21,6	59,5
	PLUS QUE 20 ANS	15	40,5	40,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

1-3 نتائج الوظيفة

Statistiques

Fonction

N	Valide	37
	Manquante	0

Fonction

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	DIRECTEUR GENERAL	1	2,7	2,7	2,7
	MEMBRE DU CONSEIL D'ADMI	2	5,4	5,4	8,1
	DIRECTEUR EXECUTIF	15	40,5	40,5	48,6
	CHEF DEPARTEMENT	7	18,9	18,9	67,6
	AUTRE FONCTION	12	32,4	32,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

1-4 نتائج الدرجة العلمية

Statistiques

Qualif

N	Valide	37
	Manquante	0

Qualif

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	LICENCE	24	64,9	64,9	64,9
	MAGISTER	6	16,2	16,2	81,1
	AUTRE QUALIFICATION	7	18,9	18,9	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

1-5 نتائج التخصص

Statistiques

Qualif

N	Valide	37
	Manquante	0

Spé

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	COMPTABILITE	5	13,5	13,5	13,5
	FINANCE	10	27,0	27,0	40,5
	MANAGEMENT	13	35,1	35,1	75,7
	AUTRE SPECIALITE	9	24,3	24,3	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

2- نتائج صدق الاستبيان

2-1 نتيجة صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

Corrélations

			AXE11	AXE12	AXE13	AXE14	AXE15	AXE16	AXE17	AXE18	AXE1
Rho de Spearman	AXE11	Coefficient de corrélation	1,000	,239	-,329*	,091	-,253	,065	,044	-,165	,168
		Sig. (bilatérale)	.	,155	,047	,592	,131	,701	,794	,328	,321
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE12	Coefficient de corrélation	,239	1,000	-,131	,246	,005	,466**	,230	,132	,653**
		Sig. (bilatérale)	,155	.	,440	,141	,976	,004	,170	,435	,000
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE13	Coefficient de corrélation	-,329*	-,131	1,000	-,246	,269	-,136	-,064	,219	,214
		Sig. (bilatérale)	,047	,440	.	,143	,107	,423	,706	,194	,204
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE14	Coefficient de corrélation	,091	,246	-,246	1,000	,164	,312	-,226	-,195	,062
		Sig. (bilatérale)	,592	,141	,143	.	,332	,060	,178	,247	,715
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE15	Coefficient de corrélation	-,253	,005	,269	,164	1,000	,291	,016	,160	,383*
		Sig. (bilatérale)	,131	,976	,107	,332	.	,081	,926	,343	,019
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE16	Coefficient de corrélation	,065	,466**	-,136	,312	,291	1,000	,551**	,116	,681**
		Sig. (bilatérale)	,701	,004	,423	,060	,081	.	,000	,496	,000
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE17	Coefficient de corrélation	,044	,230	-,064	-,226	,016	,551**	1,000	,171	,544**
		Sig. (bilatérale)	,794	,170	,706	,178	,926	,000	.	,311	,000
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE18	Coefficient de corrélation	-,165	,132	,219	-,195	,160	,116	,171	1,000	,509**
		Sig. (bilatérale)	,328	,435	,194	,247	,343	,496	,311	.	,001
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE1	Coefficient de corrélation	,168	,653**	,214	,062	,383*	,681**	,544**	,509**	1,000
		Sig. (bilatérale)	,321	,000	,204	,715	,019	,000	,000	,001	.
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Corrélations

			AXE12	AXE15	AXE16	AXE17	AXE18	AXE111
Rho de Spearman	AXE12	Coefficient de corrélation	1,000	,005	,466**	,230	,132	,641**
		Sig. (bilatérale)	.	,976	,004	,170	,435	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE15	Coefficient de corrélation	,005	1,000	,291	,016	,160	,412*
		Sig. (bilatérale)	,976	.	,081	,926	,343	,011
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE16	Coefficient de corrélation	,466**	,291	1,000	,551**	,116	,745**
		Sig. (bilatérale)	,004	,081	.	,000	,496	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE17	Coefficient de corrélation	,230	,016	,551**	1,000	,171	,595**
		Sig. (bilatérale)	,170	,926	,000	.	,311	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE18	Coefficient de corrélation	,132	,160	,116	,171	1,000	,548**
		Sig. (bilatérale)	,435	,343	,496	,311	.	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE111	Coefficient de corrélation	,641**	,412*	,745**	,595**	,548**	1,000
		Sig. (bilatérale)	,000	,011	,000	,000	,000	.
		N	37	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

ملاحظة: الجدول السابق هو نتيجة صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول بعد حذف الفقرات 1، 3 و4 التي لا تعبر عن صدق الاتساق والترابط الداخلي لفقرات المحور الأول.

2-2 نتيجة صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

Corrélations

			AXE21	AXE22	AXE23	AXE24	AXE25	AXE26	AXE27	AXE28	AXE2
Rho de Spearman	AXE21	Coefficient de corrélation	1,000	,558**	,518**	,381*	,212	,247	-,083	-,010	,544**
		Sig. (bilatérale)	.	,000	,001	,020	,208	,140	,624	,954	,000
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE22	Coefficient de corrélation	,558**	1,000	,499**	,568**	,324	,007	,162	-,134	,669**
		Sig. (bilatérale)	,000	.	,002	,000	,050	,967	,337	,428	,000
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE23	Coefficient de corrélation	,518**	,499**	1,000	,474**	,139	,115	-,065	-,187	,550**
		Sig. (bilatérale)	,001	,002	.	,003	,413	,498	,704	,269	,000
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE24	Coefficient de corrélation	,381*	,568**	,474**	1,000	,519**	,085	,118	-,135	,596**
		Sig. (bilatérale)	,020	,000	,003	.	,001	,619	,487	,426	,000
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE25	Coefficient de corrélation	,212	,324	,139	,519**	1,000	,239	,199	,069	,509**
		Sig. (bilatérale)	,208	,050	,413	,001	.	,153	,237	,685	,001
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE26	Coefficient de corrélation	,247	,007	,115	,085	,239	1,000	,186	,481**	,521**
		Sig. (bilatérale)	,140	,967	,498	,619	,153	.	,271	,003	,001
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE27	Coefficient de corrélation	-,083	,162	-,065	,118	,199	,186	1,000	,324	,457**
		Sig. (bilatérale)	,624	,337	,704	,487	,237	,271	.	,050	,004
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE28	Coefficient de corrélation	-,010	-,134	-,187	-,135	,069	,481**	,324	1,000	,380*
		Sig. (bilatérale)	,954	,428	,269	,426	,685	,003	,050	.	,020
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
	AXE2	Coefficient de corrélation	,544**	,669**	,550**	,596**	,509**	,521**	,457**	,380*	1,000
		Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,001	,001	,004	,020	.
		N	37	37	37	37	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

2-3 نتيجة صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

Corrélations

			AXE31	AXE32	AXE33	AXE34	AXE35	AXE3
Rho de Spearman	AXE31	Coefficient de corrélation	1,000	,156	,064	,131	,588**	,431**
		Sig. (bilatérale)	.	,355	,708	,440	,000	,008
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE32	Coefficient de corrélation	,156	1,000	,225	,287	,229	,569**
		Sig. (bilatérale)	,355	.	,180	,085	,172	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE33	Coefficient de corrélation	,064	,225	1,000	,886**	,375*	,806**
		Sig. (bilatérale)	,708	,180	.	,000	,022	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE34	Coefficient de corrélation	,131	,287	,886**	1,000	,483**	,861**
		Sig. (bilatérale)	,440	,085	,000	.	,002	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE35	Coefficient de corrélation	,588**	,229	,375*	,483**	1,000	,654**
		Sig. (bilatérale)	,000	,172	,022	,002	.	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE3	Coefficient de corrélation	,431**	,569**	,806**	,861**	,654**	1,000
		Sig. (bilatérale)	,008	,000	,000	,000	,000	.
		N	37	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

2-4 نتيجة صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

Corrélations

			AXE41	AXE42	AXE43	AXE44	AXE45	AXE4
Rho de Spearman	AXE41	Coefficient de corrélation	1,000	,414*	,238	,388*	,185	,638**
		Sig. (bilatérale)	.	,011	,156	,018	,272	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE42	Coefficient de corrélation	,414*	1,000	,375*	,505**	,508**	,738**
		Sig. (bilatérale)	,011	.	,022	,001	,001	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE43	Coefficient de corrélation	,238	,375*	1,000	,572**	,646**	,736**
		Sig. (bilatérale)	,156	,022	.	,000	,000	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE44	Coefficient de corrélation	,388*	,505**	,572**	1,000	,633**	,807**
		Sig. (bilatérale)	,018	,001	,000	.	,000	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE45	Coefficient de corrélation	,185	,508**	,646**	,633**	1,000	,743**
		Sig. (bilatérale)	,272	,001	,000	,000	.	,000
		N	37	37	37	37	37	37
	AXE4	Coefficient de corrélation	,638**	,738**	,736**	,807**	,743**	1,000
		Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	37	37	37	37	37	37

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

3- نتيجة صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

Corrélations

			AXE1	AXE4	AXE3	AXE2	AXE
Rho de Spearman	AXE1	Coefficient de corrélation	1,000	,523**	,317	,425**	,698**
		Sig. (bilatérale)	.	,001	,056	,009	,000
		N	37	37	37	37	37
	AXE4	Coefficient de corrélation	,523**	1,000	,541**	,558**	,821**
		Sig. (bilatérale)	,001	.	,001	,000	,000
		N	37	37	37	37	37
	AXE3	Coefficient de corrélation	,317	,541**	1,000	,526**	,788**
		Sig. (bilatérale)	,056	,001	.	,001	,000
		N	37	37	37	37	37
	AXE2	Coefficient de corrélation	,425**	,558**	,526**	1,000	,778**
		Sig. (bilatérale)	,009	,000	,001	.	,000
		N	37	37	37	37	37
	AXE	Coefficient de corrélation	,698**	,821**	,788**	,778**	1,000
		Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	.
		N	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

4- نتيجة الثبات لكل محاور الاستبيان

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	37	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,847	23

5- نتيجة اعتدالية التوزيع للبيانات

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		AXE2	AXE3	AXE4	AXE1	AXE
N		37	37	37	37	37
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	4,1149	4,0757	4,0919	3,7351	4,0188
	Ecart-type	,47542	,65209	,60110	,60195	,45445
Différences les plus extrêmes	Absolue	,109	,150	,097	,117	,106
	Positive	,109	,079	,077	,117	,106
	Négative	-,098	-,150	-,097	-,102	-,062
Z de Kolmogorov-Smirnov		,663	,912	,593	,709	,643
Signification asymptotique (bilatérale)		,772	,376	,874	,696	,803

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

6- نتائج إجابات أفراد العينة

6-1 نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول

Statistiques

		AXE12	AXE15	AXE16	AXE17	AXE18
N	Valide	37	37	37	37	37
	Manquante	0	0	0	0	0

AXE12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	12	32,4	32,4	32,4
	NEUTRE	6	16,2	16,2	48,6
	D'ACCORD	11	29,7	29,7	78,4
	TOTALEMENT D'ACCORD	8	21,6	21,6	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	1	2,7	2,7	2,7
	NEUTRE	8	21,6	21,6	24,3
	D'ACCORD	22	59,5	59,5	83,8
	TOTALEMENT D'ACCORD	6	16,2	16,2	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	6	16,2	16,2	16,2
	NEUTRE	6	16,2	16,2	32,4
	D'ACCORD	17	45,9	45,9	78,4
	TOTALEMENT D'ACCORD	8	21,6	21,6	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	3	8,1	8,1	8,1
	NEUTRE	6	16,2	16,2	24,3
	D'ACCORD	17	45,9	45,9	70,3
	TOTALEMENT D'ACCORD	11	29,7	29,7	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	TOTALEMENT NON D'ACCORD	3	8,1	8,1	8,1
	NON D'ACCORD	6	16,2	16,2	24,3
	NEUTRE	2	5,4	5,4	29,7
	D'ACCORD	15	40,5	40,5	70,3
	TOTALEMENT D'ACCORD	11	29,7	29,7	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

6-2 نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني

AXE21

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	D'ACCORD	8	21,6	21,6	21,6
	TOTALEMENT D'ACCORD	29	78,4	78,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	5	13,5	13,5	13,5
	NEUTRE	3	8,1	8,1	21,6
	D'ACCORD	15	40,5	40,5	62,2
	TOTALEMENT D'ACCORD	14	37,8	37,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE23

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	7	18,9	18,9	18,9
	NEUTRE	2	5,4	5,4	24,3
	D'ACCORD	10	27,0	27,0	51,4
	TOTALEMENT D'ACCORD	18	48,6	48,6	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE24

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	2	5,4	5,4	5,4
	NEUTRE	2	5,4	5,4	10,8
	D'ACCORD	18	48,6	48,6	59,5
	TOTALEMENT D'ACCORD	15	40,5	40,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE25

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	3	8,1	8,1	8,1
	NEUTRE	1	2,7	2,7	10,8
	D'ACCORD	19	51,4	51,4	62,2
	TOTALEMENT D'ACCORD	14	37,8	37,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE26

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	5	13,5	13,5	13,5
	NEUTRE	1	2,7	2,7	16,2
	D'ACCORD	17	45,9	45,9	62,2
	TOTALEMENT D'ACCORD	14	37,8	37,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE27

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	TOTALEMENT NON D'ACCORD	1	2,7	2,7	2,7
	NON D'ACCORD	3	8,1	8,1	10,8
	NEUTRE	10	27,0	27,0	37,8
	D'ACCORD	12	32,4	32,4	70,3
	TOTALEMENT D'ACCORD	11	29,7	29,7	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE28

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	TOTALEMENT NON D'ACCORD	1	2,7	2,7	2,7
	NON D'ACCORD	4	10,8	10,8	13,5
	NEUTRE	7	18,9	18,9	32,4
	D'ACCORD	16	43,2	43,2	75,7
	TOTALEMENT D'ACCORD	9	24,3	24,3	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

6-3 نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث

AXE31

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	1	2,7	2,7	2,7
	NEUTRE	4	10,8	10,8	13,5
	D'ACCORD	22	59,5	59,5	73,0
	TOTALEMENT D'ACCORD	10	27,0	27,0	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE32

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	TOTALEMENT NON D'ACCORD	2	5,4	5,4	5,4
	NON D'ACCORD	4	10,8	10,8	16,2
	NEUTRE	5	13,5	13,5	29,7
	D'ACCORD	21	56,8	56,8	86,5
	TOTALEMENT D'ACCORD	5	13,5	13,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE33

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	TOTALEMENT NON D'ACCORD	1	2,7	2,7	2,7
	NON D'ACCORD	5	13,5	13,5	16,2
	NEUTRE	3	8,1	8,1	24,3
	D'ACCORD	11	29,7	29,7	54,1
	TOTALEMENT D'ACCORD	17	45,9	45,9	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE34

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	TOTALEMENT NON D'ACCORD	1	2,7	2,7	2,7
	NON D'ACCORD	3	8,1	8,1	10,8
	D'ACCORD	14	37,8	37,8	48,6
	TOTALEMENT D'ACCORD	19	51,4	51,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE35

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	3	8,1	8,1	8,1
	D'ACCORD	15	40,5	40,5	48,6
	TOTALEMENT D'ACCORD	19	51,4	51,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

6-4 نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع

AXE41

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	2	5,4	5,4	5,4
	NEUTRE	5	13,5	13,5	18,9
	D'ACCORD	13	35,1	35,1	54,1
	TOTALEMENT D'ACCORD	17	45,9	45,9	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE42

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	1	2,7	2,7	2,7
	NEUTRE	3	8,1	8,1	10,8
	D'ACCORD	18	48,6	48,6	59,5
	TOTALEMENT D'ACCORD	15	40,5	40,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE43

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	4	10,8	10,8	10,8
	NEUTRE	2	5,4	5,4	16,2
	D'ACCORD	17	45,9	45,9	62,2
	TOTALEMENT D'ACCORD	14	37,8	37,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE44

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON D'ACCORD	2	5,4	5,4	5,4
	NEUTRE	7	18,9	18,9	24,3
	D'ACCORD	19	51,4	51,4	75,7
	TOTALEMENT D'ACCORD	9	24,3	24,3	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

AXE45

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	TOTALEMENT NON D'ACCORD	2	5,4	5,4	5,4
	NEUTRE	4	10,8	10,8	16,2
	D'ACCORD	24	64,9	64,9	81,1
	TOTALEMENT D'ACCORD	7	18,9	18,9	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

7- نتائج تحليل فقرات محاور الدراسة

7-1 نتائج تحليل فقرات المحور الأول

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
AXE12	37	3,41	1,166	,192
AXE15	37	3,89	,699	,115
AXE16	37	3,73	,990	,163
AXE17	37	3,97	,897	,147
AXE18	37	3,68	1,292	,212
AXE1	37	3,7351	,60195	,09896

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
AXE12	17,770	36	,000	3,405	3,02	3,79
AXE15	33,889	36	,000	3,892	3,66	4,12
AXE16	22,912	36	,000	3,730	3,40	4,06
AXE17	26,938	36	,000	3,973	3,67	4,27
AXE18	17,303	36	,000	3,676	3,24	4,11
AXE1	37,744	36	,000	3,73514	3,5344	3,9358

7-2 نتائج تحليل فقرات المحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
AXE21	37	4,78	,417	,069
AXE22	37	4,03	1,013	,167
AXE23	37	4,05	1,153	,190
AXE24	37	4,24	,796	,131
AXE25	37	4,19	,845	,139
AXE26	37	4,08	,983	,162
AXE27	37	3,78	1,058	,174
AXE28	37	3,76	1,038	,171
AXE2	37	4,1149	,47542	,07816

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
AXE21	69,724	36	,000	4,784	4,64	4,92
AXE22	24,171	36	,000	4,027	3,69	4,36
AXE23	21,380	36	,000	4,054	3,67	4,44
AXE24	32,425	36	,000	4,243	3,98	4,51
AXE25	30,173	36	,000	4,189	3,91	4,47
AXE26	25,264	36	,000	4,081	3,75	4,41
AXE27	21,761	36	,000	3,784	3,43	4,14
AXE28	22,008	36	,000	3,757	3,41	4,10
AXE2	52,648	36	,000	4,11486	3,9564	4,2734

7-3 نتائج تحليل فقرات المحور الثالث

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
AXE31	37	4,11	,699	,115
AXE32	37	3,62	1,037	,170
AXE33	37	4,03	1,166	,192
AXE34	37	4,27	1,018	,167
AXE35	37	4,35	,857	,141
AXE3	37	4,0757	,65209	,10720

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
AXE31	35,772	36	,000	4,108	3,88	4,34
AXE32	21,246	36	,000	3,622	3,28	3,97
AXE33	21,002	36	,000	4,027	3,64	4,42
AXE34	25,519	36	,000	4,270	3,93	4,61
AXE35	30,889	36	,000	4,351	4,07	4,64
AXE3	38,018	36	,000	4,07568	3,8583	4,2931

4-7 نتائج تحليل فقرات المحور الرابع

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
AXE41	37	4,22	,886	,146
AXE42	37	4,27	,732	,120
AXE43	37	4,11	,936	,154
AXE44	37	3,95	,815	,134
AXE45	37	3,92	,894	,147
AXE4	37	4,0919	,60110	,09882

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
AXE41	28,941	36	,000	4,216	3,92	4,51
AXE42	35,478	36	,000	4,270	4,03	4,51
AXE43	26,685	36	,000	4,108	3,80	4,42
AXE44	29,463	36	,000	3,946	3,67	4,22
AXE45	26,672	36	,000	3,919	3,62	4,22
AXE4	41,407	36	,000	4,09189	3,8915	4,2923

8- اختبار فرضيات الدراسة

Corrélations

		AXE2	AXE3	AXE4	AXE1	AXE
AXE2	Corrélation de Pearson	1	,601**	,506**	,459**	,829**
	Sig. (bilatérale)		,000	,001	,004	,000
	N	37	37	37	37	37
AXE3	Corrélation de Pearson	,601**	1	,560**	,398*	,806**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,015	,000
	N	37	37	37	37	37
AXE4	Corrélation de Pearson	,506**	,560**	1	,570**	,811**
	Sig. (bilatérale)	,001	,000		,000	,000
	N	37	37	37	37	37
AXE1	Corrélation de Pearson	,459**	,398*	,570**	1	,743**
	Sig. (bilatérale)	,004	,015	,000		,000
	N	37	37	37	37	37
AXE	Corrélation de Pearson	,829**	,806**	,811**	,743**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

9- اختبار الفروق بين المتوسطات (تحليل التباين الأحادي)

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
AXE1	Inter-groupes	1,881	3	,627	1,853	,157
	Intra-groupes	11,164	33	,338		
	Total	13,044	36			
AXE2	Inter-groupes	,502	3	,167	,724	,545
	Intra-groupes	7,634	33	,231		
	Total	8,137	36			
AXE3	Inter-groupes	,394	3	,131	,291	,832
	Intra-groupes	14,914	33	,452		
	Total	15,308	36			
AXE4	Inter-groupes	,889	3	,296	,807	,499
	Intra-groupes	12,119	33	,367		
	Total	13,008	36			
AXE	Inter-groupes	,261	3	,087	,400	,754
	Intra-groupes	7,174	33	,217		
	Total	7,435	36			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
AXE1	Inter-groupes	3,115	4	,779	2,510	,061
	Intra-groupes	9,929	32	,310		
	Total	13,044	36			
AXE2	Inter-groupes	1,079	4	,270	1,223	,320
	Intra-groupes	7,058	32	,221		
	Total	8,137	36			
AXE3	Inter-groupes	,225	4	,056	,119	,975
	Intra-groupes	15,083	32	,471		
	Total	15,308	36			
AXE4	Inter-groupes	,879	4	,220	,579	,680
	Intra-groupes	12,129	32	,379		
	Total	13,008	36			
AXE	Inter-groupes	,366	4	,091	,414	,797
	Intra-groupes	7,069	32	,221		
	Total	7,435	36			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
AXE1	Inter-groupes	,886	4	,222	,583	,677
	Intra-groupes	12,158	32	,380		
	Total	13,044	36			
AXE2	Inter-groupes	1,761	4	,440	2,210	,090
	Intra-groupes	6,375	32	,199		
	Total	8,137	36			
AXE3	Inter-groupes	1,594	4	,398	,930	,459
	Intra-groupes	13,715	32	,429		
	Total	15,308	36			
AXE4	Inter-groupes	3,240	4	,810	2,654	,051
	Intra-groupes	9,767	32	,305		
	Total	13,008	36			
AXE	Inter-groupes	1,683	4	,421	2,341	,076
	Intra-groupes	5,752	32	,180		
	Total	7,435	36			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
AXE1	Inter-groupes	,009	2	,004	,012	,989
	Intra-groupes	13,035	34	,383		
	Total	13,044	36			
AXE2	Inter-groupes	,345	2	,173	,753	,479
	Intra-groupes	7,792	34	,229		
	Total	8,137	36			
AXE3	Inter-groupes	2,018	2	1,009	2,581	,090
	Intra-groupes	13,290	34	,391		
	Total	15,308	36			
AXE4	Inter-groupes	,776	2	,388	1,078	,351
	Intra-groupes	12,232	34	,360		
	Total	13,008	36			
AXE	Inter-groupes	,388	2	,194	,936	,402
	Intra-groupes	7,047	34	,207		
	Total	7,435	36			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
AXE1	Inter-groupes	1,093	3	,364	1,006	,402
	Intra-groupes	11,951	33	,362		
	Total	13,044	36			
AXE2	Inter-groupes	2,450	3	,817	1,738	,070
	Intra-groupes	5,687	33	,172		
	Total	8,137	36			
AXE3	Inter-groupes	1,029	3	,343	,793	,507
	Intra-groupes	14,279	33	,433		
	Total	15,308	36			
AXE4	Inter-groupes	,715	3	,238	,639	,595
	Intra-groupes	12,293	33	,373		
	Total	13,008	36			
AXE	Inter-groupes	1,219	3	,406	2,156	,112
	Intra-groupes	6,216	33	,188		
	Total	7,435	36			